



جامعة وهران 2
كلية العلوم الاجتماعية

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه علوم في الأنثروبولوجيا
المدرسة الدكتورالية في الأنثروبولوجيا

التصنيف الاجتماعي، زحزحة التصنيف وإعادة التصنيف
لكبريات العائلات في مدن الغرب الجزائري: " تلمسان " و " ندرومة "
من نهاية الفترة الاستعمارية إلى يومنا هذا نموذجا.

مقدمة ومناقشة علنا من طرف
الطالب: دالي أحمد شكيب

تحت إشراف: رمعون حسان

أهم لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
مولاي الحاج مراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	الرئيس
رمعون حسان	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران 2	المشرف
يعلاوي أحمد	أستاذ محاضر " أ "	جامعة وهران 2	المناقش
زرهوني فايزة	أستاذ محاضر " أ "	جامعة مستغانم	المناقش
محمّد عامر عمّار	أستاذ بحث " أ "	مركز البحث في الأنثروبولوجيا	المناقش
مزوار بلخضر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	المناقش

السنة: 2020/2019

Ministère de l'Enseignement Supérieure et de la Recherche Scientifique

Ecole Doctorale en Anthropologie



En partenariat avec :

- ✚ Université Mohamed Ben Ahmed – Oran II (Université habilitée)
- ✚ Université Abdelhamid Ibn Badis – Mostaganem
- ✚ Université Aboubekr Belkaid - Tlemcen
- ✚ Université Mouloud Mammeri - Tizi-Ouzou
- ✚ Université Abderrahmane Mira – Bejaia
- ✚ Université Abdelhamid Mehri – Constantine 2
- ✚ Centre National de Recherche en Anthropologie Sociale et Culturelle (CRASC)

ANNÉE UNIVERSITAIRE 2019 – 2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

مدرسة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا



بالشراكة مع:

جامعة محمد بن أحمد - وهران 2 (الجامعة المؤهلة)

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

جامعة مولود معمري - تيزي وزو

جامعة عبد الرحمان ميرا - بجاية

جامعة عبد الحميد مهري - قسنطينة 2

المركز البحثي في الأنثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية

السنة الجامعية 2019-2020

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى والداي الكريمين إلى أخي إلى أصدقائي
.... إلى حملة القلم في سبيل نشر النور رغم الصّعاب وما يحفّ الطّريق من
مكاره إلى قداسة الحرف.

تشكر

أَتَقَدِّمُ بِعَظِيمِ اِمْتِنَانِي إِلَى الْأَسْتَاذِ الْفَاضِلِ، أَسْتَاذِنَا " رَمْعُونِ حَسَانِ " عَلَيَّ
تَعَهَّدَهُ هَذَا الْعَمَلُ مِنْذُ الْبَدءِ إِلَى غَايَةِ اكْتِمَالِهِ، شَاكِرًا لَهُ رِقِّيَّ مَعَامَلَتِهِ وَجَمِيلَ صَبْرِهِ
فِي تَتَبُّعِ خَطَوَاتِ إِنْجَاذِهِ، مَدْرِكًا عَجْرَ اللِّسَانِ عَنِ وَصْفِ حَمِيدِ صَنِيعِهِ إِلَيْنَا ...
شَكَرًا أَسْتَاذِي مَعَ عَمِيقِ تَقْدِيرِي وَعَرْفَانِي.

كَمَا أَشْكُرُ كُلَّ الَّذِينَ سَاعَدُونِي حِينَ جَمَعَ الْمَعْلُومَاتِ، كُلِّ حَسَبِ طَاقَتِهِ.
وَشَاكِرِي مَوْصُولِ كَذَلِكَ لِأَسَاتِدَتِنَا الْأَفْضَلِ أَعْضَاءِ لَجْنَةِ الْمُنَاقَشَةِ الْمَوْقَرِينَ الَّذِينَ
سَيَتَجَشَّمُونَ قِرَاءَةَ هَذَا الْعَمَلِ وَتَدَارِكُ هَفْوَاتِهَا بِالتَّصْحِيحِ، وَمَنْ صَحَّحَ وَضَّحَّ،
وَمَنْ وَضَّحَ أَنَارَ، وَمَنْ أَنَارَ لَهُ جَزِيلَ التَّجَلَّةِ وَالْإِكْبَارِ.

مقدمة

أصبحت العلوم الاجتماعية في الآونة الأخيرة تولي اهتماما معتبرا لتغيرات وديناميكية الظاهرة الاجتماعية، نظرا لكون وتيرة هذه التغيرات لم تعد بالوتيرة التي كانت عليها منذ عقود خلت فقط، حتى أن هذه الوتيرة المطردة التسارع سببت أزمة حادة للمسار التنظيري داخل هذه التخصصات العلمية، والأنثروبولوجيا ليست بمنأى عن تداعيات هذه الأزمة، باعتبار أن (سيرورات التغير الاجتماعي والتطوير تمنح الأنثروبولوجيا مجالات جديدة وتطرح عليها تساؤلات جديدة، ومن هنا فإن هذا المنحى يساهم في تحديث الإشكاليات ليس فقط في الأنثروبولوجيا، ولكن بواسطتها في كل العلوم الاجتماعية) (1)، ذلك لأنه إذا كان (للحقيقة المدروسة وجهان كما أكد عالم الاجتماع " أوغست كونت " وجه ثابت واستقراري، وآخر متحرك ديناميكي، فإن التنظير الاجتماعي تجرد وتجسد تاريخيا عن واقع ثابت، حتى ولو عولجت فيه عمليات التغير عرضا، والآن نحن على شفا فترة جديدة، حيث الحقيقة الواقعية ذات طبيعة ديناميكية ومتسارعة التحرك، بل هي حقيقة سائلة، الأمر الذي خلق أزمة للعلوم الاجتماعية، ذلك لأن تنظيرها تجرد عن واقع ثابت بالأساس، والتغير فيه حالة استثنائية، بينما نحتاج إلى تنظير جديد تشكل مقولات الدينامية والتغير أساسه القاعدي، في حين أن الثبات " حالة استثنائية "، حتى يكون تنظيرا قادرا على فهم الواقع الذي نعيشه، ومن الطبيعي على هذا النحو أن يشكل اتساع الفجوة بين طبيعة التنظير وحالة الواقع أحد أبعاد الأزمة التي تواجه العلوم الاجتماعية) (2)، ومما يزيد من حدة الأزمة هذه بالنسبة للأنثروبولوجيا خصوصا طبيعة البنيات

(1) Jean-Pierre Olivier de Sardan, « l'anthropologie du changement social et du développement comme ambition théorique », bulletin de l'A.P.A.D, N° 1, 1991, pp 02.

(2) ألفن جولدنر، " الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي "، تر: علي ليلي، المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 2004 م، ص 31 بتصرف.

الاجتماعية التي تتناولها بالدراسة، ذلك لأنها اهتمت منذ تأسيسها بالمجتمعات البدائية والتقليدية، واليوم نظرا للتقدم التكنولوجي والاقتصادي الهائلين فإن هذه المجتمعات تعرف تحولاً عميقاً وبوتيرة متسارعة، الأمر الذي جعل من المواضيع التي كانت من اختصاص الأنثروبولوجيا بامتياز تفقد هذا الطابع الذي كان وراء خصوصية الأنثروبولوجيا، حتى أن الفواصل التي كانت واضحة بين الأنثروبولوجيا باعتبارها دراسة المجتمعات البدائية والتقليدية وعلم الاجتماع - الذي هو أقرب التخصصات لها - باعتباره دراسة للمجتمعات المتطورة (الغربية)، لم تعد واضحة لدرجة أنه أصبح هناك تداخل - إلى درجة الخلط أحياناً - بين هذين الاختصاصين، أين صار بمقدور الأنثروبولوجيا معالجة مواضيع كانت لعهد قريب تقع في مجال المعالجة السوسولوجية، هذا دون الإشارة إلى التوجه القائم اليوم في مجال البحوث الاجتماعية، والذي يعتمد مبدأ " التظافر المناهجي " لجملة من الاختصاصات من أجل دراسة موضوع واحد.

إن الموضوع الذي سندرسه يتصف بكل ما سبق التطرق إليه باعتباره ظاهرة اجتماعية تشهد تحولاً عميقاً، ولا يمكن فهم هذا التحول ما لم يتم الرجوع إلى جملة من الاختصاصات المختلفة التي يجب تظايرها من أجل الوصول إلى صورة متعددة الأبعاد تسمح لنا برؤية متكاملة نسبياً، لذا فإنه سيتمظهر في مستويين الأول كرونولوجي تطوري والثاني آبي تفاعلي، مما يتيح لنا قراءة تراكمية تحليلية تحوّلنا الإلمام بطبيعة هذا التحول وتقلباته الزاهنة - وحتى المستقبلية ربما -، غير أن هذه الدراسة لن تأخذ في حسابها بعد " الأزمة " في إطارها التنظيري الغربي، وإن كانت هناك أزمة من نوع آخر في موضوعنا هذا، وهي أزمة التنظير في إطار خصوصيات الانتماء الجيو-ثقافي للمجتمع المدروس.

من ناحية أخرى، بغض النظر عن معطيات التخصصات المختلفة التي ستساهم في صياغة المادة العلمية لموضوعنا، فإن هذه الدراسة في إطارها الأنثروبولوجي تقع في نقطة تقاطع كل من " الأنثروبولوجيا القرابية التاريخية " و " الأنثروبولوجيا الاقتصادية "، نظراً لكونها تسعى لرسم معالم

تصنيف تاريخي اجتماعي للعائلات التلمسانية والندرومية الكبيرة وما آل إليه هذا التصنيف اليوم بسبب التغيرات المتعددة التي مسّت المجتمعين التلمساني والندرومي، وذلك من خلال السعي إلى الإلمام بمؤشرات إنتاج التغير وانعكاساتها على المواقع الاجتماعية لهذه العائلات واستراتيجيات تعامل هذه العائلات معها بمختلف أشكالها في سبيل الحفاظ على مكانتها الاجتماعية، ومدى نجاعة هذه الاستراتيجيات أو إخفاقها في قراءة سياق التغيرات وطبيعة الاستعدادات لمواجهةها، والتي لها تأثير عميق في ضمان البقاء في تصنيف اجتماعي معتبر أو الانحدار نحو تصنيفات دنيا، والتي في كلتا الحالتين تعتبر نشاطا اجتماعيا شاقا، كون الحفاظ على المكتسبات في ظلّ ظروف متقلّبة أمر صعب، كما أنّ محاولات الرجوع للمراتب الاجتماعية المعتبرة بعد فقدانها يتطلّب تضحيات كبيرة في إطار التنافس الاجتماعي المستمر، الذي قد لا يتيح الفرص المواتية لمثل هذا الرجوع نتيجة التشعب المطرد لمتغيراته في إطار بنية اجتماعية تعيد تشكيل قيم رأسمالها ورمزيّاته بوتيرة متسارعة ذات أنساق أدائية غير واضحة المعالم في مجتمع فقد قيمه الأصيلة ولم يستطع استدخال واستيعاب قيم العالم الجديد الذي أدخل فيه قسرا بما اصطلح على تسميته بـ " صدمة الاستعمار " و " مجتمعات ما بعد الاستعمار "، بكلّ ما تحمله من زخم قيميّ في نطاق مقولات " الحداثة " وما بعدها.

الفصل الأول

مدخل إلى مقومات البحث المنهجية

مدخل إلى مقومات البحث المنهجية

يشهد العالم اليوم تغيرات في كافة المجالات بوتيرة كبيرة، هذه التغيرات التي نظرا لأهميتها ونظرا لضرورة فهمها حتى يتسنى التحكم في مسارها، أصبح جزء معتبر من العلوم الاجتماعية مخصصا لمعالجتها وتتبع كافة مراحلها ومستجداتها لدرجة أن " التغير الاجتماعي " لم يعد مجرد مفهوم بسيط من بين مفاهيم العلوم الاجتماعية، بل أضحى بالكاد اختصاصا أو مجالا بحثيا مستقلا ساهم في تكوين رصيده النظري والعملي ثلة من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلماء السياسة والاقتصاد وعلم النفس والديمقراطيين، بل تعداهم الأمر إلى الفلاسفة.

والموضوع الذي اقترحنا تناوله بالدراسة والبحث في إطار الدكتوراه يندرج في سياق " التغير الاجتماعي " هذا، أين سنعالجه بطريقة شمولية، هذه الطريقة التي تميز الطرح الأنثروبولوجي عما عداه من الطروحات ذات المرجعيات الاختصاصية الأخرى.

سننظر في موضوعنا للتغيرات الاجتماعية التي شهدتها كل من مدينتي " تلمسان " و " ندرومة " في بضع عقود الأخيرة، وكيفية تعامل المجتمعين المحليين ممثلا في العائلات التلمسانية والندرومية الكبيرة مع هذه التغيرات في إطار سعيها للحفاظ على موقعها في سلم التصنيف الاجتماعي.

أ/ إشكالية الدراسة :

من هذا المنطلق فإن إشكالتنا - باعتبارها إشكالية تتبع مسار - عبارة عن مجموعة من التساؤلات ذات تواتر عضوي وترابط معرفي باعتبار أنها مرتبة ترتيبا منطقيًا بحيث تكون الإجابة عن إحداها ركيزة طرح التساؤل الذي يعقبه، أين تكوّن اللحمة التي تترتب عن مجموع الإجابات تلك، الإجابة عن الإشكالية العامة لموضوع دراستنا، وعليه فالتساؤلات المتعلقة بموضوع دراستنا هي:

1- ما هو التصنيف الاجتماعي الذي يمكن استخلاصه من خلال تحليل ألقاب العائلات التلمسانية

والندروميّة الكبيرة ؟

2- كيف أثّرت التّغيّرات الاجتماعيّة على التّصنيف الاجتماعيّ التقليديّ لهذه العائلات ؟ وما هي

طبيعة هذه التّغيّرات وجذورها التاريخيّة ؟

3- ما هي الاستراتيجيّات التي تتبناها هذه العائلات من أجل الحفاظ على مكانتها في سلّم التّصنيف

الاجتماعيّ ؟

ب/ فرضيّات الدّراسة :

لقد وضعنا لكلّ تساؤل من التّساؤلات التي طرحناها في إطار الإشكاليّة افتراضاً، والتي هي تسلسلا

كما يلي :

1- التّصنيف الاجتماعيّ الذي يمكن استخلاصه من ألقاب العائلات التلمسانيّة والندروميّة تصنيف

قطاعيّ، بمعنى أنّ هذه العائلات تنقسم إلى قطاعات وشرائح اجتماعيّة مختلفة، إذ من خلال ألقاب

بعضها يتّضح أنّها كانت ابتداءً عائلات تنضوي تحت خانة القطاع الدينيّ، أخرى حرّيّة وأخرى عسكريّ

وغيرها عرقيّ، وتحسّس ذلك من خلال الخطاب العاميّ ونظيره التوثيقيّ والإداريّ يمكننا من رسم ما

كانت عليه البنية التّصنيفيّة الاجتماعيّة لتلك العائلات وما آلت إليه مع مرور الزمن وما هي في طريق

الصّيرورة إليه حالياً.

2- إنّ التّغيّرات التي شهدتها ولا تزال تشهدها مدينتنا " تلمسان " و " ندرومة " أثّرت على التّصنيف

الاجتماعيّ الذي يمكن أن نستخلصه من طبيعة الألقاب العائليّة، غير أنّ كميّة ذلك لا يمكن افتراضها

مسبقاً لكون الدّراسة الميدانيّة الفعليّة هي الوحيدة الكفيلة بإعطائنا كميّة تأثير تلك التّغيّرات، كما أنّ

جذورها التاريخيّة - من وجهة نظر تحليل أنثروبولوجيّة - هي الأخرى يرجع في بناء تراكماتها للخطابات

الميدانيّة المتنوّعة والثّريّة حتماً، والقراءات التي يمكن منحها إيّاها.

3- فيما يتعلّق بطبيعة الاستراتيجيّات فإنّنا نذهب إلى القول أنّه لا يمكن تحديدها إلاّ بالرجوع للتفاعل الميدانيّ واستنطاق الخطاب العائليّ، إذ لا شكّ أنّه لكلّ عائلة توجّهاتها وطريقة تقييمها وتفاعلها مع هذه المتغيّرات.

ج/ أسباب اختيار الموضوع :

نرى في هذا الموضوع استمراريّة لما سبق وأن تطرّقنا لدراسته في الماجستير، وتوسيعا لأفق فهمنا للمجتمعين المحليين - الحضريين - التلمسانيّ والنّدروميّ المتمثّل في تلك العائلات، فمن خلال موضوعنا هذا نستزيد من تعميق فهمنا لمنطق الآليات الاجتماعيّة التي تسيّر هذين المجتمعين وتعرّجاتهما التّكفيّة مع المستجدّات.

كذلك من بين الأسباب التي دفعتنا لمعالجة هذا الموضوع هو أنّنا عندما درسنا المجتمع التلمسانيّ في إطار تحضير شهادة الماجستير أتاحت لنا فرصة الاطلاع والحصول على معلومات قيّمة كثيرة لم تسمح لنا الظروف بتوظيفها حينذاك، وبالتالي تداركا ممّا لها عمدنا إلى اختيار هذا الموضوع الذي نرى فيه امتدادا عمليّا لموضوع الماجستير، وتكملة لشطر معتبر منه تطرّقنا لها لماما وباختصار شديد في مذكّرتنا تلك.

تجدد الإشارة هنا إلى أنّ عوامل أخرى قد كانت المحفّز الكامن وراء توجّهنا لمثل هذا النوع من الدّراسات، على رأسها الزّاد المعريّ الذي تحصّلنا عليه في إطار تكويننا الأكاديميّ في نطاق " المدرسة الوطنيّة الدّكتوراليّة للأنتروبولوجيا " تحت إشراف المؤسّسة البحثيّة " المركز الوطنيّ للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعيّة والثّقافيّة "، وذلك من خلال المحاضرات القيّمة والورشات العمليّة المنظّمة من قبل مسيريّ المشروع، إذ أتاح لنا ذلك كلّ التّلمذ على يد مجموعة من الأساتذة الأفاضل يعتبرون من خيرة الباحثين في تخصّصاتهم، نورد منهم على سبيل المثال لا الحصر، الأستاذ المشرف " رمعون حسان " الذي نكّن له احتراما عميقا، وعقيلته الأستاذة الفاضلة " رمعون - بن غبريط نوريّة "، إضافة إلى الأستاذ الفاضل

" معروف ندير " والأستاذة الفاضلة " ميموني بدر " والأستاذ الفاضل " صالح إبراهيم " وغيرهم ممن أتاحوا لنا بالتفاعل معهم الإمام أكثر بطرق التعامل مع المواضيع البحثية وإنشاء دراسات علمية جادة.

علاوة على ذلك فإن مشاركتنا في ورشات التكوين التي نظّمها " المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية " حول موضوع: " سوسولوجيا الهجرة لدى " عبد المالك صياد "، أتاحت لنا فرصة ملاقة البروفيسور " كريستيان دو مونليبار " ومناقشة الموضوع معه، وقد أثار ذلك اهتمامه أين زدنا بتوجيهات منهجية قيمة وحققنا على دراسته، فكان هذا عنصرا فعّالا لاستقرار رأينا على المضىّ قداما في معالجة هذا الموضوع.

د/ أهداف اختيار الموضوع :

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع معرفة طبيعة الحراك الاجتماعي الذي تشهده مدينتي " تلمسان " و " ندرومة "، والاستراتيجيات التي يفرزها لدى العائلات التلمسانية والتدرومية الكبيرة في إطار سعيها الحفاظ على منزلة معتبرة في سلم التصنيف الاجتماعي، كما نسعى من خلاله كذلك إلى استجلاء طبيعة العلاقة التبادلية والتداخلية القائمة بين القطاع الاقتصادي ونظيره القرابي، أي مدى تأثير العامل الاقتصادي في توجيه الخيارات القرابية لدى هذه العائلات.

نهدف أيضا من خلال موضوعنا هذا استنتاج خطابات عينة من أفراد المجتمع المدروس ومعرفة مواقفها تجاه موضعها في سلم التصنيف الاجتماعي حاليا، وتقييمها له على ضوء رأسها الرّمزي العائلي من جهة، وعلى ضوء التّعيرات الترتيبية في المجتمع التلمساني والتدرومي عموما.

هـ / المقاربة المنهجية للموضوع وأدوات البحث الميداني :

لكي يكون عملنا خاضعا لمقاييس البحث العلمي فإنّ الأخذ بإطار منهجي يضع خطوات البحث وأساليب الوصول إلى المعلومة وتنسيقها مع غيرها من المعلومات بما يضمن انسجام وحدات

هذا العمل أمر لا بدّ منه، ذلك لما للمنهج من أهميّة في تحديد القيمة والمساهمة العلميّة لأيّ دراسة من الدّراسات في أيّ اختصاص من التّخصّصات الأكاديميّة، وعليه فإنّنا في إنجازنا لدراستنا هذه سنعمد " المقاربة المنهجية التّكامليّة " التي تتركز على توظيف الكتابات السابقة في اختصاصات شتى ترتبط بطريقة أو بأخرى بموضوع البحث، لكي يتيح لنا ذلك فهما أوسع للتراكبات التاريخيّة للظاهرة المراد دراستها، والانطلاق منها إلى الدّراسة الوصفية لهذه الظاهرة في الوقت الرّاهن، ومحاولة تحليلها بعد جمع المعطيات المتعلّقة بها باستعمال وسائل البحث التي يراها الباحث مناسبة لضبط المتغيّرات التي تدخل في هيكله الظاهرة التي يدرسها، ومن ثمّ اللّجوء إلى مقارنتها بنظيرتها في المجتمعات الأخرى بغية استخلاص القواعد العامّة للسلوك الإنسانيّ.

ولتجسيد هذا العمل على أرض الواقع فإنّنا سنعمد على مجموعة من أدوات البحث الميدانيّ، وذلك بغية الوصول للمعلومة في مظاهرها وإضفاء طابع الموضوعيّة على هذا العمل الأكاديميّ المطروح للبحث، وعليه فإنّ الأدوات التي سنعوّل عليها في استخلاص المعلومة من الميدان - خصوصا كون الأثنوبولوجيا تعتمد مبدأ " الملاحظة بالمشاركة " -، والتي نصل بواسطتها إلى المعلومات الخامّ المتعلّقة بموضوعنا أين سنعمد عقبها إلى وضعها في إطار نظريّ يحقّق تناغما بين وحداتها ويعطيها دلالة معرفيّة تسمح لنا بقراءة الظاهرة المدروسة علميّا، هي كالتالي:

1- الاستبيان: أين سنعمد إلى توظيفه لاستخلاص معلومات مبدئيّة من خلالها نرسم استراتيجيّة عملنا الميدانيّ، وعليه فهذا الاستبيان يعتبر خطوة استطلاعيّة لمجالنا البحثيّ.

2- المقابلات: والتي سنجرّبها مع أفراد ينتمون للعائلات التلمسانيّة والتّدروميّة الكبيرة - وقد كنّا من قبل درسنا الاستراتيجيات القرابيّة للأولى منهما (موضوع الماجستير) ووضعتنا جدولا يتضمّن ألقابها - المكوّنة لنطاق عملنا الميدانيّ، غير أنّه لكون عددهما كبيرا وليس في متناول أيدينا إجراء مقابلات مع أفراد من كلّ عائلة منها، فإنّ عينّة من مجموعتهما ستكون كافية لرسم ملامح هذه

التغيّرات، وسيكون أفراد هذه العيّنة من أعمار مختلفة ومن كلا الجنسين حتى نتحسّس ماهية حراك التصنيف الاجتماعيّ لهذه العائلات، والاستراتيجيات التي من خلالها تسعى إلى الحفاظ على امتيازاتها التصنيفيّة تلك، هذا علاوة على دراسة واقع التحوّلات التصنيفيّة والعوامل التي تتحكّم فيه.

3- الأرشيف: الذي سنعوّل عليه في المقارنة بين الخطاب العامّي والتوثيق الإداري، وبالتالي استخلاص المزيد من المعلومات التي سنستغلّها في البناء التحليلي لأبعاد دراستنا هذه.

و/ المعجم الاصطلاحيّ للدراسة الميدانيّة:

حتى ترسم معالم هذه الدراسة بصورة لا لبس فيها يجب أن تستند إلى معجم بحثيّ ركائزه المصطلحات المفتاحيّة التي سيوظفها الباحث، والتي تعتبر محدّدات ضروريّة تعكس النطاق الفعليّ لمجال الدراسة، ومن هذا المنطلق فإنّ المصطلحات المفتاحيّة التي عليها مدار دراستنا هذه تتمثّل فيما يلي:

1- التصنيف الاجتماعيّ: إنّ هذا المفهوم مجرد تصوّر منبثق من واقع مادّيّ يتمثّل في مفهوم " الطبقة الاجتماعيّة"، لذا لا بدّ قبل التطرّق له من الحديث عن هذا المفهوم الأخير.

هذا المفهوم قدسّم تعود جذوره العمليّة إلى المجتمعات القديمة، غير أنّ التّنظير له وطرح التساؤلات بشأنه يرجع إلى اليونان القديمة باعتبار أنّ المجتمع اليونانيّ القديم كان مجتمعاً طبقياً شأنه شأن سائر المجتمعات الحضاريّة التي سبقته أو عاصرته، غير أنّ العبقرية اليونانيّة تجلّت في دراسة هذا المفهوم في إطار التّنظير لهيكل الدولة وعلاقتها بمفهوم المواطنة، وقد استمرّت التّنظيرات اليونانيّة بما فيها التّنظير لهذا المفهوم قائمة ومعمولا بها بطريقة صريحة أو ضمنيّة إلى ما بعد الثورة الصناعيّة في أوروبا بقليل، حيث تطوّرت الرّؤية التّنظيريّة له ولغيره من المفاهيم نتيجة تطوّر البنيات الاجتماعيّة وتغيّر آليات العمليّة الإنتاجيّة، أين يعتبر " التيّار الماركسيّ " أهمّ تيار نظّر لهذا المفهوم ودججه في إطار منظومة إيديولوجيّة عمليّة، والتي كان لها تأثيرات - ولا تزال - على كثير من التغيّرات الاجتماعيّة في العالم.

في سياق هذا التّيار تعرّف " الطبقة الاجتماعيّة " على أنّها (المواقع الموضوعيّة التي يشغلها الفاعلون الاجتماعيّون في إطار التّقسيم الاجتماعيّ للعمل، وهذه المواقع مستقلّة عن إرادة هؤلاء الفاعلين، إنّها مواقعهم في الحيز الاقتصاديّ، غير أنّ هذا لا يجب أن يدفعنا إلى اعتبار أنّ الدور الرّئيسيّ للعامل الاقتصاديّ يجعل منه كافيا لتحديد الطبقات الاجتماعيّة، فبالنسبة للماركسيّة، إنّ العامل الاقتصاديّ يلعب دورا حاسما في نمط الإنتاج وفي البناء الاجتماعيّ، غير أنّ السّياسيّ والإيديولوجيّ، باختصار البنيات الفوقيّة، لديها دور جدّ مهمّ) (1)، (حيث تعمل الإيديولوجيا والقرارات والإجراءات السّياسيّة في جميع الأحوال كعنصر فعّال في إعادة تكوين المجتمع وليس كعنصر سلبيّ يعتبر مجرد انعكاس لاحتياجات القاعدة (الاقتصاد)) (2).

إنّ التّنظير لمفهوم " الطبقة الاجتماعيّة " لم يتوقّف عند أعتاب الرّؤية الماركسيّة، بل واصل تبلوره من خلال طروحات أخرى عمّقت وفصّلت كثيرا من معطياته التي لم يعالجها بشكل كاف " التّيار الماركسيّ "، (حيث لم يعد تعريفها مقتصرًا على ربطها ببعدين: البنيات الفوقيّة والقاعديّة، بل تعدّها إلى جانب آخر يرتبط بالصّور الذهنيّة والتمثّلات الاجتماعيّة لتصبح في نظر البعض أشكالا يمكن أن تتخذها التّصوّرات التي نبيها حول المجتمع، حول التّفاوتات الاجتماعيّة التي نجدها فيه، وتنظيم هذه التّفاوتات ومآلها، هذه التّصوّرات تسمح بتفسير ظواهر التّفاوت، وبالتّصرّف وربّما بالعمل على تغيير الأوضاع) (3)، وعن هذه التّصوّرات يقول " أوسوفزكي " : (" إنّنا نجد في أيّ عصر صنفين كبيرين من التّصوّرات هما : التّصوّرات ذات ترسيمات " التّدريج " وتلك ذات ترسيمات " التّبعية "، تأخذ

(1) Nicos Poulantzas, « Les classes sociales dans le capitalisme aujourd'hui », Editions du Seuil : Paris - France, 1974, PP 10.

(2) سمير أمين، " علاقة التاريخ الرّسماليّ بالفكر الإيديولوجيّ الغربيّ "، دار الحداثة: بيروت - لبنان، الطّبعة الأولى، 1983 م، ص 43 بتصرّف.

(3) يانيك لوميل، " الطبقات الاجتماعيّة "، ترجمة: جورجيت حدّاد، دار الكتاب الجديد المتّحدة: بيروت - لبنان، الطّبعة الأولى، 2008 م، ص 07.

التّرسيمات الأولى بعد عموديًا يضعها في إطار " الصّراع "، في حين تأخذ الأخرى بعد أفقيًا يضعها في إطار " التّكامل " حيث ينظر في هذه الأخيرة إلى المجتمع على أنّه مجموع محدود من الجماعات، قد تربط بينها علاقات متنوّعة ولكنّها لا تسمح بإقامة تراتبيّة " متواصلة " فيما بينها، فالعلاقات بإمكانها أن تكون إمّا " تبعيّة أحاديّة " أو " تبعيّة متبادلة "، فثلاثيّة: رجل الدّين - المحارب - الفلاح في المجتمع الإقطاعي هي مثل نموذجي عن " التّبعيّة المتبادلة "، فالمحاربون يحمون رجال الدّين والفلاحين، والفلاحون يغدّون هاتين الفئتين إضافة إلى تغذية أنفسهم، ورجال الدّين يصلّون من أجل الجميع، وفي هذه الحالة لا تعلق فئة على أخرى، وكلّ منها يقوم بدور مفيد للآخرين، والتّصوّر المحوريّ للتّعارض بين الرّسماليّين والبروليتاريين هو مثال عن " التّبعيّة الأحاديّة " على اعتبار أنّ ما سيكسبه البعض سيخسره البعض الآخر " (1).

من هنا فإنّ استعمالنا لمفهوم " الطبقة الاجتماعيّة " سيكون من منطلق كونها مرتبطة بترسيمات " التّبعيّة المتبادلة "، غير أنّنا نقرّ رغم ذلك بوجود فوارق طبقيّة تستبطن مفهوم الصّراع الذي خففت من حدّته في الماضي بعض المؤسّسات الاجتماعيّة مثل مؤسّسة الزّكاة ومؤسّسة الوقف، وقد اتّخذ الصّراع تعبيرات أخرى غير التّعبير الاقتصاديّ الذي طغى على السّاحة الأوروبيّة والذي كان حجر الأساس للتّنظير الغربيّ لمفهوم " الطبقة الاجتماعيّة "، بعبارة أخرى يوجد في الإطار الاجتماعيّ الذي سندرسه تمايزًا طبقيًا لكنّه لا يشبه التّمايز الغربيّ إلّا في بعض عناصره ذلك (لأنّ البنية الاجتماعيّة تتّصف في المجتمعات البدائيّة والتّقليديّة خاصّة بالصّفّة الجماعيّة، فهي تقوم على جماعة الأسرة، أو جماعة القرية أو القبيلة التي تضمّ عددًا يقلّ أو يكثر من الأسر، وهنا لا يمكن التّمييز بين الطبقات بالمعنى الحديث

(1) يانك لوميل، " الطبقات الاجتماعيّة "، ترجمة: جورجيت الحدّاد، دار الكتاب الجديدة المتّحدة: بيروت - لبنان، الطّبعة الأولى، 2008 م، ص 10 - 11.

للکلمة (1).

استنادا إلى هذه المعطيات فإننا نقصد بـ " التّصنيف الاجتماعيّ " الموقع الذي تحتله طبقة ما في إطار البنية الاجتماعيّة العامّة مقارنة بالطّبقات الأخرى، وتسهم في تحديد هذا الموقع جملة من العوامل سوف نتطرّق لتقريرها في إطار الفصول اللاحقة، على اعتبار أنّنا سنستخلص العديد منها بالرجوع إلى مسائلة الميدان واستنطاقه.

2- زحزحة التّصنيف : يعتبر هذا المصطلح من المصطلحات التي باتت تعرف استعمالا كبيرا لها في الأوساط الأكاديميّة، حيث صار مصطلحا متداولًا بكثرة بين علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد وكذا علماء الأنثروبولوجيا، وهو مصطلح (يقصد به عادة الأفراد الذين يقعون في مستوى من سلّم التّصنيف الاجتماعيّ أخفض من الذي كان آبائهم يتموضعون فيه) (2)، وغالبا ما يعرف في سياق ربطه بما يسمّى بـ " الحراك الاجتماعيّ "، أين (يستعمل أحيانا لوصف مخاطر الحراك التّزويّ الجماعيّ: وكمثال على ذلك الأساتذة ضحايا انخفاض معتبر في قدراتهم الشرائيّة، أين يجدون أنفسهم في مواجهة ظروف عمل صعبة وفقدان للأبهة الاجتماعيّة شاعرين بذلك أنّهم " مسحوبون للأسفل "، كما يستعمل كذلك لوصف تجربة الطّبقات الشّعبيّة المتخوّفة من انفلات مفاجئ يدفع بها إلى ملء صفوف المنبوذين، وفي النهاية، في تصوّر ثالث فإنّ مصطلح " زحزحة التّصنيف " يحملنا إلى مفهوم مستوى التّحصيل التّعليميّ، حيث ينظر من خلاله إلى هذه الزّحزحة التّصنيفيّة على أساس أنّها " كلّ شخص مستواه التّكوينيّ

(1) بيار لاروك، " الطّبقات الاجتماعيّة "، ترجمة: جوزف عبّود كبه، منشورات عويدات: بيروت - باريس، الطّبعة الثّانية، 1980 م، ص 21 بتصرّف.

(2) « La mesure du déclassement », Centre d'analyse stratégique: Paris - France, N° 20, 2009, PP 07.

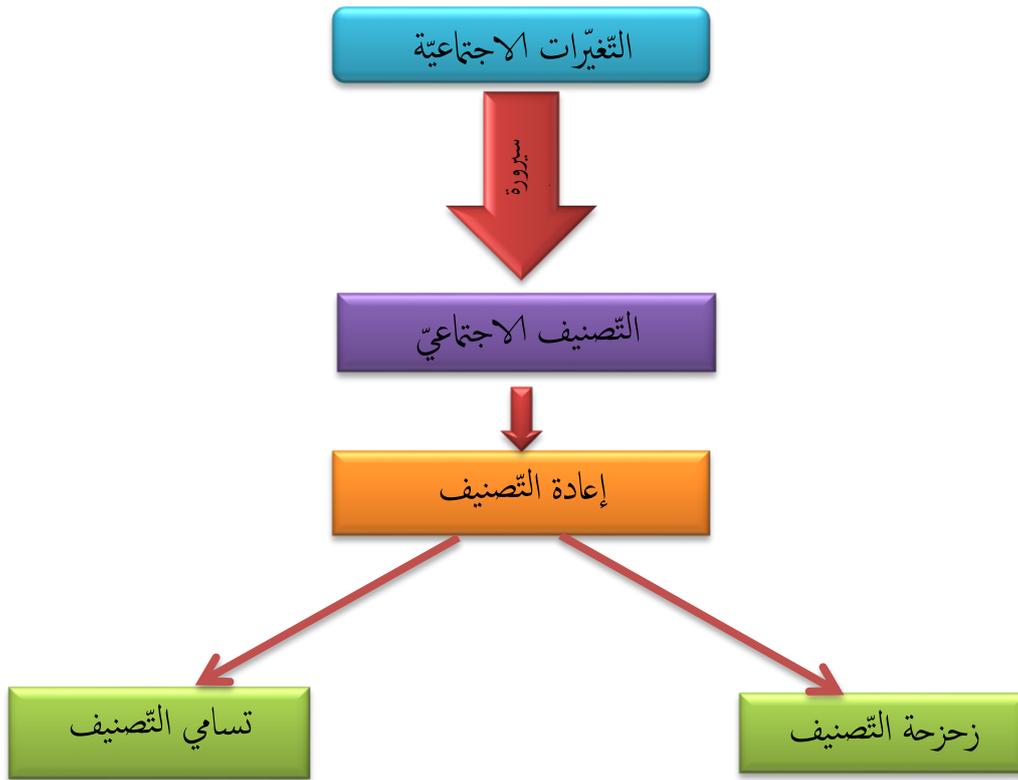
يفوق مستوى المنصب الذي يشغله " (1).

ما يستفاد من هذا التعريف هو أنّ " زحزحة التصنيف " هي النتيجة المترتبة عن الحراك الاجتماعيّ التنازليّ باعتباره المسار الذي تتخذه عمليّة الرّحزحة هذه.

3- تساميّ التصنيف : هو مصطلح يقصد به عادة الأفراد الذين يقعون في مستوى من سلّم التصنيف الاجتماعيّ أرفع من الذي كان آباؤهم يتموضعون فيه، وهو مرتبط بالشّطر الثّاني من الحراك الاجتماعيّ، أي الحراك الصّعوديّ الجماعيّ، أمّا إذا ربطناه بمفهوم مستوى التّحصيل التّعليميّ فيصبح مدلوله " كلّ شخص مستواه التّكوينيّ أخفض من مستوى المنصب الذي يشغله "، وهذا أمر وارد خصوصا في دول العالم الثّالث المتخلّفة التي لا زال الأداء الإداريّ فيها فيما يتّصل بالتّوظيف والشّغل يستند إلى نظام علائقيّ تحالفّي - مصلحيّ، وليس إلى نظام قانونيّ صارم يمنح الأولويّة لمستوى التّأهيل والكفاءة.

إنّ مفهوميّ " زحزحة التصنيف " و " تساميّ التصنيف " مفهومان متداخلان باعتبار أنّه إذا زحزح قطاع اجتماعيّ ما فإنّ ذلك سيكون لفائدة ارتقاء وتساميّ قطاع آخر، والحركة التبادليّة الدّائمة بينهما هي ما يسمّى في أدبيّات العلوم الاجتماعيّة باسم " إعادة التصنيف "، لذا فإنّ هذا الأخير معناه الحركيّة التصنيفيّة المتأرجحة بين الصّعود والنّزول في سلّم التصنيف الاجتماعيّ، وهو من هذا المنطلق عبارة عن ديناميكيّة متواصلة باستمرار تحت وطأة التّغيّرات الاجتماعيّة التي تظال دائما البنيات القائمة المعبّرة عن تصنيف اجتماعيّ ما (لاحظ الشّكل 01).

(1) Camille Peugny, « La mobilité sociale descendante : l'épreuve du déclassement », thèse de doctorat soutenue le 23 Novembre 2007, pp 04 - 05.



الشكل 01: رسم توضيحي للحركية التصنيفية

4- الرأسمال : هذا المفهوم مقتبس عن (الجهاز المفاهيمي لعلم الاقتصاد، والمقصود به مجموع الموارد التي يمتلكها الأشخاص أو الجماعات، والتي تؤثر على مساهمهم، خصوصا في المجال المدرسي، المهني، القرابي والعائلي، وعلم الاجتماع المعاصر يتعامل اليوم مع هذا المفهوم بمختلف أشكاله: الرأسمال الاقتصادي، الرأسمال الثقافي والاجتماعي على وجه الخصوص، وإذا كان الرأسمال الاقتصادي يعني عموما مجموع الموارد المادية والمادية، المنقولة والغير منقولة للأفراد، فإن الرأسمال الثقافي، الذي تعمم استعماله بفضل كتابات " بورديو " السوسيولوجية، يعتبر مفهوما ذا مظهر مركب: رأسمال ثقافي محسد، من جهة، على شكل ممتلكات ذات طابع ثقافي (كتب، أعمال فنية إلخ)، رأسمال ثقافي مؤسسي، من جهة أخرى، ذو طبيعة تدرسية على وجه الخصوص (شهادات)، رأسمال ثقافي مستبطن، أخيرا، يصعب تحديده وتقديره بدقة، والمتعلق بتجسيد وتفعيل ما تم استهلاكه من الموارد

الرّمزيّة على شكل مبادلات لغويّة، طريقة تصرّف، التّفكير والتّعامل بعقلانيّة مع متغيّرات أنماط العيش.

أمّا الرّأسمال الاجتماعيّ الذي يعتبر تطوّره كمفهوم أكثر حداثة، فإنّه يميل بالدرجة الأولى إلى الموارد التي يوظّفها الفرد في إطار أنساقه العلائقيّة التي يتطوّر في إطارها: العائلة، الأصدقاء، زملاء العمل، الجيران، والموجهة خصوصا لتحليل " الإنتاج " و " إعادة الإنتاج " الخاصّة بعدم المساواة في المصير والمآلات، خصوصا فيما يرتبط بسوسيولوجيا التّربيّة وتغيّرات المكانة الاجتماعيّة، والتّمايز بين مختلف أنماط رأس المال، التي تعتبر أشكال تراكمها وتوريثها من بين المواضيع المفضّلة في علم الاجتماع المعاصر، ذات القطيعة مع المفاهيم الأحاديّة الأبعاد فيما يتعلّق بالتّخطيط الاجتماعيّ أو العلاقات الطبقيّة (1).

5- إعادة الإنتاج : يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم الأساسيّة في منظومة تحليل " بيار بورديو " للظاهرة الاجتماعيّة، وهو حسب (لا يعتبر نتاج فعل البنات ذاتها كما لو أنّها تحمل بداخلها مبدأ خلودها الخاصّ. إنّ إعادة تقدير تأثيرات إعادة الإنتاج الذي يلاحظ داخل العالم الاجتماعيّ لا يلزم سببيّة أو تشيّي البنات، فنموذج " إعادة الإنتاج " الذي يفهمه " بورديو "، يضع ببساطة مواقع نسق ما في صلة مع منافع واستراتيجيّات الفاعلين الذين يشغلونها، وترتبط بهذه المواقع وسائل مؤسّسيّة وغايات تمّ إقرارها بوظيفة مجموع البنية وجعلها رتيبة: فصيح الوجود هاته، وصيح الفعل هاته تتقوى وتنزع إلى الدوام حين تضع علاقاتها المتبادلة نسقا، ويذكر " بورديو " في هذا الصّدّد، بهذه القوّة الخاصّة والفردية للفلسفة الكلاسيكيّة، أنّها: " ميل للحفاظ على ديناميّة داخلية في الكائن، محفورة في ذاته داخل البنات الموضوعيّة وفي البنات الدّاتيّة، وفي استعدادات الفاعلين، ثمّ إنّها على الدوام، مصنونة ومدعومة بأفعال

(1) « Les 100 mots de la sociologie », ouvrage collectif dirigé par Serge Paugam, « que sais-je », PUF : Paris - France, 2016, pp 47 - 48.

التشييد وإعادة تشييد البنيات التي تتوقف مبدئيًا على الموقع الذي يشغله أولئك الذين ينجزون هذه الأفعال".

لا يمت العالم الاجتماعي إلى المقامرة بصلة، إنَّ منظم وفق نظام ينتسب، حسب " بورديو "، إلى " نظام تعاقب "، فمنطق " إعادة الإنتاج " يشبه المنطق الذي يسود في تعريف الزمن المنسوب إلى " ليبنتز "، إنَّ اللّعب الاجتماعي له تاريخ وله رهانات: " فالحديث عن الرّهان، معناه أن نتخلّى عن المنطق الآليّ للبنية لصالح المنطق الديناميّ والمفتوح للّعب، وأن نكره على الأخذ به بعين الاعتبار، لكي يفهم كلّ عمل مبدول، وكلّ سلسلة الأعمال السابقة ".

إنّ القطيعة مع البنيويّة الأرتودوكسيّة، أي الجمع عليها، هي مرّمة بتجميع تصوّرات إعادة الإنتاج والاستراتيجيّة، لإعادة الإنتاج هي رهان استراتيجيّات كلّ الأنظمة التي تكوّن مع البنيات الموضوعيّة المتاحة مجال الفعل الاجتماعيّ، والتي تشكّل مبدأ حالة اللّعب والسّلطة على اللّعب، هذه الاستراتيجيّات التي تشكّل الأسرة مكانا لها بامتياز، ليس لها كمبدأ القصد الواعي أو العقليّ، ولكن استعدادات الهايتوس، - أي في المجتمعات المتميّزة بحجم وبنية الرّأس المال الذي تملكه الأسر - ليكون مزودًا بالخصائص الموضوعيّة والذاتيّة التي هي مستعدّة أكثر لتأييده من دون أن تستهدف هذا التأييد، وبمعنى آخر، حينما توجد ملائمة بين شروط الإنتاج والهايتوس وشروط اشتغاله، يكفي الفاعلين متابعة تصوّراتهم وتوقعاتهم ورغباتهم للمشاركة في إعادة إنتاج مواقعهم، لأنّه بمجرد أن يكون ما هو عليه، وأن يكون ممنوحًا باستعدادات ليكون ما هو عليه، فإنّ الهايتوس يسعى لأن يقصي، في المستحيل وفي اللامفكر فيه إمكانات أخرى غير تلك التي جعلته ممكنا، وبناء على ذلك، فإنّ الاستراتيجيّات التي يعدها تنزع إلى " تأييد هويّته، التي هي اختلاف، مع الحفاظ على فوارق ومسافات وإسناد النّظام، ثمّ بالمساهمة بهذه الكيفيّة عمليًا في إعادة إنتاج كلّ نسق الاختلافات المشيّد للنّظام الاجتماعيّ ".

وحتى نضع نظريّة عامّة للإجراء الشّموليّ لإعادة إنتاج التّراتبيّات الاجتماعيّة، وأن نحول لأنفسنا

وسائل فهم مختلف أنماط إعادة الإنتاج، لا ينبغي فقط تشييد صورة نسق إعادة الإنتاج (مؤسسات تعليمية، سوق الشغل، الحق في الإرث، حق الملكية ... إلخ)، لكن ينبغي أيضا إعادة تأسيس ذلك المتعلق بنسق استراتيجية إعادة الإنتاج في مختلف أبعاده (استراتيجيات الاستثمار البيولوجي، الاستراتيجية الميراثية والتربوية والاقتصادية والزواجية ... إلخ)، فكل مجتمع، حسب " بورديو "، يقوم بالفعل على العلاقة بين المبادئ الدينامية لهذين النسقين حيث تتغير هويتها ووزنها النسبي (بتغير) في الزمان وفي المكان، وبحيث أنه يظل بعيدا عن سحق كل اختلاف، فإن مفهوم نمط إعادة الإنتاج يسمح، على العكس من ذلك، بدراستهما، وعلى الأخص، بالتنويه بتلك الأكثر عمقا، والتي تفصل المجتمعات التقليدية (ما قبل الرأسمالية)، التي تؤمن بشكل أساسي في إعادة إنتاجها على انحراف " تصيبغ " الهايتوس، ولا تستطيع أن تعتمد في موضوعية البنيات الاجتماعية إلا على البنيات الأسرية للعالم الاجتماعية الحديثة التي تتحدد داخلها قبل كل شيء، استراتيجيات إعادة الإنتاج بالنسبة إلى البنيات الموضوعية، وعلى وجه الخصوص، إلى النظام التربوي لدولة منظمة.

بهذه النظرية الخاصة بطرق إعادة الإنتاج يملك " بورديو " قناعة أنه حوّل لنفسه وسائل فهم ظروف ديمومة كل نظام اجتماعي، أو على أقل تقدير، أنه هيا مبادئ تفسير قوية إلى حد أنها تجعل الظواهر المعقولة معزولة كتوريث الأسماء الشخصية في القبائل الجزائرية، وسياسة الأسر الكبرى الحاكمة، أو السياسة العائلية للأسر القروية (1).

6- العائلات التلمسانية والندرومية الكبيرة : هي عبارة عن مجموعة من العائلات التي تستقي شرعية انتمائها إلى هاتين المدينتين من خلال ألقابها العائلية، فكأن تلك الألقاب معناها بالضرورة

(1) ستيفان شوفالييه وكريستيان شوفيري، " معجم بورديو "، ترجمة: الزهرة إبراهيم، دار الجزائر للنشر والتوزيع: الجزائر العاصمة - الجزائر، الطبعة الأولى،

الانتماء لتلك المدينتين، وتلك الألقاب معروفة لدى أفراد تلك العائلات وإليها يحتكمون، فإذا ادعى أحد أنه تلمسانيّ أو ندروميّ صميم فإنّ لقبه العائليّ سيكون محكّ صدقه من عدمه.

وقد استخلصنا من خلال دراستنا الميدانيّة التي أجريناها في إطار تحضيرنا شهادة الماجستير حول الاستراتيجيات القرابيّة لدى العائلات الأولى منها جدولاً ضمّناه ألقابها، ولسنا نزعم أنّ هذا الجدول يحوي ألقاب كلّ تلك العائلات، لكنّه يحوي جُلّها على أقلّ تقدير، وقد بلغ تعدادها في دراستنا تلك 258 عائلة، وهذا التّعداد قابل للزيادة استناداً إلى القواعد المنهجية التي تبنيها من أجل استخلاص تلك الألقاب، والتي في مقدّمها التقرير العربيّ، إذ إذا أجمع عدد معتبر من الأفراد - كلّ على انفراد - من ينتمون لعائلات تلمسانيّة قديمة الوجود المتصلّ لأجيال بهذه المدينة على لقب ما بأنّه يدلّ على كون حامله عائلة تلمسانيّة صميمة أدرجناه استداراً في جدولنا (لاحظ الملحق 01)، ونفس الاستراتيجية التي تبنيها في عملنا الميدانيّ الذي من خلاله تحصّلنا على ألقاب العائلات التلمسانيّة سوف نتبناها في سعينا للحصول على ألقاب العائلات الندروميّة، والتي تستند إلى الاستبيان الاستطلاعيّ.

ز/ الدراسات السابقة حول الموضوع : الموضوع الذي تناولناه بالدراسة موضوع تخصّصيّ لذا فإنّ المصادر والمراجع حوله قليلة، حيث أنّ الكتابات التي تمكّنا من الحصول عليها لا تمتّ إليه إلاّ بصلاصت عابرة، إذ لا تحتوي في الغالب الأعمّ إلاّ على فقرات موجزة أو أحياناً أسطراً قليلة تتقاطع مع ما نحن بصدد دراسته، لكن رغم ذلك فقد أفادتنا كونها زوّدتنا بمعلومات أكّدت لنا في معظم الأحيان المعلومات الميدانيّة التي تحصّلنا عليها بواسطة المقابلات، ومن بين هذه الكتابات كتاب الأستاذ " محمّد جبّاري "، " مسار شاقّ لكنّه ثريّ " الذي تحدّث فيه عن التاريخ الاجتماعيّ لمدينة " ندرومة " وخاض في معرض الحديث عنها في الحديث عن بعض العائلات بها وبعض أعلامها المنتسبين إليها، مورداً معلومات مهمّة عنها غير أنّها لا تتصلّ بموضوعنا في معظم

الأحيان إلا عرضاً، ولم يخض في الحديث عن الاستراتيجيات التي انتهجتها تلك العائلات في سبيل الوصول إلى مكانة اجتماعية معتبرة، ولا في الحديث عن نظيرتها التي تراجعت في سلم التصنيف الاجتماعي وأسباب تراجعها، كما أنه لم يتحدث عن طبيعة الاقتصاد السياسي الوطني عموماً وانعكاساته المحلية على تلك المدينة، وما ترتب عن ذلك من تغييرات أحيانا حادة طالت تلك العائلات، وكانت في صالح بعضها وفي غير صالح البعض الآخر منها.

إلى جانب ذلك فقد استفدنا من كتاب " بول بالطا " وزميلته " كلودين غيو " الذي تناول فيه بالتحليل الاستراتيجية الاقتصادية التي تبناها الرئيس " هواري بومدين " في إطار الدولة الوطنية المستقلة وانعكاسات هذه الاستراتيجية على الواقع الاجتماعي للشعب الجزائري بمختلف قطاعاته، غير أنه رغم أهمية المعلومات الواردة فيه إلا أننا لاحظنا أن الكاتبين لم يدرسا المسألة دراسة نقدية بقدر ما درسها من جانب إيديولوجي، أين سعيها بكل أساليب الإقناع تمجيد شخصية الرئيس الجزائري، وكيف استطاعت هذه الشخصية بناء دولة قوية، دون التطرق لبعض النقائص التي شاب هذا البناء والتي ستتضح انعكاساتها وتجدد في أزمات حادة عقب وفاته، لكن رغم ذلك فإن بعض المعلومات فيه كانت جد مهمة أفادتنا في تفسير بعض جوانب الحراك الاجتماعي عموماً فيما يتعلق بالعائلات المدروسة، كونها أعطتنا مفاتيح فهم بعض السيورورات والآليات التي استندت عليها التغييرات الاجتماعية التي طالت تلك العائلات.

كذلك من بين الدراسات الجادة التي استفدنا منها فيما يتعلق بدراستنا، خصوصاً فيما يرتبط بأهم مرتكزات التّموقع الاجتماعي المتمثل في الملكية العقارية دراسات الأستاذ " ناصر الدين سعيدوني "، وعلى رأسها " دراسات في الملكية العقارية " التي استطعنا من خلالها معرفة طبيعة الملكيات في الجزائر عموماً أواخر العهد العثماني، وكيف أنّ طبيعة هذه الملكية ستؤثر في الحقبة الاستعمارية في تعامل السلطات الفرنسية مع أصحابها، هذا التعامل الذي ستستمرّ تداعياته إلى غاية مرحلة ما بعد

الاستقلال، وقد أشرنا إلى ذلك في الفصول اللاحقة، وفي رأينا فإنّ هذه النقطة (الملكية العقارية) هي النقطة المحورية التي بنيت عليها الأنظمة الاجتماعية في المدينتين المدروستين، والقاعدة التي استند عليها تصنيف العائلات بها إلى جانب كونها مجال الصراع من بعده العائلي إلى غاية بعده السياسي وما يترتب عن هذا الصراع - سواء الخفي منه أو الظاهر - من حراك الخريطة التصنيفية للعائلات ليس في هاتين المدينتين فقط، بل في مختلف أرجاء القطر الوطني على اختلاف طبيعته الجغرافية، وهنا يعتبر التنظير الماركسي قاعدة صلبة ومهمة لفهم طبيعة التغيرات الاقتصادية وأسبابها العميقة وانعكاساتها حتى على المستوى البعيد.

من بين الكتابات المتعلقة بمجال بحثنا كتابات الباحث " أمين سمير " التي تعالج كلّها الجانب الاقتصادي للوطن العربي، وهي كتابات قيّمة غير أنّها تعالج البعد الاقتصادي وأحيانا انعكاساته الاجتماعية بطريقة عامة، إضافة إلى كونها تعتمد الخطابات الرسمية أساسا للتحليل، هذه الخطابات التي تتقاطع أحيانا مع ما يمكن استخلاصه من المقابلات، كما تتعارض في أحيان كثيرة معها، لذا فإننا بعد اطلاعنا على بعضها مثل كتابه " المغرب المعاصر " و " الأمة العربية: الوطنية وصراع الطبقات " لاحظنا أنّ الأفكار الواردة بها تماثل أفكارا وردت بكتابات أخرى اعتمدنا عليها من قبل، فآثرنا تجنب التكرار، علاوة على أنّنا في دراستنا هذه ركّزنا على معطيات الميدان دون أن نركّز بقوة على المعطيات النظرية المقتبسة لتحليل واقع هو في الأساس خاصا وليس عاما وإن كان يتقاطع في العديد من جوانبه مع مجتمعات محلية أخرى بالجزائر خصوصا لو تمّت دراستها، والتي هي الأخرى تتقاطع مع نظيراتها بالوطن العربي الذي تعرّض هو الآخر إلى " صدمة الاستعمار " وما انجر عنها من تغيير البنيات الاجتماعية التقليدية لصالح نموذج مقتبس جعل من هذه المجتمعات تعاني نفس الأزمات ونفس المظاهر فيما يخصّ التحوّلات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية.

إضافة إلى ذلك فإنّ من بين المصنّفات التي أفادتنا في هذه الدراسة كتاب الدكتور " صموئيل

عبود"، " خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف " والتي عالج فيها أسباب الركود الاقتصادي في دول العالم الثالث مع التركيز خصوصا على الدول العربية، مشرّحا بنظرة اقتصادية - ديمغرافية أسباب بقاء هذه المجتمعات في دوامة التخلف في إطار قراءة تحليلية لمظاهر التخلف الذاتية الكامنة في البنيات المجتمعية المحلية وعلاقتها بممارسات الدول الرأسمالية المتزعمة للإمبريالية الجديدة المكرسة لتلك المظاهر في سبيل بقاء هيمنتها وريادتها الاقتصادية عالميا، وقد لفت انتباهنا على وجه الخصوص في عمله هذا مجموعة من الأفكار التي تتقاطع وتزيد من وضوح الرؤية فيما يرتبط بمجموعة من النقاط التي استخلصناها من العمل الميداني فيما يتعلق بانعكاسات التدمير التدريجي الممنهج للبنيات الاقتصادية في الريف والآثار التي ترتبت عنه سلبا، والتي تحملت تبعاتها وعبئها المدن، مولدة بذلك أزمات أخرى للبنيات الحضرية التي أدت إلى تعميق حدة الركود الاقتصادي وظهور الصراعات في سبيل الحفاظ على المكتسبات أو نيلها، والتي أثرت على الأداء المؤسسي المطلوب متيحة المجال أكثر فأكثر للممارسات الغير قانونية - وإن ألبست أحيانا غطاء قانونيا - التي ساهمت ولا تزال في إعاقة سبيل نشوء مجتمع الإنتاج بدل مجتمع الاستهلاك الريعي.

ومما اعتمدنا عليه كذلك في دراستنا هذه كتاب " ندرومة : تطوّر مدينة " لصاحبه " جيلبر غرونغيوم"، وهو يصبّ بمحمل محتواه في موضوع دراستنا كونه يعالج تطوّر البنيات الاقتصادية والتغيرات التي مستتها بمدينة " ندرومة " وانعكاس ذلك على بنياتها الاجتماعية التقليدية ممثلة بعائلاتها البورجوازية، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال حديث مؤلف الكتاب عن طبيعة دراسته، إذ يقول في مقدمة كتابه ما يلي : (" هذه الدراسة تركز على ثلاث جوانب : التطوّر الاقتصادي، التموقع الاجتماعي والسلطة السياسية، وأخيرا، الإيديولوجيا، ومن الضروري من الآن الإشارة إلى المعطيات الأكثر أهمية لهذه الجوانب الثلاث.

التطوّر الاقتصادي قاد " ندرومة " من بنية مدينة تجارية تقليدية، والتي تدهورت شيئا فشيئا خلال

الفترة الاستعمارية دون أن تعوّض ذلك ببنية تصنيعية، إلى بداية رأسمالية تجارية، والتي بقيت قاعدتها محصورة وإمكاناتها محدودة في إطار رأسمال الدولة العام.

في حين أنّ التطوّر الاجتماعيّ منحنا مثالا ملموسا للمرور من العشائر الكبيرة إلى البورجوازية الصغيرة ذات الطابع البيروقراطيّ والمهنيّ، خار إطار المدينة عموما، والمرحلة الحديثة شهدت ظهور مجموعة بورجوازية من المقاولين ليس لها تأثير سياسيّ معتبر بسبب قلة تعدادها، في حين أنّ السلطة المحليّة مرتبطة بإطارات البورجوازية الصغيرة والفلاحين المناضلين، وهذا ما يميّز الازدواجية الموجودة بين التراتبية الاجتماعية ونظيرتها السياسية.

كما أنّ تحليل الإيديولوجيا يضع التّعارض بين الحضّر - البدو في سياق بنية أكثر عمقا تستبطن التّعارض بين النّخبة - الشّعب، والتّعارض بين المسلمين - الغير مسلمين، هذا ما يسمح بفهم أفضل للإيديولوجيا الحضريّة وبرؤية أفضل لكيفية نشاطها كنموذج تصوّر وتفسير للحقيقة المعاشة، وكعنصر مستدخل في لعبة التنافس الاجتماعيّ.

هذه الإيديولوجيا هي في الواقع إيديولوجيا الطبقة المهيمنة، ووظيفتها إخفاء التّفاوتات الحقيقيّة في سياق الوعي بالوحدة والوجهة الجماعيّة، واستمرارها فيما عدا قواعدها الحقيقيّة جرّاء الرّكود الاقتصادي وضع بعنف محلّ مسائله عقب الاستقلال جرّاء أحداث سياسيّة محليّة أثارت الوعي بالواقع، غير أنّنا نلاحظ في نفس الوقت أنّ هذه الإيديولوجيا نقلت بشكل آخر إلى المستوى الوطنيّ، وهذا التّحوّل الجذريّ للإيديولوجيا يمكن اعتباره كـ " نهاية مدينة " (1).

كذلك اعتمدنا على " معجم ماضي الجزائر من ما قبل التّاريخ إلى 1962 م "، وهو مؤلّف جماعيّ

(1) Gilbert Granguillaume, « Nédroma : l'évolution d'une médina », Editions Brill: Leyde - pays - bas, 1976, pp 04 - 05.

تحت إشراف أستاذنا الفاضل " حسان رمعون "، والذي تضمّن مجموعة من المقالات الموجزة حول الأحداث والأعلام التاريخيين في الجزائر، أين يتّصل بعض منها بموضوع بحثنا، وقد اعتمدناه لزيادة توضيح بعض العناصر التاريخية في دراستنا هذه.

الفصل الثاني

تاريخية التصنيف الاجتماعي للعائلات التلمسانية

الكبيرة: دلالة اللقب وتراكمية التّموقع

إنّ الحديث عن التّصنيف الاجتماعيّ لمجتمع ما يستوجب الحديث قبل ذلك عن الإطار الجغرافيّ المحتضن لهذا التّصنيف، وعن تراكماته التاريخيّة التي ساهمت بشكل فعّال في صياغة هذا التّصنيف، وفيما يتعلّق بالإطار الجغرافيّ لموضوع دراستنا فهو مدينتي " تلمسان " و " ندرومة "، أين سنتطرق في هذا الفصل للأولى منهما والتي تقع في الشّمال الغربيّ الجزائريّ (جامّة تحت سفح هضبة " لالّا سّي " على ارتفاع 800 متر فوق مستوى سطح البحر، وهذه الهضبة وما حولها عبارة عن كتلة جبليّة متكوّنة من ثلاث طبقات، أولاها من الحجر الدّولميّ، في حين أنّ الثّانية عبارة عن طبقة من الحجر المساميّ الرّمليّ، أمّا الطبقة الثّالثة فتتكوّن من الصّلصال والحصباء.

هذا التّكوين الجيولوجيّ صالح جدّا لحفظ مياه الأمطار في أحواض شاسعة ببطن الأرض، لذلك تعدّ جبال " تلمسان " بمثابة خزّان كبير تتوزّع منه المياه من خلال ينابيع كثيرة لا تغيض مياهها، ممّا يجعل إقليم " تلمسان " الذي يمتدّ بضعة أميال حول المدينة عنياّ بجذائقه النّضرة وبساتينه الكثيرة المحاصيل، وغاباته الغنّاء، لذا يمكن القول أنّه نظرا لتوفر المقومات اللاّزمة للاستقرار البشريّ المتمثّلة في وفرة المياه واعتدال المناخ وخصوبة التّربة، فقد كانت نقطة تجمّع بشريّ منذ آمامد طويلة، وأنّ نشأتها الأولى تعود لحصانة موقعها الذي جعل منها جرّاء ذلك نقطة جذب اقتصاديّ بأن أصبحت منطقة عبور للقوافل الوافدة من إفريقيا السّواحليّة بمختلف السّلع خصوصا الدّهب، حتّى عرف هذا الطّريق باسم " طريق الدّهب "، وتظافر هذين العاملين أدّى إلى بروز دورها الرياديّ على السّاحة السّياسيّة والدّينيّة بالشّمال الإفريقيّ، الأمر الذي جعل منها حاضرة من حواضر الفكر، وعلى هذا الأساس فهي تعتبر مدينة على درجة عالية من الأهميّة الاستراتيجيّة، رغم التّقلّبات التي عرفتتها ولا تزال تعرفها هذه المدينة تماشيا مع سنن التّطور، ومن منطلق أنّه لا يمكن الفصل بين البعد المكانيّ ونظيره الرّمزيّ في استطلاع أحوال الأقاليم وعمّارها سواء تعلّق الأمر بماضيها أو حاضرها الذي هو عبارة عن استمراريّة تمخّضات الماضي، فإنّه من الضّروريّ الخوض ولو بصورة مقتضبة في تاريخها، ذلك لكون هذه الخطوة ستساعدنا فيما بعد على توضيح عناصر مهمّة فيما يرتبط بالتّبع الكرونولوجي لتقلّبات التّصنيف

الاجتماعي للعائلات التلمسانية المدروسة.

عرفت " تلمسان " قديما باسم " أفادير " ذي الأصول الفينيقيّة الذي يتقاطع دلاليًا مع نظيره البربري الذي معناه " مدينة الينابيع "، ويربو عليه من جهة كونه يتضمّن معنى الجرف أو الهضبة، وهذا ينسجم وموضع المدينة لأنّها تقوم على هضبة قليلة الانحدار تنهض فجأة من السهل وتشرف عليه من ناحيتي الشمال والشرق (1)، و (يجمع المؤرّخون على أنّ " أفادير " كانت نواة هذه المدينة، وقد اختطّها " بنو يفرن " الزناتيون في عصور قديمة) (2)، و (لمّا استتب الأمر فيها للرومان سمّوها " بوماريا " وجعلوا منها أهمّ معقلهم وحصونهم التي منها يصدّون غارات الأهالي وهجماتهم على قوافلهم) (3)، فبرزت بذلك أهميّة هذه المدينة من الناحيتين العسكريّة والاقتصاديّة ولعبت دورا كبيرا طيلة التواجد الروماني بالمنطقة إلى أن قضى على نفوذهم " الوندال "، أين انكمش دورها كحال سائر المدن الكبرى بالشمال الإفريقيّ، وعرفت من بعدهم نوعا من الانتعاش على عهد " البيزنطيين "، إلّا أنّها لم تدخل التاريخ من بابه الواسع، ولم تنل حظًا من رسم بعض أحداثه المهمّة إلّا بعد أن افتتحها المسلمون.

يذكر المؤرّخون - ومنهم " ابن الرّقيق " - أنّ (أول أمير للمسلمين الفاتحين وطئت قدماه " تلمسان " كان " أبا المهاجر دينار " - وقد وليّ قيادة الجيش من سنة 55 هـ / 674 م لغاية 62 هـ / 681 م - الذي فتح في طريقه مدنا وقرى حتّى انتهى إلى أعلى الجبل المطلّ على هذه المدينة حيث

(1) " دائرة المعارف الإسلاميّة "، المجلّد الخامس، دار المعرفة: بيروت - لبنان، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص 452 بتصرّف.

(2) د/ يحي بوعزيز، " المراحل والأدوار التاريخيّة لدولة بني عبد الواد الزّياتيّة 1236 م - 1554 م "، مجلّة " الأصالة "، العدد 26، مطبعة البعث: قسنطينة - الجزائر، السّنة الرّابعة: جويلية - أوت 1975 م، ص 04.

(3) د/ محمّد الطّمّار، " تلمسان عبر العصور: دورها في سياسة وحضارة الجزائر "، ديوان المطبوعات الجامعيّة: بن عكنون - الجزائر، بدون طبعة، 2007 م، ص 15.

كان " كسييلة " سيّد " أوربة " معسكرا بجموعه، فالتقى الجيشان هناك ودارت معركة حامية بينهما انتهت بانتصار المسلمين وأسر " كسييلة " (1)، الذي ما لبث أن أكرمه " أبو المهاجر " فكان ذلك سببا في اعتناقه الإسلام، ثمّ لمّا عادت شؤون تدبير أمور الجيش الإسلاميّ إلى " عقبة بن نافع الفهريّ " - وكان ذلك سنة 62 هـ / 681 م - (خرج بجيشه إلى المغرب ففتح " باغاية "، ثمّ نزل على " تلمسان " فتحالف سكّانها من الرّوم والبربر وخرجوا في جيش ضخم والتحم القتال ووقع الصّبر حتّى ظنّ المسلمون أنّه الفناء، ولكنّهم هاجموا الرّوم هجوما عنيفا حتّى ألجأوهم إلى حصونهم فقاتلوهم على أبوابها وأصابوا منهم غنائم كثيرة) (2)، وفي أثناء ذلك كان " عقبة " يصطحب معه " كسييلة " ويأمره بأمر يمتنه بها وهو من هو في قومه، فأسرّ " كسييلة " حنقه ولم يیده له، وكان من نهاية أمرها ما هو مبثوث في كتب التاريخ.

ولمّا ضرب الإسلام بجرانه في هذه الرّبوع كانت إدارة هذه المدينة لولاة الخليفة الذين كان مقرّهم مدينة " القيروان "، فلمّا جار هؤلاء الولاة خلع البربر الطّاعة واستقلّوا بشؤونهم مؤسّسين بذلك إمارات منها إمارة " تلمسان " الصّفريّة تحت زعامة " أبي قرّة اليفرنيّ " - وذلك سنة 148 هـ / 736 م - الذي خاض معرك كثيرة مع ولاة " القيروان " (أدّت إلى ضعف شوكة " يفرن " و " مغيلة " وزوال سمعتهم وذهاب صيت زعيمهم " أبي قرّة " وإخفاق مذهبهم) (3)، فال أمر هذه المدينة إلى بني عمومتهم " المغراويّين "، إذ غلبهم عليها " محمّد بن خزر " واستقام له أمرها، وقد صادف ذلك دخول " إدريس بن عبد الله " ديار المغرب، أين عمل على استمالة " محمّد بن خزر " - وقد كان ذلك سنة

(1) د/ محمّد الطّمار، " تلمسان عبر العصور: دورها في سياسة وحضارة الجزائر "، ديوان المطبوعات الجامعيّة: بن عكنون - الجزائر، بدون طبعة، 2007 م، ص 19.

(2) المرجع السابق، ص 20.

(3) المرجع السابق، ص 27.

173 هـ / 789 م - الذي (حمل " مغراوة " و " بني يفرن " على طاعة " إدريس "، ومكّنه من السيطرة على " أقادير "، فأقام بها أشهراً واحتطّ بها مسجداً ومنبراً، وبعد رحيله استخلف عليها وعلى ما جاورها أخاه " سليمان بن عبد الله " الذي قدم من المشرق) (1).

ثمّ تقلّبت أحوالها من يد أمير إلى آخر، ومن نفوذ إلى غيره حتّى دخلت تحت سلطة الدولة " المرابطيّة " سنة 472 هـ / 1079 م، أين عيّن (الأمير " يوسف بن تاشفين " على رأسها " محمد بن تينعمر المسوّفيّ " الذي أثناء حكمه أسّس " تاققرارات " بالمكان الذي عسكر فيه، ومعناها: المحلّة أو المعسكر، وكانت هذه المحلّة في بداية الأمر مفصولة بسور عن " أقادير "، ثمّ بعد مدّة من الزمن أزيل هذا السور، وضمت " تاققرارات " إلى " أقادير "، وتكوّنت منهما مدينة واحدة هي مدينة " تلمسان ") (2).

ثمّ دالت دولة " المرابطين " وصار أمر هذه المدينة - سنة 539 هـ / 1145 م - من بعدهم لأمرّاء " الموحدّين " الذين شهدت " تلمسان " خلال عهدهم تطوّراً هائلاً في الحضارة والعمارة، أين (صرف ولاّة " الموحدّين " السادة نظرهم واهتماماتهم بشأنها إلى تحصينها وتشديد أسوارها، وحشد الناس إلى سكنها والتناخي في عمرانها واتّخاذ الصّروح والقصور بها والاحتفال في مقاصد الملك واتّساع خطّة الدّور) (3)، خصوصاً بعد أن (ظهر الثائر الميورقيّ " يحيى بن غانية " عام 581 هـ / 1185 م واكتسح المغرب الأوسط ابتداءً من " بجاية "، وهدد عدّة مرّات " تلمسان " وأحدث بها تخريبات كثيرة هو ومن معه من أعراب " بني هلال "، ومن أجل ذلك اهتمّ " أبو الحسن بن أبي حفص بن عبد المؤمن "

(1) د/ يحيى بوعزيز، " المراحل والأدوار التاريخيّة لدولة بني عبد الواد الزيانيّة 1236 م - 1554 م "، مجلّة " الأصالة "، العدد 26، مطبعة البعث:

قسنطينة - الجزائر، السّنة الرابعة: جويلية - أوت 1975 م، ص 05.

(2) المرجع السابق، ص 06.

(3) المرجع السابق، ص 06 - 07.

بتحصينها حتى أصبحت كما قال " ابن خلدون ": " من أعزّ معاقل المغرب وأحصن أمصاره "، وأصبح الناس يفتدون عليها من كلّ جهة للاحتماء بها والتمتع بالتطور التاريخي والحضاري الذي تنعم به خاصة بعد أن حارب " ابن غانية " مدينة " تاهرت " الداخلية ومدينة " أرشكول " الساحلية، فأصبحت قبلة الجميع، ومهد ذلك لـ " بني عبد الواد " ليتخذوها عاصمة لهم ودار ملك منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي (1).

وقد أضحت " تلمسان " على عهد " بني عبد الواد " - التي تأسست سنة 632 هـ / 1235 م - إمارة قوية وصلت حدودها شرقا إلى غاية مدينة " أزفون "، وذلك أيام " أبي حمّو بن عثمان "، وأخذت تنازع كلاً من جارتها الدولة " الحفصية " شرقاً و " المرينية " غرباً على أراضي الشمال الإفريقي، ف وقعت جرّاء ذلك بين فكّي كماشة، تارة تأتيها الضربات من الشرق وتارة من الغرب، إلى أن أتت القاضية على ملك " بني عبد الواد " من جيرانهم " المرينيين ".

ثمّ لم تلبث أن قامت هذه الدولة من جديد على يد " أبي حمّو الثاني " الذي مال إلى تسميتها بالدولة " الزيانية "، التي بلغت على عهده وعهد خلفائه شأواً بعيداً من المدنية والتحضّر، فظهرت بها المساجد والمدارس وجلب الماء بواسطة ترع وقنوات على درجة عالية من جودة التصميم ودقته، فازدهرت بها الزراعة، ونفقت في أسواقها البضاعة، ونمت على اختلاف ضروبها الحرف والصناعة، وصارت مقصداً للتجار والحرفيين وكلّ ساع لنيل بسطة من العيش، وقد تأنق بها الأمراء والأعيان في بناء القصور والدور، كما حصّنت تحصيناً منيعاً ذراً لطمع الغزاة.

ومع إقبال القرن السادس عشر الميلاديّ تبدّلت أحوالها ودبّ الضعف في أوصالها نتيجة نشوب

(1) د/ يحي بوعزيز، " المراحل والأدوار التاريخية لدولة بني عبد الواد الزيانية 1236 م - 1554 م "، مجلّة " الأصالة "، العدد 26، مطبعة البعث: قسنطينة - الجزائر، السنة الرابعة: جويلية - أوت 1975 م، ص 07.

خلاف بين أفراد الأسرة الحاكمة على العرش، أين (انهمك القادة بدلا من سياسة الدولة وتديبر شؤونها بما يضمن قوتها وعزّة جانبها في الدّسائس ونصب الفخاخ وربط المؤامرات، فأكل القويّ الضّعيف، وثار العمّ على ابن أخيه والابن على أبيه، فأصبحت الحكومة المركزيّة بدون سلطة وبدون صلة مع الجهات النّائية، وقامت في المملكة إمارات شبه مستقلّة تارة في الجبال وتارة في السّهول، فها هي " وهران " تفلت من قبضة " تلمسان " وتكوّن شبه جمهوريّة، وهذه " مستغانم " وهذه " تنس " وغيرهما تقتدي بـ " وهران " وتخضع كلّ منهما لشيخ محليّ، وهذه واحات الجنوب تصبح في يد زعماء هلاليين، واغتنمت كلّ جهة تناحر " بني زيّان " وتقاتلهم وضعفهم لتحكم نفسها بنفسها، فتقلّصت مملكة " تلمسان " إلى أن أصبحت لا تتعدّى العاصمة ونواحيها، وقد استولى " الثّعالبية " على مدينة " الجزائر " بقيادة " سالم التّومي " واستولى " المحال " على وادي " شلف " الخصب، وخرجت عن الطّاعة معظم قبائل " الونشريس " و " الظّهرة "، وكوّنت مدن " مازونة " و " المديّة " و " مليانة " إمارات مستقلّة، فقلّ بذلك كلّ الرّجال المدافعون عن الملك والدّخل الضّروريّ للخزينة، وتدهور الوضع بسبب الفوضى المنتشرة فتوقّفت التّجارة وفترت الفلاحة وافتقرت الدّولة (1)، فحمل ذلك الإسبان على انتهاز هذه الفرصة أين جاؤوا بعدّتهم وعديدهم لاستعمار الشّمال الإفريقيّ وتنصيره بعد أن تمكّنوا من القضاء على الوجود الإسلاميّ بالأندلس، فكان أن (احتلّوا " المرسى الكبير " سنة 910 هـ / 1505 م و " وهران " سنة 914 هـ / 1509 م و " بجاية " سنة 915 هـ / 1510 م، وأخضعوا " تنس " و " مستغانم " واحتلّوا فيما بعد " هنين " فحنقوا مملكة " بني زيّان " وهذّوها (2).

ولمّا استشعر أمراء " بني زيّان " من أنفسهم عدم قدرتهم على مواجهة الإسبان عمدوا إلى

(1) د/ مولاي بالحيمسي، " نهاية دولة بني زيّان "، مجلّة " الأصالة "، العدد 26، مطبعة البعث: قسنطينة - الجزائر، السّنة الرابعة: جويلية - أوت 1975 م، ص 31.

(2) المرجع السابق، ص 31 بتصرّف.

استرضائهم بانتهاج سياسة التّرفّ والخضوع، فدفع ذلك أعيان المدينة - بعد أن ثقلت عليهم وطأة الإِسبان، وخشوا على دينهم وأعراضهم - إلى طلب تدخّل الأخوين " بابا عرّوج " و " خير الدّين " التّركيّين لذرأ شوكة الإِسبان عنهم، فكان ذلك نهاية أمر " بني زَيّان " وخروج سلطّانهم على مدينة " تلمسان " إلى أيدي العثمانيّين بعد أحداث يطول ذكرها.

ورث العثمانيّون تركة ثقيلة، ذلك لأنّ " طريق الذهب " الذي كان يمدّ " تلمسان " بنضارتها الاقتصاديّة قد اضمحلّ، ثمّ إنّ هذه المدينة غدت عرضة لتكالب كلّ من الإِسبان والسّعديّين على ضمّها، وباعتبار أنّها صارت تمثّل الحدود الغربيّة للسلطنة العثمانيّة فقد عمد العثمانيّون إلى حشد ما استطاعوا إليها من العناد والرّجال تحسّبا لأيّ غارة أو هجوم من المملكتين الطامعتين، فكان أن استقرّت بها جالية عثمانيّة هامّة.

من خلال ما سبق إيرادُه يتبيّن لنا أنّ مدينة " تلمسان " استوطنها كلّ من البربر والعرب والجند العثمانيّ الذي هو عبارة عن خليط من الأجناس والأعراق باعتباره ضمّ في صفوفه الاتراك والبوشناق والألبان والأرمن واليونان والبلغار وغيرهم، هذا علاوة على الأندلسيّين الذين وفدوها فرارا من الاضطهاد الكنسيّ بـ " إسبانيا "، وهؤلاء الأندلسيّون قد امتزجت فيهم الدماء العربيّة والبربريّة والقوطيّة والرّومانيّة، والعائلات التلمسانيّة تنتمي إلى إحدى هذه العناصر البشريّة، وسوف نتطرّق للحديث عنها إمّا من خلال دراسة مدلولات ألقابها أو تاريخها بغية الحصول على التّصنيف الاجتماعيّ لها من خلال هاتين المرجعيّتين، وبعدها نتطرّق للتّغيّرات التي مسّت هذا التّصنيف منذ أواخر العهد العثمانيّ إلى غاية الاستقلال سنة 1962 م، ثمّ نعمد إلى دراسة تغيّرات هذا التّصنيف مذ ذاك إلى غاية الآن، ونستخلص من كلّ ذلك طبيعة الحراك الاجتماعيّ وتوجّهاته مقارنة بالمدلول الباترونيّميّ أو الخطاب التّاريخيّ حول مكانة هذه العائلات في السّلم الاجتماعيّ.

1- دلالة الألقاب ومواقعية الانتساب : إن الألقاب العائليّة في البيئّة الحضريّة تحيل إلى مرجعيّة

انتمائيّة يمكن من خلالها رسم ملامح التّطوّر الإثني - اجتماعي والاقتصادي للمجال الجغرافيّ المدنيّ، ومدينة " تلمسان " باعتبارها بيئّة حضريّة تخضع لهذه القاعدة، لذا فالسؤال المطروح في هذا السياق هو الدّلالة التي تحيلنا إليها ألقاب العائلات التلمسانيّة الكبيرة والخريطة المواقعية المستخلصة منها، والمحدّدة للقطاع الاقتصاديّ الذي تنتمي إليه كلّ عائلة في سلّم التّصنيف الاجتماعيّ.

أ/ دلالة ألقاب العائلات التلمسانيّة :

كنا قد تطرّقنا لماما من خلال حديثنا عن تاريخ مدينة " تلمسان " إلى العناصر البشريّة التي استوطنتها، والتي يمكن ردها إجمالا إلى أربعة عناصر هي العنصر البربريّ والعنصر العربيّ والعنصر الأندلسيّ والعنصر العثمانيّ.

1- العنصر البربريّ : وهو أقدم العناصر التي استوطنت هذه المدينة، وما من شكّ أنّه قد اختلط

بالشعوب التي استقرت بالمنطقة قبل مجيء العرب، من فينيقيّين ورومان وإغريق وغيرهم، ولا شكّ كذلك أنّ بعض أسماء القبائل البربريّة التي تنتمي إليها بعض العائلات التلمسانيّة وحتى ألقابها قد تحوّر وتصحّف بمرور الوقت، لذا فهذه العائلات تنسب للبربر تجاوزا باعتبار أنّه العرق الذي ابتلع سائر الأعراق المستوطنة للمنطقة قبل الفتح الإسلاميّ، أي أنّ بعض هذه العائلات كانت تنتسب للبربر قديما بالولاء ثمّ بتطاول الزّمان صارت تنتسب لهم بالانتماء، أو بعبارة أخرى، فإنّ بعض العائلات التي يذكر المؤرخون أنّها ذات أصول بربريّة ليست كذلك في الأصل وإنّما تبررت بطول المجاورة وتعاقب المصاهرة، ونحن سنذكرها على أساس أنّها بربريّة كذلك لأنّه لا يمكننا البحث في جذورها البعيدة الموغلة في القدم لاندثار الشّواهد والآثار من جهة ولأنّه ليس موضوع بحثنا ابتداء من جهة أخرى.

من بين العائلات التلمسانيّة الكبيرة ذات الأصول البربريّة نذكر: أمغار، آيت سليمان، أوفريجة،

بادسي، بختوش، بن زاغو، بن مرزوق، زروق، زباني، زناقي، غماري، قلوّش، مغيلي، منداسي.

فما هي مدلولات ألقابها؟ وإلى أيّ مرجعية تصنيفية سوسيو - اقتصادية تحيلنا؟

فيما يتعلّق باللّقب " أمغار " (فمعناه في اللّهجة الشّليحية كبير القرية أو القرى التي يقوم بشؤونها وينظر في أمورها) (1)، وهذا يدلّ على أنّ هذه العائلة كانت ذات سلطة سياسية وبالتّالي ذات وجهة في المجتمع، وفيما يتعلّق باللّقب " آيت سليمان " فمن الواضح أنّ هذه العائلة تنتسب إلى أحد أجدادها، وبالتّالي فهي لا تحيلنا إلى مرجعية انتمائية معلومة، وكذلك الأمر بالنّسبة لعائلة " أوفريجة " .

أمّا عائلة " بادسي " فيورد المنتمون إليها أمّا تنحدر من نسل " باديس بن حبوس " الصّنهاجيّ حاكم " غرناطة "، وبالتّالي تصنّف استنادا لهذا في خانة العائلات السياسيّة، وفيما يتعلّق بعائلة " بختوش " فهي بربريّة لا شكّ في ذلك باعتبار أنّ الكثير من الأسماء البربريّة تنتهي باللاحقة " وش "، ولكن لا يمكن أنّ نحدّد لها تصنيفا اجتماعيا لافتقادنا دلالة هذه التّسميّة، والأمر سيّان بالنّسبة لعائلة " قلوّش " .

وإذ نتطرّق لعائلة " بن زاغو " فإنّ المصادر تذكر أنّها (ترجع بنسبها إلى قبيلة " مغراوة " البربريّة، وقد اشتهرت بكونها إحدى العائلات العلميّة في " تلمسان "، حيث اشتهر من بنيتها قديما " أحمد بن محمّد بن عبد الرّحمن " الفقيه المالكيّ المفسّر الصّوّفيّ العابد) (2).

وفيما يتعلّق بعائلة " بن مرزوق " فقد ورد (أنّها عائلة بربريّة تنتمي لقبيلة " عجيسة " التي كانت تقطن منطقة " المسيلة " و " قلعة بني حمّاد " بجبال " المسيلة " وإقليم " الزّاب "، والبعض منها كان يقطن جنوب غرب " تونس " الحاليّة، وفي نهاية الخامس الهجريّ / الثاني عشر الميلاديّ هاجرت هذه

(1) www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/4359 (13/12/2014 - 20 :31).

(2) د/ محمّد الطّمّار، " تلمسان عبر العصور: دورها في سياسة وحضارة الجزائر "، ديوان المطبوعات الجامعيّة: بن عكنون - الجزائر، بدون طبعة، 2007 م، ص 226.

العائلة من " القيروان " إلى " تلمسان " بعد أن زحف عرب " بني هلال " على شمال إفريقيا، واستقرت برباط " العباد "، وتوارث أفرادها خدمة ضريح " أبي مدين شعيب بن الحسين " ورباطه كقيمين واشتغلوا بالعلم والتدريس (1)، واشتهر منهم " ابن مرزوق الخطيب " و " ابن مرزوق الكفيف " وغيرهما، لذا فهي معتبرة في عداد العائلات العلمية بمدينة " تلمسان "، وكذلك الأمر بالنسبة لعائلة " زروق " التي هي الأخرى تدرج في عداد العائلات العلمية التلمسانية، وهي ترجع بنسبها من خلال ما يستفاد من ترجمة " الصادق بن عبد الرحمن الغرياني " لأحد أفرادها الذي هو الإمام " أحمد زروق " إلى (قبيلة " البرانس " البربرية التي كانت مواطنها قرب " فاس ") (2)، وهو (أحد تلامذة الشيخ الإمام " ابن زكري ") (3).

أما عائلة " زباني " فهي تنتسب لـ " آل زيان " أصحاب الدولة الزيانية التي اتخذت من " تلمسان " عاصمة لها، لذا فهي أسرة سياسية، لكن في العهد العثماني اشتغل العديد من المنتسبين لها بالقضاء فصارت بذلك في عداد العائلات الإدارية، وهي تنقسم إلى مجموعة من الفروع، أما عائلة " زناقي " فإنها تنتسب لقبيلة " صنهاجة " وما لقبها إلا النطق الصحيح لصيغة النسبة لهذه القبيلة، غير أنه لا يمكن من خلال هذا اللقب تحديد الانتماء السوسيو - اقتصادي لها، وفيما يتصل بعائلة " غماري " فإنها تنتسب هي الأخرى إلى قبيلة " غمارة " الصنهاجية، وهي من خلال المصادر تعتبر من العائلات العلمية، وقد اشتهر من المنتسبين لها (" أحمد بن حسن الغماري التلمساني، أبو

(1) د/ يحي بوعزيز، " مدينة تلمسان عاصمة المغرب الأوسط "، دار البصائر للنشر والتوزيع: الجزائر العاصمة - الجزائر، طبعة خاصة، 2009 م، ص 87 بتصرف.

(2) الشيخ أحمد زروق، " عدة المرید الصادق "، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع: بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2006 م، ص 07.

(3) د/ عادل نويهض، " معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحديث "، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر: بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1980 م، ص 159.

العَبَّاس "، وهو صوفيّ، عابد من أهل " تلمسان "، رحل إلى المشرق وحجّ مرتين، وأقام مدّة بـ " ندرومة "، أخذ عنه الإمام " زرووق " السّالف الذّكر، توفّي بـ " تلمسان " ودفن شرقي المسجد الأعظم (1)، وكذلك (" عليّ بن محمّد بن منصور أبو الحسن الغماريّ الصنّهاجيّ التلمسانيّ " المعروف بالأشهب، من شيوخ " تلمسان "، تعلّم بها ثمّ بالأندلس، وعاد فتوجّه رسولا إلى " فاس " فمات بها (2).

وعائلة " مغيلي " هي الأخرى من العائلات العلميّة بمدينة " تلمسان "، وهي ترجع بأصولها إلى قبيلة " مغيلة " إحدى بطون " زناتة "، ومن مشاهير هذه العائلة (" محمّد بن أحمد بن عيسى المغيليّ " الشّهير بالجلّاب التلمسانيّ، فقيه مالكيّ، حافظ للحديث من أهل " تلمسان " (3)، و (" عبد الرّحمن بن يحيى بن محمّد المغيليّ "، فقيه مالكيّ (4)، و (" محمّد بن عبد الكريم المغيليّ " الذي حلّاه صاحب " البستان " بقوله: " خاتمة المحقّقين الإمام العالم العلامة المحقّق الفهامة القدوة الصّالح السنّيّ الحبر، أحد أذكى العالم وأفراد العلماء الذين أوتوا بسطة في العلم والتقدّم والحسبة في الدين " (5).

وكذلك بالنسبة لعائلة " منداسي " إذ هي الأخرى من العائلات العلميّة بمدينة " تلمسان "، ومن

(1) د/ عادل نويّهض، " معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحديث "، مؤسّسة نويّهض الثقافيّة للتأليف والترجمة والنشر: بيروت - لبنان، الطّبعة الثّانية، 1980 م، ص 65.

(2) المرجع السابق، ص 73.

(3) المرجع السابق، ص 76.

(4) المرجع السابق، ص 207.

(5) العلامة محمّد بن عبد الكريم المغيليّ التلمسانيّ، " مصباح الأرواح في أصول الفلاح "، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع: الجزائر العاصمة - الجزائر، تقديم وتحقيق الأستاذ " رابح بونار "، بدون طبعة، 1968 م، ص 09.

مشاهيرها (" سعيد بن عبد الله التلمساني المنشأ، المنداسي الأصل، أبو عثمان "، شاعر بالملحون، من آثاره " العقيقة " وهي قصيدة لامية في مدح النبي ﷺ (1)).

2- العنصر العربي : وهو الذي عرف في الكتابات التاريخية باسم " عرب الفتح الأول " الذين كان جلهم من أهل " اليمن " و " الحجاز "، ومن أشهر العائلات المنتسبة لهذا العنصر نذكر: الشريف، بنديمراد، بن طاع الله، بن منصور، قيسي.

أمّا عائلة " الشريف " فهي من الشرفاء المنحدرين من العترة النبوية الشريفة، وقد تلقب هؤلاء الشرفاء بعدة ألقاب تدلّ على هذا الانتساب النبوي منها: الشريف، مولاي، وسيدي، وقد يشترك معهم آخرون في التحلي بنعت " سيدي "، أمّا الشريف ومولاي فلا يشاركما فيه أحد، وهذه العائلة معدودة من البيوتات العلمية بمدينة " تلمسان " اشتهر من بنيتها (" الشريف التلمساني محمد بن أحمد بن علي بن يحيى الإدريسي الحسني، أبو عبد الله العلوي " نسبة إلى قرية من أعمال " تلمسان " تسمى " العلويين " (عين الحوت)، وهو من أعيان المالكية وكبار باحثيهم، وإليه انتهت إمامتهم بالمغرب) (2)، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب التفريق بينها وبين عائلة " شريف " بدون سابقة التعريف (ال) المفيدة للحصر، إذ أنّ هذه الأخيرة تركية الأصول.

وإذا ما تطرّقنا لعائلة " بنديمراد " فإنّ المصادر تورد أنّها (من بطون قبيلة " مذحج " اليمنية) (3)، و (مواطنهم كانت في " الجوف " بين " نجران " و " مأرب "، وقد جنّدهم " أبو بكر الصديق ")

(1) <https://al-maktaba.org/book/34174/123> (14/08/2019 – 18 :29).

(2) د/ عادل نويهض، " معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحديث "، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر: بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1980 م، ص 187.

(3) سمير عبد الزواق القطب، " أنساب العرب "، منشورات دار مكتبة الحياة: بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1968 م، ص 184.

- رضي الله عنه - في جيوش فتوحات الشّام والعراق ومصر (1)، ومن هذه الأخيرة دخلوا الدّيار المغربيّة، وهي من العائلات السّياسيّة والعلميّة، فقد اشتهر منها في النّاحية الأولى " فروة بن مسيك المراديّ " الذي ولّاه الرّسول ﴿ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴾ " نجران "، وكذلك أمراء " طنجة " بالمغرب الأقصى، ومن النّاحية الأخرى فقد اشتهر منها (" فتح بن عبد الله أبو نصر المراديّ التّلمسانيّ "، الذي كان من جلّة المقرّنين بالمغرب في عصره، وهو من أهل " تلمسان " وبها أخذ عن مشيختها، ثمّ رحل إلى الأندلس وقرأ على " ابن هذيل " المتوفّي سنة 564 هـ / 1168 م، وعاد فقرأ عليه جماعة من أهل " تلمسان ") (2)، وفروع هذه العائلة بهذه المدينة أربعة فروع.

وفيما يتّصل بعائلة " بن طاع الله " فهي من شرفاء " عين الحوت "، وهي من البيوتات العلميّة بمدينة " تلمسان "، وقد اشتهر من بنيتها (" أحمد بن طاع الله " تلميذ الشّيخ " ابن زكري ") (3)، والأمر سيّان بالنّسبة لعائلة " بن منصور " إذ هي من العائلات العلميّة وحتّى الإداريّة بهذه المدينة، وهي كما ورد في المصادر تنتسب للشّرفاء الحوتيين، (لهم شهرة بالنّسب النبويّ، نقيهم الشّريف " سيدي المامون بن منصور " أخ سيادة مؤرّخ المملكة المغربيّة " سيدي عبد الوهّاب بن منصور الحوتي "، وأوّل من ورد على " فاس " منهم هو العالم الصّالح " سيدي الحاج الدّاودي التّلمسانيّ "، هاجر إلى " فاس فرارا بدينه لمّا احتلّت " فرنسا " القطر الجزائريّ، وكان قد تولّى قبل هجرته إليها خطّة القضاء

(1) " المنجد في الأعلام "، دار المشرق (المطبعة الكاثوليكيّة): بيروت - لبنان، الطّبعة الثّانية، 1969 م، ص 482.

(2) د/ عادل نويّهض، " معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحديث "، مؤسّسة نويّهض الثّقافيّة للتّأليف والترجمة والنّشر: بيروت - لبنان، الطّبعة الثّانية، 1980 م، ص 74 - 75 بتصرّف.

(3) المرجع السّابق، ص 159.

" تلمسان " آخر أيام الحكم العثمانيّ (1).

أمّا عائلة " قيسي " فتورد المصادر أنّها من أصول (عربيّة مضرّيّة من ساكنة أطراف " الحجاز "، وقد اشتهرت بكونها من العائلات العلميّة بمدينة " تلمسان "، ومن بين المنتسبين لها " أبي الحسن محمّد بن أبي خيثمة القيسيّ " و " أبي الخليل مفرّج بن سلمة القيسيّ " و " عبد الوهّاب بن عليّ بن محمّد القيسيّ " (2) وهم فقهاء، و (" محمّد بن يوسف القيسيّ التلمسانيّ المعروف بالثغرّيّ، أبو عبد الله " وهو شاعر، أديب، كاتب، من أهل " تلمسان "، كان من شعراء بلاط السّلطان " أبي حمّو موسى الثاني " (3).

3- العنصر الأندلسيّ : وهي العائلات التي وفدت إلى مدينة " تلمسان " إمّا أثناء تساقط الإمارات الإسلاميّة أو قبل السّقوط النهائيّ لإمارة " غرناطة " أو عقب ذلك السّقوط، وهذا العنصر هو عبارة عن امتزاج مجموعة من الأعراق أهمّها العرب والبربر والقوط، ومن بين العائلات المنتمّة له نجد: " بن عمّار "، " بن غبريط "، " بلحريط "، " بن يّلس "، " حصّار "، " عقباني "، " لانصاري ".

أمّا عائلة " بن عمّار " فهي تاريخيًّا من كبريات العائلات العلميّة والسّياسيّة والإدرايّة، استوطن بعض أفرادها " تلمسان " وهي ترجع بنسبها لـ (" محمّد بن عمّار بن الحسين بن عمّار المهريّ القضاعيّ، أبي بكر " (422 هـ - 477 هـ / 1031 م - 1085 م) الملقّب بـ " ذي الوزارتين "، وهو شاعر وسياسيّ أندلسيّ نابّه استوزره لنهايته " المعتمد بن عبّاد " حاكم

(1) أحمد الشبانيّ الإدريسيّ، " مصابيح البشريّة في أبناء خير البريّة "، مكتبة دار الأمان: الرّباط - المملكة المغربيّة، الطّبعة الأولى، 1987 م، ص 110 بتصرّف.

(2) أبي جعفر أحمد بن الزّبير، " صلة الصّلة "، المطبعة الاقتصاديّة: الرّباط - المملكة المغربيّة، بدون طبعة، 1938 م، ص 21 - 28.

(3) د/ عادل نويّهض، " معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحديث "، مؤسّسة نويّهض التّقانيّة للتأليف والترجمة والنّشر: بيروت - لبنان، الطّبعة الثّانية، 1980 م، ص 92.

" إشبيلية " (1)، وقد اشتهر منها كذلك (" أحمد بن عمّار الأندلسيّ الجزائريّ " المتولّي لوظيفة الفتوى على المذهب المالكيّ سنة 1180 هـ / 1767 م) (2) بمدينة " الجزائر " (التي أصبحت عاصمة للقطر الجزائريّ في العهد العثمانيّ، وقد نزحت إليها عائلته من " تلمسان "، ويقول البعض من " مستغانم ") (3)، والقول الأول هو الرّاجح.

وفيما يتعلّق بعائليّتي " بن غبريط " و " بلحريط " التي تكتب كذلك " بن حريط " فلا خلاف في نسبتها للبلاد الأندلسيّة، ومن الشّواهد المعتمدة على ذلك ما أورده " عليّ الحمّاميّ " في إحدى تعليقاته التي أوردها في روايته التّاريخيّة " إدريس "، أين يقول: (" إنّ ألقاب الأسر الأندلسيّة، عكس ما عليه الأمر في كثير من البلدان العربيّة، تتسم ببعض الخصائص التركيبيّة التي يسهل من خلالها معرفة أصول حاملها، فهي إمّا أسماء عائلات إسبانيّة أو برتغاليّة قديمة لا يزال يحملها الحفدة الذين هاجروا واستقروا بالدّيار المغربيّة، والتي من بينها: طورس، أراغون، مورو، سوردو، دياز، مارزو، لوبيرا، بريكسا، أميخو، مدينا، مولينا، أو هي عبارة عن صيغ تصغير لأسماء أو كنى عربيّة قديمة تعقب مباشرة لفظة " ابن "، ومن أمثلتها: ابن خلدون، ابن زيدون، ابن حمدون، ابن ريسون، ابن شقرون، ابن حفصون، أو هي أسماء متضمّنة إضافة " يط " في مؤخّرتها والتي تعقب هي الأخرى لفظة " ابن " الدّالة على الانتساب، منها: ابن غرنيط، ابن غبريط، ابن مجريط) (4)، وكذلك " بلحريط ".

(1) www.wikipedia.com (23/04/2014 – 18 : 46).

(2) د/ أبو القاسم سعد الله، " تاريخ الجزائر الثّقافيّ: من القرن 10 هـ إلى 14 هـ / 16 م إلى 20 م "، ج 2، المؤسسة الوطنيّة للكتاب: الجزائر العاصمة - الجزائر، الطّبعة الثّانية، 1985 م، ص 236.

(3) <http://andalus.dbzworld.org/t1304-topic> (22/12/2014 - 11:44).

(4) Aly El Hammamy, « Idris », Entreprise Nationale du Livre, Alger – Algérie, 2 édition, 1988, pp 216.

أمّا عائلة " بن غبريط " فلا يوجد أيّة وثائق يمكن من خلالها استشفاف مدلول هذا اللقب، وبالتالي الحديث عن تصنيفها اقتصاديًا، لكنّ الشواهد التاريخية تشير إلى أنّ هذه العائلة من البيوتات العلميّة والفنيّة والسياسيّة، وأشهر المنتسبين لها " السّي قدّور بن غبريط "، والأمر سيّان بالنسبة لعائلة " بلحريبط "، إلاّ أنّ النصوص التاريخية تؤكّد على أنّها من شرفاء الأندلس وأنّها من البيوتات العلميّة والإداريّة إذ (تولى بعضهم نقابة الأشراف بالمملكة المغربيّة حسب ما أورده " أحمد الشّبّانيّ الإدريسيّ ") (1)، وصيتها بالمغرب الأقصى أكبر منه بالجزائر.

وأمّا عائلة " بن يّلس " فإنّ المصادر تورد أنّها من العائلات العلميّة الكبيرة بـ " تلمسان "، وقد نحت منحى التّصوّف، أمّا لقب " الحصار " فيدلّ على تصنيفها في خانة العائلات الحرفيّة أو التّجاريّة، إذ يطلق على صانع الحصير أو المتاجر به، غير أنّه قد اشتهر منها كثير من العلماء منهم (" أبو جعفر بن عون الله الحصار ") (2)، و (" عليّ بن محمّد الخزرجيّ، المعروف بـ " ابن الحصار " الذي ولي خطّة القضاء ") (3)، وبالتالي يمكن إدراجها ضمن العائلات العلميّة والإداريّة كذلك.

أمّا عائلة " العقباني " فهي من العائلات المشهود لها بطول الباع في العلم والرّسوخ في الفقه والتّصوّف، وقد اشتهر من بينها (" إبراهيم بن قاسم بن سعيد بن محمّد أبو سالم العقبانيّ التلمسانيّ " ولي خطّة القضاء بمدينة " تلمسان ") (4)، و (" أحمد بن محمّد بن قاسم العقبانيّ ")

(1) أحمد الشّبّانيّ الإدريسيّ، " مصابيح البشريّة في أبناء خير البريّة "، مكتبة دار الأمان: الرّباط - المملكة المغربيّة، الطّبعة الأولى، 1987 م، ص 234 بتصرّف.

(2) أبي جعفر أحمد بن الزّبير، " صلة الصّلة "، المطبعة الاقتصاديّة: الرّباط - المملكة المغربيّة، بدون طبعة، 1938 م، ص 49.

(3) المرجع السابق، ص 119.

(4) د/ عادل نويّهض، " معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحديث "، مؤسّسة نويّهض التّقافيّة للتّأليف والرّجمة والنشر: بيروت - لبنان، الطّبعة الثّانية، 1980 م، ص 236.

الذي تصدّر للتدريس بجامع " القرويين " (1)، و (" أحمد بن قاسم بن سعيد بن محمد العقباي " الذي كان قاضيا بـ " تلمسان ") (2)، وكذلك تولّى بها القضاء من هذه العائلة (" سعيد بن محمد بن محمد بن محمد التّجيبّي العقبايّ التّلمسانيّ ") (3)، و (" عبد الواحد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقبايّ ") (4)، لذا فهذه العائلة تصنّف في خانة العائلات العلميّة والإداريّة.

وكذلك الأمر بالنسبة لعائلة " لانصاري " التي لقبها تصحيف لاسم التّسبة " الأنصاريّ "، وهي من عرب اليمن الذين استوطنوا الأندلس، ونزح بعضهم إلى " تلمسان " واستقرّوا بها، وهي من كبريات العائلات العلميّة والإداريّة سواء بالأندلس أو بالديار المغربيّة، وممن اشتهر منها (" عبد الجليل بن محمد بن عبد الجليل الأنصاريّ " القاضي) (5)، والعالم (" عبد الجليل بن موسى بن عبد الجليل الأنصاريّ ") (6)، و (" أبي الحسن بن غالب الأنصاريّ ") (7)، وغيرهم كثير.

4- العنصر التّركي : والتّسميّة الأدقّ له هي " العنصر العثمانيّ "، يتمثّل في العائلات التي وفدت " تلمسان " في العهد العثمانيّ، ومن بين هذه العائلات نذكر: " إينال "، " بربار "، " بورصالي "، " دالي "، " دمرجي "، " شلبي "، " صارمشيق "، " صبايحي "، " كاهية "، " مهتار ".

(1) د/ عادل نويهض، " معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحديث "، مؤسّسة نويهض الثقافيّة للتأليف والترجمة والنشر: بيروت - لبنان، الطّبعة الثّانية، 1980 م، ص 236.

(2) المرجع السابق، ص 236.

(3) المرجع السابق، ص 236.

(4) المرجع السابق، ص 237.

(5) أبي جعفر أحمد بن الزّبير، " صلة الصّلة "، المطبعة الاقتصاديّة: الرباط - المملكة المغربيّة، بدون طبعة، 1938 م، ص 30.

(6) المرجع السابق، ص 31.

(7) المرجع السابق، ص 31.

أمّا عائلة " إينال " فهي (عائلة تنحدر من السلاطين المماليك وأمرأؤهم) (1)، وهي شركسيّة الأصول، والشراكية هم إحدى الشعوب التّركيّة، وعلى هذا الأساس فهي عائلة سياسيّة.

وأما " بربار " فتعني (الحلاق باللّغة التّركيّة) (2)، ممّا يدلّ على انتساب هذه العائلة إلى القطاع الحرّي، في حين أنّ لقب " بورصالي " يدلّ على الانتساب إلى مدينة " بورصه " التّركيّة، ولا يمكن جرّاء ذلك تحديد الانتماء الاقتصاديّ لهذه العائلة، أمّا (" دالي " فهو لقب أطلق على طائفة من الحّيالة الخفيفة أنشئت في " الرّوملي " أواخر القرن 8 هـ / 15 م وأوائل القرن 09 هـ / 16 م، لتعمل في مقدّمة الجيوش العثمانيّة بمثابة طلائع وأدلاء، كان جندها من الجسارة بحيث يحملون أنفسهم على الأعداء لا يبالون بالموت ليمهدوا الطّريق للجيش، لذا لقّبوا بـ " دالي " الذي يعني في اللّغة التّركيّة: المقدام، الجسور، المتهور، الجنون، وتجمع على " دليلر ") (3)، لذا فهي عائلة عسكريّة وحتىّ سياسيّة إذ تولّى بعض المنتسبين لها مناصب سياسيّة مهمّة في الدّولة العثمانيّة.

وفيما يتعلّق بعائلة " دمرجي " فهي تعني (في اللّغة التّركيّة الحدّاد) (4)، وبالتالي فهي عائلة حرفيّة، في حين أنّ لقب " شلبي " معناه في نفس اللّغة العالم الدّينيّ، وهو يدلّ على رتبة في سلك التّصوّف، وما يدلّ على ذلك هو ما ورد في كتاب " حياتي " لصاحبه " أحمد أمين "، إذ يقول فيه: (.... وألغت الطّرق الصّوفيّة وأغلقت الزّوايا والتّكايا، وحرّمت الألقاب الصّوفيّة من درويش ومريد

(1) د/ حسان حلاق وعبّاس صباغ، " المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبيّة والمملوكيّة والعثمانيّة ذات الأصول العربيّة والفارسيّة والتّركيّة: المصطلحات الإداريّة والعسكريّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والعائليّة "، دار العلم للملايين: بيروت - لبنان، الطّبعة الأولى، 1999 م، ص 30.

(2) المرجع السابق، ص 38.

(3) المرجع السابق، ص 93 بتصرّف.

(4) المرجع السابق، ص 50.

وأستاذ وسيّد وشلي ونقيب ... إلخ " (1)، لذا فهذه العائلة تدرج في عداد العائلات العلميّة - الدّينيّة، وبخصوص عائلة " صارمشيق " فقد ذكر " أبو القاسم سعد الله " أنّها (أسرة اشتهرت بهندسة البناء والنّقش والخطوط) (2)، موردا بعضا من أسماء أعلامها، وبالتّالي فهي من العائلات الحرفيّة على هذا الاعتبار، أمّا عائلة " صبايحي " فلقبها تصحيف عربيّ للتّسمية التّركيّة " سباهي " وهي (تسمية أطلقت في العهد العثمانيّ للدّلالة على فرسان الجيش وحيّالته، وكانوا أصحاب كفاءات عالية في ركوب الخيل واستخدام السيّف ورمي السّهام والرّماح، مهمّتهم الأساسيّة الدّفاع والمحافظة على حدود الدّولة، والاشتراك مع الجنود الإنكشاريّة في صدّ الهجمات المعادية، أو الهجوم على أعداء الدّولة) (3)، لذا فهي تصنّف في خانة العائلات العسكريّة.

وفيما يتّصل بلقب " كاهية " فمعناه (مستشار الباشا الخاصّ، وهو الذي ينوب عنه في حال غيابه عن العاصمة) (4)، كما أطلق للدّلالة على أحد نوّاب الصّدر الأعظم (رئيس الوزراء)، وبالتّالي فهذه العائلة تصنّف في خانة العائلات السياسيّة.

أمّا (" مهتار " فهي كلمة فارسيّة مركّبة من " مه " بمعنى الكبير و " تر " أداة تفضيل في اللّغة الفارسيّة، أي الأكبر، وقد كان يطلق في العهد المملوكيّ على كبير كلّ طائفة من خدّام البيوت

(1) أحمد أمين، " حياقي "، موفم للتّشر، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص 211-212.

(2) د/ أبو القاسم سعد الله، " تاريخ الجزائر الثّقافي: من القرن 10 هـ إلى 14 هـ / 16 م إلى 20 م "، ج 2، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب: الجزائر العاصمة - الجزائر، الطّبعة الثّانية، 1985 م، ص 463.

(3) د/ حسّان حلاق وعبّاس صباغ، " المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبيّة والمملوكيّة والعثمانيّة ذات الأصول العربيّة والفارسيّة والتّركيّة: المصطلحات الإداريّة والعسكريّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والعائليّة "، دار العلم للملايين: بيروت - لبنان، الطّبعة الأولى، 1999 م، ص 111.

(4) أ/ أمين محرز، " الجزائر في عهد الأغوات (1659 م - 1671 م) "، دار البصائر للتّشر والتّوزيع: الجزائر العاصمة - الجزائر، بدون طبعة، ص 24.

السُّلْطَانِيَّة (المخازن السُّلْطَانِيَّة) كمهتار الشُّرَاب خانه ومهتار الرُّكَّاب خانه ومهتار الطُّشْت خانه، والمهتار في النُّظْم العُثمَانِيَّة هو جاوِش الباب العَالِي أو قوَّاسه وحامل البشائر بالحصول على الرُّتَب والنِّيَاشِين والمناصب، والمهتار كذلك هو أحد الموسيقيين في السُّرَاي السُّلْطَانِيَّة وفي الفرق الموسيقيَّة العسْكَرِيَّة (1)، لذا فهذا اللَّقْب يدلُّ على انتماء إداريٍّ بالدَّرْجَة الأُولَى.

استناداً لما سبق إيرادُه يتَّضح أنَّ بعضاً من ألقاب العائلات التُّلمَسَانِيَّة تحمل دلالة تصنيفيَّة يمكن من خلالها معرفة تموضعها في إطار البنية الاقتصادية لهذا المجتمع في فترة تاريخيَّة معيَّنة تتَّخذ كميَّار تقديريٍّ لحراكها في سَلْم التَّصنيف الاجتماعيِّ فيما بعد، في حين أنَّ البعض الآخر لا يمكننا من استخلاص معلومات تفيدنا في هذا التَّصنيف، كما تجدر الإشارة أنَّ هذه الألقاب خصوصاً الواضحة الدَّلالة منها لا تدلُّ على أنَّ كلَّ الأفراد المنتسبين لها يتموضعون - أو لا زالوا يتموضعون - في نفس الموقع الاقتصاديِّ الَّذِي يدلُّ عليه لقبهم، وهذا هو عينه ما قاله لنا الأستاذ " مالطي . ش " في حوار أجريناه معه سنة 1431 هـ / 2010 م، إذ يقول:

« ... en effet la célébrité d'une Famille n'est que le produit d'un acte individuel, ce sont quelques personnes issues d'une telle ou telle Famille qui font par leurs conduite de génie la réputation de la Famille à laquelle ils appartiennent ... ».

لهذا فإنَّ تصنيفنا لعائلة ما على أنَّها من البيوتات العلميَّة أو العسْكَرِيَّة أو الإداريَّة أو غيرها مرده دلالة اللَّقْب إذا كانت واضحة، أو الشُّهرة الَّتِي نالها بعض من أفرادها في مجال ما والَّتِي على أساسها صنَّفت تاريخيًّا في قطاع اقتصاديٍّ معلوم، ذلك لأنَّ بعض العائلات تدلُّ ألقابها على انتماء جغرافيٍّ

(1) د/ حسان حلاق وعباس صباغ، " المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبيَّة والمملوكيَّة والعثمانيَّة ذات الأصول العربيَّة والفارسيَّة والتركيَّة: المصطلحات الإداريَّة والعسْكَرِيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والعائليَّة "، دار العلم للملايين: بيروت - لبنان، الطَّبعة الأولى، 1999 م، ص 212.

حيث تنسب لبلد أو مدينة ما، الأمر الذي لا يتيح لنا تصنيفها استنادا لذلك، لكن استنادا للشواهد والنصوص التي تؤرخ لبعض أفرادها تمّ تصنيفها في قطاع معيّن، وخير مثال على هذا النوع من العائلات نذكر عائلة " العقباي " المنسوبة لإحدى مدن الأندلس.

ب/ التحوّلات السوسيو - اقتصادية لتموقع العائلات التلمسانية الاجتماعي :

إنّ التغيّرات الاجتماعية قانون حتمي لا يفلت منه أيّ مجتمع من المجتمعات مهما كان تصنيفه في سلم التطور الإنسانيّ، لذا فالمجتمع التلمسانيّ ممثلا في العائلات التلمسانية الكبيرة خاضع لهذا القانون، حيث عرف تغيّرات كثيرة ما يميّزها هو أنّه كلّما تقدّمنا كرونولوجيا كلّما ازدادت وتيرة هذه التغيّرات إلى غاية يومنا هذا، على هذا الأساس سوف نحاول رسم الخطوط العريضة لهذه التغيّرات على المستوى الاقتصاديّ خصوصا ابتداء من الحقبة العثمانية إلى أواسط القرن العشرين، وبعدها نعمد إلى مقارنة تلك التغيّرات التاريخية بنظيرتها الآتية لنستخلص في نهاية المطاف الصورة الإجمالية لمسار التاريخ الاقتصاديّ للمجتمع التلمسانيّ وارتباطه بالتصنيف الاجتماعيّ وتحوّلاته التصاعديّة والتنازليّة.

إنّ الكتابات عن الجانب الاقتصاديّ للإيالة الجزائرية في العهد العثمانيّ قليلة وهي علاوة على قلّتها تتسم بطابع العموميّة حيث تتطرق إلى الحياة الاقتصادية بالإيالة كلّها دون الحديث بصفة خاصّة وحصرية عن بعض المناطق، وهذا يدفع الباحث إلى الاعتقاد أنّ ملامح الحياة الاقتصادية كانت نفسها بكافة المدن الجزائرية من جهة أو بكافة المناطق الريفية من جهة أخرى، أي أنّ هذه الكتابات لا تركز على الخصوصيات الاقتصادية وإنما تتطرق للعناصر العامة التي تشاركها هذه المدن من جهة أو الريف من جهة أخرى، ولكن رغم ذلك تبقى هذه الكتابات على قدر معتبر من الأهمية وما يهّمنا منها هو تلك المتعلقة بالمدن باعتبار أنّ دراستنا متعلّقة بوسط حضريّ.

تورد هذه الكتابات أنّ (النظام الإداري للجزائر العثمانية امتاز باحترامه للتسلسل التدريجيّ للمناصب الإدارية، الذي تؤخذ فيه بعين الاعتبار صلاحيّات الموظفين ونوعيّة المهام الإدارية المنوطة

بهم، وبالتالي أصبح من النادر أن نجد موظفا يماثل عمله الإداري عمل موظف آخر أو يتعارض معه، ومما يلاحظ على هذا التوزيع المحكم للمهام الإدارية أن أصبح الجهاز الإداري للجزائر العثمانية ذا تركيب هرمي يتبوأ قمته " الداي " ويحتل أعلى المراتب الإدارية به الموظفون السامون، ويشكل الكتاب الرسميون للدولة " الخوجاباشي " والقادة العسكريون " الآغوات " وحكام الأقاليم " البايات " بنيتة الأساسية، بينما يؤلف قاعدته جماعة " الشواش " وصغار الموظفين " الخوجات "، ومما يلاحظ أن هذا الترتيب الهرمي لتوزيع المهام الإدارية يعكس بأمانة وصدق تلك الامتيازات المخولة إلى كل طائفة من طوائف مجتمع الحواضر آنذاك، فالأقلية التركية تحتكر المناصب العليا، تليها جماعة " الكراغلة " التي استحوذت على المناصب الإدارية الأقل أهمية، بعدها تأتي طبقة " الحضر " التي أسندت إليها بعض المناصب الإدارية القليلة الأهمية مع بعض الوظائف الدينية والخدمات الثقافية، وفي الأخير تأتي بقية السكان وهم طائفة " البرانية " الذين اكتفوا ببعض الوظائف المتواضعة والمهن الحقيرة (1).

كما امتاز كذلك (النظام الإداري للجزائر في العهد العثماني بطابعه العسكري، فالعمل العسكري كان أفضل وسيلة وأقصر طريق لنيل أعلى المناصب وأرقى المهام في السلك الإداري، وهذا ما جعل صلاحيات الموظفين تكتسي صبغة عسكرية واضحة، مما قلل من الطابع المدني لإجراءات الإدارة الجزائرية آنذاك، ولعل هذا ناتج عن طبيعة العنصر التركي الذي كان يميل إلى الحياة العسكرية ويفضل أسلوبها في معالجة الأمور، كما قد تكون للظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر تأثير حاسم في هذا المجال، فالأخطار التي كانت تتعرض لها البلاد داخليا وخارجيا والثورات المحلية المتعاقبة التي أضرت بسلطة البايك فرضت على الحكام تعزيز جهاز عسكري قادر على الوقوف في وجه هذه الأخطار والتحديات، زيادة على أن الأسلوب العسكري هو خير وسيلة لاستخلاص الضرائب من الأرياف

(1) د/ ناصر الدين سعيدوني، " وراقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني "، دار البصائر للنشر والتوزيع: الجزائر العاصمة - الجزائر، الطبعة الثانية، 2009 م، ص 201 بتصرف.

وتزويد خزينة الدولة بمداخيل كافية للإنفاق على جهاز الدولة (1).

من خلال ما سبق إيراده يتّضح أنّ البنية الاقتصادية بالمجالات الحضريّة كانت قائمة على أساس التصنيف الطائفي، (وقد عمل على المحافظة عليه في الإدارة عاملان أساسيان هما القوّة العسكريّة والقدرّة الماليّة، ولهذا السبب نجد أنّ أغلب حكام الجزائر من " بايلربايات " قد انمحووا في الطائفة التركيّة رغم أصولهم الأوروبيّة وعدم تجانسهم لغويًا وعرقياً مع الجماعة التركيّة، لأنّ قوّتهم الحربيّة باعتبارهم رياس بحر وثرواتهم الضخمة التي تحصلوا عليها نتيجة أعمال الجهاد البحريّ كانت القاسم المشترك بينهم وبين جماعة الأتراك المستبدّة بالحكم بفعل انتماء الجزائر للسلطنة العثمانيّة وتواجد قوّة من الإنكشاريين الأتراك بها، ونفس العوامل خضع لها " الكراغلة "، فرغم الأصول التركيّة الواضحة لجماعة " الكراغلة " إلاّ أنّهم أبعدها عن المهام الرئيسيّة للدولة واعتبروا طائفة مميّزة لا ترتقي إلى منزلة الأقلية التركيّة القادمة من " الأناضول "، نظرا لعدم تمكّن هؤلاء " الكراغلة " من الحصول على ثروات ضخمة فتفتح لهم أبواب الوظائف السامية، وعدم تأليفهم قوّة حربيّة تحوّل لهم حقّ الارتقاء إلى الوظائف العليا في الإدارة، وهذا ما جعلهم يظلّون مبعدين عن مقاليد الأمور بالجزائر العثمانيّة لمُدّة طويلة، فلم يسمح لهم بنيل الامتيازات إلاّ منذ أواخر القرن 12 هـ / 18 م، عندما بدأت الظروف الاقتصادية والأحوال الديمغرافيّة والوضعيّة العسكريّة تتغيّر في غير صالح الأقلية التركيّة التي تناقص عددها فلم يعد يتجاوز مع بداية القرن 13 هـ / 19 م العشرة آلاف منهم أربعة آلاف جنديّ قادر على حمل السلاح موزعين على فرق الأوجاق بمختلف مدن البلاد، ويفسر لنا هذا الوضع الذي أصبحت عليه الجماعة التركيّة أيضا تساهل الأتراك مع طائفة " الحضر " و جماعة " اليهود " لتولّي بعض المهام الإداريّة، بعدما تمكّن هؤلاء " الحضر " و " اليهود " من الحصول على ثروات وسارعوا بتقديم بعض الخدمات الضروريّة لسير جهاز

(1) د/ ناصر الدّين سعيدوني، " وراقات جزائريّة: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ "، دار البصائر للنشر والتوزيع: الجزائر العاصمة - الجزائر، الطبعّة الثانية، 2009 م، ص 203 بتصرّف.

إدارة البايلك، وهكذا أصبحت القوة الحربيّة والإمكانيّات الماليّة في الجزائر العثمانيّة هي التي تحدّد نفوذ أي طائفة من السكّان وتقرّر نوع الامتيازات الممنوحة لها (1).

ولقد (لفت هذا الوضع المميّز الذي كانت تعيشه الإدارة الجزائريّة انتباه بعض الدّارسين الأوروبيّين مثل " جون منلو " الذي علّق على طبيعة الوضع الإداريّ بالجزائر أواخر العهد العثمانيّ بقوله: " إنّ نظام الحكم - بالجزائر العثمانيّة - هو من الحداثّة بحيث يثير الدهشة، فالسلطة تتنازعها جماعات ضغط متنافسة من أوجاق وموظّفين وطائفة الرّياس، ومن وراء هذه الجماعات تكمن أرستقراطيّة تجاريّة ترتبط بها الطوائف المهنيّة) (2).

تجدر الإشارة إلى أنّ الأتراك بعد توطيد سلطتهم بالجزائر عمدوا إلى ضمّ الأراضي التي كانت تابعة للدولة الزيانيّة وجعلوها خاضعة لنظام البايلك، أين يتصرّف فيها الولاة بما يتناسب مع مصلحة الدولة، أمّا الأملاك الخاصّة فقد أقرّوا عليها أصحابها، ومن بين سياستهم التسييريّة فيما يتعلّق بأراضي البايلك هو أنّهم كانوا يقطعون بعضها لبعض الأفراد الذين قدّموا خدمات للدولة، ويتوارثها أبناؤهم أو أقرباؤهم من بعدهم، لذا كان هذا سببا في اكتساب بعض العائلات الكورغليّة في الحواضر امتيازات اقتصاديّة عن طريق هذا النوع من التملك.

عقب ذلك عرفت الحياة الاقتصاديّة بمدينة " تلمسان " تحولات كبيرة شأنها في ذلك شأن سائر المناطق الجزائريّة باعتبار خضوعها لسلطة الاستعمار الفرنسيّ، إذ أنّ الإدارة الاستعماريّة عمدت إلى إدخال تغييرات عميقة على النظام الاقتصاديّ المحليّ بما يضمن مصالحها، وقد استهدفت بالدرجة

(1) د/ ناصر الدّين سعيدوني، " وثائق جزائريّة: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثمانيّ "، دار البصائر للنشر والتوزيع: الجزائر العاصمة - الجزائر، الطّبعة الثّانية، 2009 م، ص 202 بتصرّف.

(2) المرجع السابق، ص 203.

الأولى الملكيات المتعلقة بالأراضي الفلاحية، وقد كانت (ملكية الأراضي الفلاحية بالشمال الإفريقي بصورة عامة على ثلاثة أنواع هي " الملكية الخاصة " و " الملكية العروضية " و " الحبوس " .

أما " الملكية الخاصة " فهي الملكية القابلة للتقسيم وبالتالي لحرية التصرف فيها بالبيع والشراء أو غيرها من أشكال التصرف، وقد أقرت السلطات الفرنسية عموماً أصحاب هذا النوع من الملكيات عليها باعتبار قابليتها للتداول في سوق المبادلات الاقتصادية، وأراضي الملك كانت متواجدة بمناطق الحياة الحضرية، حول المدن، بسهول التلّ الرطبة (1)، وأما " الملكية العروضية " فهي على العكس من الخاصة غير قابلة للتقسيم وبالتالي لا وجود فيها لحرية التصرف بالبيع أو الشراء أو غير ذلك من أشكال التصرف، (كونها ملكاً مشاعاً للجماعات أو القبائل، وهذا النوع من الملكيات يتواجد خصوصاً بالجبال الرعوية وبالمناطق الشبه جافة بالمضاب العليا أين يتركز نمط العيش على تربية المواشي) (2)، وقد استهدفت الإدارة الفرنسية هذا النوع من الملكيات وعملت على تفتيته بأساليب مختلفة، الأمر الذي أدى إلى انعكاسات سلبية ليس فقط على المعاشين منها وإنما حتى على الديناميكية الاقتصادية بالمدن، باعتبار أنّ هذه الأخيرة كانت تتزوّد بكثير من مواردها الأولية خصوصاً ما تعلق منها بالصناعات من هذه المناطق، وبالتالي تغيير بنيتها ومعالمها الاقتصادية انعكس سلماً على أصحابها المباشرين وعلى المتعاملين معهم من أهل الحواضر.

وفيما يتعلق بـ " الحبوس " فهي ممتلكات تمّ وقفها لأعمال خيرية، وليس لها مالك خاصّ إنما هي الأخرى نوع من أنواع الأملاك المشاعة لفائدة شرائح معينة من المجتمع، وهي آلية من آليات التكافل الاقتصادي في العالم الإسلامي، لذا فهي في وضعها التشريعي غير قابلة للتقسيم أو التصرف الحرّ، وقد

(1) « histoire générale de l'Afrique », Tome VIII, sous la direction de : Adu Boahen, UNESCO, 1 édition, 1987, pp 462.

(2) ibid, pp 462.

كانت موجودة بمختلف المناطق دون تمايز بين المدن والأرياف والبوادي، وقد تعرّضت مبكراً بعد الغزو الفرنسي لتفكيك هياكلها بما يتماشى مع المصالح الاقتصادية الاستعمارية، وقد أثر ذلك على شرائح اجتماعية معتبرة في الحواضر والأرياف والبوادي على حدّ سواء، ذلك لأنّه فيما يتعلّق بالمدن التي هي محلّ الدراسة المحدّد باعتبار أنّ " تلمسان " بيئة مدنيّة كانت بعض العائلات تستمدّ نفوذها وقوّتها واستمراريتها منها، فكان تفكيكها عاملاً مباشراً في حركة نزوليّة معتبرة لها في سلّم التّصنيف الاجتماعيّ.

هذه نبذة موجزة عن التّطوّر الاقتصاديّ بالمدن الجزائريّة عامّة بما فيها مدينة " تلمسان " خلال الحقبين العثمانيّة والفرنسيّة، وما يهّمنا منها أكثر هو صورة التّرتيب التّقييميّ للطّبقات الاقتصاديّة وعلاقة ذلك بمفهوم المكانة في سلّم التّصنيف الاجتماعيّ في الحقبة العثمانيّة، وتأثير الاستعمار الفرنسيّ على واقع هذا التّصنيف، ومنه تتبّع مسار التّوجّهات التّقييميّة حالياً وإلى أي من التّصنيفين (العثمانيّ / الفرنسيّ) تميل الآن وأسباب ذلك، وهذا ما سوف نتطرّق له بالتّفصيل المستند لمعطيات الميدان فيما يلي من الفصول.

الفصل الثالث

تاريخية التصنيف الاجتماعي للعائلات الندرومية

الكبيرة: دلالة اللقب وتراكمية التّموقع

في هذا الفصل سنتطرق للحديث عن مدينة " ندرومة " مقتفين نفس خطوات حديثنا عن مدينة " تلمسان "، حيث سنتطرق لذكر معطياتها الجغرافية والتاريخية بإيجاز والتي تعتبر الأساس الذي قامت عليه هياكلها الاجتماعية وتفاعلت معه عبر الزمن، هذا التفاعل الذي شهد ولا يزال يشهد تقلبات تتطرق دراستنا للجانب السوسيو - اقتصادي منه في سياق كرونولوجي محدود، فما هي " ندرومة " جغرافيا وتاريخيا؟.

تقع " ندرومة " (بالغرب الجزائري - غير بعيد عن الخط الساحلي - بعمق جبال " ترارة " على ارتفاع 650 م عن سطح البحر) (1)، حيث تعتبر مركز الاستقطاب الحضري الرئيسي بتلك المنطقة مما أدى بالأستاذ " صاري جيلالي " إلى اعتبارها (عاصمة ذلك الإقليم) (2)، تفضي (شمالا إلى كل من ميناء " الغزوات " وشاطئ " سيدي يوشع " اللذان يبعدان كليهما عنها مسافة 18 كيلومتر، أما جنوبا يحدّها جبل " فلاوسن ") (3)، في حين (تبعد عنها مدينة " تلمسان " ناحية الجنوب الشرقي مسافة 60 كيلومتر، وهي نفس المسافة التي تفصلها عن مدينة " وجدة " المغربية غربا) (4).

استوطنها الإنسان منذ عصور ما قبل التاريخ، حيث (أشار " سطفان قزال " إلى أنه تم العثور بكهوفها الواقعة بالصفة اليمنى لـ " واد الغزوات " على شفرات مصنوعة من حجر الصوّان وشظايا

(1) « Nédroma : ville d'art et d'histoire », publication d'association « El Mouahidia », sans édition, sans date, pp 03.

(2) Sari Djilali, « Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale : Nédroma, Mazouna, Kalaa », SNED, 1970, pp 45.

(3) « Nédroma : ville d'art et d'histoire », publication d'association « El Mouahidia », sans édition, sans date, pp 02.

(4) ibid, pp 02.

فخاريّة، هذا بالإضافة إلى كون التّقيّيات بها بمنطقة " المزوج " الواقعة بالضّفة اليسرى من " واد تايمّة " أكّدت استيطانها منذ تلك العصور (1)، لكن ما عدا ذلك فإنّنا لا نعرف شيئا عن تاريخها القديم البعيد أو حتّى القديم القريب، غير أنّه من المرجّح أنّ " الفنيقيّين " قد أنشأوا علاقات تبادليّة مع سكّان المنطقة، أمّا الرّومان فلا توجد شواهد تاريخيّة تدلّ على تأثير لهم بأيّ شكل من الأشكال في المنطقة لدرجة أنّ الأستاذ " صاري جيلالي " وصل به الأمر إلى القول (أنّ الاحتلال الرّومانيّ لم يطل منطقة " ترارة ") (2)، وأوّل ذكر لها في الكتابات (كان على يد المؤرّخ " يعقوبيّ " في النّصف الثّاني من القرن 03 هـ / 09 م الذي كان فترة حاسمة في تاريخ المغرب الأوسط) (3)، ولكن (ممّا لا شكّ فيه أنّ إنشائها قد شرع فيه قبل ذلك حيث أورد " ابن خلدون " أنّه حدث خلال القرن 02 هـ / 09 م) (4)، ولعلّ ذلك كان في النّصف الأوّل من ذلك القرن أو حتّى قبله، إلّا أنّه نظرا لانعدام الشّواهد التوثيقية السّابقة له (فإنّ الفترة التي نشأ فيها القسم المعتر من النّسيج العمريّ التّقليديّ لها أفلتت ممّا) (5)، ولم يبق لنا منها سوى مسجدّها الجامع الذي نعلم (أنّه بني بأمر من السّلطان " يوسف بن تاشفين " وتمّ الفراغ منه سنة 473 هـ / 1081 م، لذا فمن الممكن أنّها كانت قبل أن تخضع لنفوذ " المرابطين " قرية صغيرة، ولم تصبح مدينة بمفهوم التّصوّر الإسلاميّ إلّا في تلك الحقبة

(1) Sari Djilali, « Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale : Nédroma, Mazouna, Kalaa », SNED, 1970, pp 45.

(2) ibid, pp 32.

(3) ibid, pp 33.

(4) « Nédroma : ville d'art et d'histoire », publication d'association « El Mouahidia », sans édition, sans date, pp 02.

(5) Sari Djilali, « Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale : Nédroma, Mazouna, Kalaa », SNED, 1970, pp 32.

خصوصا عقب إنشاء المسجد الجامع بها، غير أنّ أوج ازدهارها كان العهد " الموحدّي " خصوصا مع أول سلاطين هذه الدولة " عبد المؤمن بن عليّ " الذي حصّنها تحصينا منيعا بعد بنائه لأسوارها السميكة المحيطة بـ " قصبتها " (1)، والتي لا تزال بعض أجزائها قائمة لحدّ الآن، هذا إلى جانب (إنشاءه للقصر الواقع بالقسم الجنوبيّ منها الذي أطلق عليه سكّاها اسم " سيدي السلطان "، والذي تمّ إنشائه حوالي سنة 554 هـ / 1160 م) (2).

بعد أن تداعت الدولة " الموحدية " حلّ محلّها " بنو عبد الواد " - الذين تسمّوا باسم " الزيانيين " فيما بعد - الذين جعلوا من " تلمسان " عاصمة مملكتهم، وقد عمدوا إلى ضمّ مدينة " ندرومة " إلى هذه المملكة، لكنّ الندروميّين رفضوا الدّخول في طاعة الدولة الجديدة الأمر الذي دفع بملوك " تلمسان " إلى حصارها لإجبارها على الخضوع لسلطانهم، لذا (حاصرها " جابر بن يوسف " أحد قوّادهم العسكريّين سنة 628 هـ / 1231 م وتمكّن من ضمّها لتراب المملكة " الزيانية ") (3).

وقد كانت الدولة " الزيانية " في صراع دائم مع جارتها " الحفصية " شرقا و " المرينية " غربا، إلى أن تمكّنت هذه الأخيرة من القضاء عليها سنة 752 هـ / 1352 م على يد السلطان " أبي عنان " واحتلّت بذلك هذه المدينة من جملة ما احتلّته من مدن المملكة " الزيانية "، (وقد أمر هذا السلطان باحترام أهالي هذه المدينة الذين نقلهم فيما بعد إلى عاصمة مملكته " فاس ") (4)، غير أنّه بعد أن

(1) « Nédroma : ville d'art et d'histoire », publication d'association « El Mouahidia », sans édition, sans date, pp 10.

(2) ibid, pp 13.

(3) ibid, pp 10.

(4) ibid, pp 16.

أعاد السلطان " أبا حمّو موسى الثاني " بعث الدولة " الزّيانّيّة " من جديد عادت هذه المدينة إلى سالف تبعيّتها لسلطة تلك الدولة.

وفي أواخر عهد الدولة " الزّيانّيّة " استفحل أمر " الإسبان " إلى أن صارت " تلمسان " عاصمة الدولة تحت تصرّفهم غير مرّة، الأمر الذي دفع استنادا (لوثيقة تعود لسنة 954 هـ / 1548 م إلى عقد قبائل " ترارة " تحالفا تحت زعامة " سيدي عبد الرّحمن اليعقوبيّ " لمحاربة التّواجد الإسبانيّ بالحاضرة " تلمسان "، مع العلم أنّ " ندرومة " وما جاورها من مناطق " ترارة " لم تعرف تدخّل الإسبان بها، بل كانت مستقلّة بشؤونها حينذاك) (1).

عقب ذلك دخلت " ندرومة " تحت سلطة الدولة " العثمانيّة "، شهدت خلالها بعضا من الأحداث التاريخيّة أهمّها (حملة السلطان المغربيّ " مولاي محمّد الشّريف " عليها وعلى " وجدة " سنة 1061 هـ / 1651 م) (2)، وكذلك (حملة السلطان " مولاي إسماعيل " عليها سنة 1088 هـ / 1678 م) (3)، أين حاربهم الأتراك فانتهت الحملة برسم الحدود بين الدولتين (إيالة الجزائر / الدولة " السّعديّة) يكون فيها نهر " تافنة " الحدّ الفاصل بينهما، وقد تمركزت بها - ذرأ للأطماع السياسيّة السّعديّة - حامية انكشاريّة، تذكر الروايات بشأنها (أنّها أساءت معاملة السكّان الأمر الذي أدّى إلى اندلاع ثورة ضدّهم سنة 1205 هـ / 1791 م، فدفع ذلك بـ " الدّاي حسين " إلى إرسال مدد إليها

(1) « Nédroma : ville d'art et d'histoire », publication d'association « El Mouahidia », sans édition, sans date, pp 18.

(2) Gilbert Granguillaume, « Nédroma : l'évolution d'une médina », Editions Brill: Leyde - pays - bas, 1976, pp XIV.

(3) ibid, pp XIV.

بغية إخماد الثورة (1)، وذلك ما كان، فعرفت المدينة عقبها استقرارا في الأوضاع إلى غاية التدخل الفرنسي بالمنطقة، حيث تولّى (تسيير شؤونها جماعة من الشخصيات البارزة خصوصا من عائلتي " رحال " و " نقاش ") (2)، وبعدها عمد أهلها إلى مقاومة الفرنسيين مع الأمير " عبد القادر " (الذي عين عليها " الحاج بوزيان محمد الغماري " سنة 1246 هـ / 1831 م، وأسس بها سنة 1251 هـ / 1836 م معسكرا، وبعدها بتاريخ الاثني عشر 13 صفر 1252 هـ / 30 ماي 1837 م اعترف له الفرنسيون بتبعيةها له بعد توقيعه معهم معاهدة " تافنة "، لكن ذلك كان قرارا استراتيجيا فرنسيا مؤقتا إذ سرعان ما اندلعت الحرب بين الطرفين مجددا والتي انتهت بعد معارك عديدة استسلم عقبها الأمير في شهر ذي الحجة سنة 1263 هـ / ديسمبر 1847 م قرب " سيدي إبراهيم " غير بعيد عنها) (3).

من خلال هذه الفدلكة التاريخية يتضح لنا أنّ مسار تكوّن النسيج الديمغرافي - الاجتماعي لهذه المدينة مماثل لنظيره بـ " تلمسان " مع بعض الفروقات الطفيفة، ولكي يتسنى لنا معرفة طبيعة تركيبة هذا النسيج بدقة أكبر من خلال تحديد العائلات المكوّنة له عمدنا إلى إنشاء استبيان (لاحظ الملحق 2) قمنا بتوزيعه على عينة من أهل " ندرومة " يوضّح الجدول التالي خصائصها:

(1) « Nédroma : ville d'art et d'histoire », publication d'association « El Mouahidia », sans édition, sans date, pp 18.

(2) " ندرومة عبر التاريخ " : منشورات جمعية الموحديّة، مطبعة ابن خلدون: تلمسان - الجزائر، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص 05.

(3) المرجع السابق، ص 05 - 06 و 11 بتصرّف.

جدول يوضّح خصائص عيّنة الاستبيان

اللقب العائليّ	إناث	ذكور	الجنس و السنّ
			الوظيفة
غماري . ف	(X) 22 سنة		طالبة جامعيّة
عمّور . ن	(X) 29 سنة		أستاذة جامعيّة
صنهاجي . ج		(X) 38 سنة	تاجر
ميدون . ف		(X) 40 سنة	عامل
عويمر . ف	(X) 41 سنة		خيّاطة
ملّوك . ع		(X) 42 سنة	موظّف
زرهوني . ر	(X) 42 سنة		موظّفة في البنك
غماري . م		(X) 56 سنة	تاجر
عمارة . س		(X) 57 سنة	نائب مدير شركة وطنيّة متقاعد
عامر . أ	(X) 58 سنة		متقاعدة
صنهاجي . أ		(X) 61 سنة	مدير معمل متقاعد
بلقندوز . م		(X) 67 سنة	متقاعد
صّمود . ع		(X) 64 سنة	متقاعد

سلس. ن		(X) 47 سنة	أستاذ جامعي
بكوش.ع		(X) 38 سنة	حدّاد

إنّ الغاية من هذا الاستبيان هو استخلاص نتائج ميدانيّة تتّضح لنا من خلالها معالم الطّريق التي يتعيّن علينا سلوكها لإنجاز هذه الدّراسة، لذا كان تصميمه مقاصديّاً حيث عمدنا إلى تقسيمه إلى جزئيين الأوّل منهما اقتصرنا في توزيعه على عيّنة من " ندرومة " فقط، أمّا الثاني (لاحظ الملحق 3) فقد وزّعناه على عيّنة من " تلمسان " و " ندرومة " على حدّ سواء، وقد ذكرنا للتوّ خصائص العيّنة النّدروميّة، وفيما بعد سنورد خصائص العيّنة التّلمسانيّة، وقد بدأنا بالعيّنة النّدروميّة لكوننا سنعمد لاستخلاص جدول لألقاب العائلات النّدروميّة استناداً للمعطيات المتحصّل عليها من الجزء الأوّل منه، وقد كنّا خصّصنا الملحق الأوّل فيما سبق للجدول المتضمّن لألقاب العائلات التّلمسانيّة التي استخلصناها من الاستبيان الذي أنشأناه أثناء إجرائنا للبحث الميدانيّ المرتبط بمذكرة الماجستير كما سبق وأن ذكرنا، أمّا الجزء الثّاني فسنوظّف معطياته فيما بعد.

من خلال الجزء الأوّل من الاستبيان وهو حصريّ للعيّنة النّدروميّة طلبنا من أفراد هذه العيّنة تزويدنا بألقاب العائلات النّدروميّة الأصيلة، وبعد استرجاع الاستبيانات عمدنا إلى تفريغ المعطيات المتحصّل عليها في هذا السّياق في شكل جدول ربّنا فيه هذه الألقاب ترتيباً أبجديّاً (لاحظ الملحق 4).

أ/ دلالة ألقاب العائلات النّدروميّة : تشبه " ندرومة " من حيث بنيتها الإثنيّة مدينة " تلمسان " مع فارق نسبة التّركيب، إذ أنّ الأخيرة يغلب عليها في تركيبها الاجتماعيّ العنصرين " التّركي " و " الأندلسي "، في حين أنّ " ندرومة " يغلب عليها العنصرين " البربري " و " الأندلسي ".

1- العنصر البربري : وهو أقدم العناصر البشرية استيطاناً بهذه المدينة، ومن بين العائلات التي تنتمي إليه نذكر: " خربوش "، " دربوش "، " قرموش "، " غماري "، " صنهاجي "، " زرهوني "، " زباني "، وقد كنّا سابقاً قد أشرنا لبعض خصوصيات الألقاب البربرية، وعليه فالثلاثة الأولى منها هنا بربرية غير أنّ معناها غير معروف وبالتالي لا يمكن أن نحدّد لها تصنيفاً اجتماعياً لافتقادنا دلالة التسمية، أمّا كل من عائلي " غماري " و " صنهاجي " فتنتسبان لـ " صنهاجة "، في حين أنّ عائلة " زباني " ترجع أصولها لبربر " زنّانة " وقد تطرّقنا لذكرها سابقاً مع ذكر تصنيفها الاجتماعيّ - الاقتصاديّ كون بعض فروعها متوطنّ كذلك بمدينة " تلمسان ".

أمّا (عائلة " زرهوني " فأصلهم بربر من جبل " زرهون ") (1)، ويذهب البعض إلى القول أنّهم من الأشراف الأدارسة، وهي في عداد البيوتات العلميّة بـ " المغرب الأقصى "، أمّا بـ " الجزائر " فهي من العائلات العلميّة والسياسيّة، اشتهر من أفرادها " الشيخ قدّور بن عاشور الزرهوني " و " إلياس زرهوني " الذي نظراً لكفاءته العلميّة عين مديرًا لمعهد الصّحة الوطنيّة الأمريكيّة، أمّا سياسيًا فقد اشتهر منها " نور الدّين زرهوني " و " نوريّة يمينة زرهوني "، لذا يمكن اعتبارها على هذا الأساس من العائلات العلميّة والسياسيّة.

2- العنصر العربي : من بين العائلات التي تنتمي إليه نذكر: " بغدادي "، " دريسي "، الأولى كما هو ملاحظ منسوبة لمدينة " بغداد "، لكن من خلال محاورتنا لبعض أفرادنا علمنا أنّهم يرفعون نسبهم للإمام " عبد القادر الجيلاني " دفين " بغداد " والذي يرجع بنسبه إلى " الحسن بن عليّ بن أبي طالب " - كرم الله وجهه - وزوجه " فاطمة بنت رسول الله - عليهما السّلام -، ومن بين مشاهيرها (الوليّ الصّالح سيدي " عبد العزيز بغدادي " ولد سيدي " أحمد " ولد

(1) الشّريف عبد الكبير بن هاشم الكتّاني، " زهر الآس في بيوتات أهل فاس "، منشورات مطبعة النّجاح الجديدة: الدّار البيضاء - المملكة المغربيّة، ج1، الطّبعة الأولى، 2002 م، ص 464.

" الشيخ " (1)، وهي من البيوتات الدّينية.

أمّا عائلة " دريسي " فأصل لقبها " الإدريسيّ " نسبة إلى " مولاي إدريس بن عبد الله بن الحسن المثني بن الحسن السبط بن عليّ بن أبي طالب - كرم الله وجهه - " دفين " جبل زهون "، وقد اشتهر منها أعلام كثر أبعدهم صيتا في التاريخ (الشّريف الإدريسيّ محمّد بن محمّد بن عبد الله بن إدريس بن يحيى بن عليّ بن حمّود بن ميمون بن أحمد بن عليّ بن عبيد الله بن عمر بن إدريس بن إدريس بن عبد الله بن الحسن المثني بن الحسن السبط بن عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشيّ، المولود بمدينة " سبتة " سنة 493 هـ / 1099 م المتوفّي سنة 559 هـ / 1163 م) (2)، وهو (أوّل من رسم خريطة سليمة للعالم وصاحب كتاب " نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ") (3)، وهي تندرج ضمن البيوتات الدّينية والعلميّة والسّياسيّة.

3- العنصر الاندلسيّ : لقد لعب هذا العنصر دورا ريّاديا في كافّة المجالات بمدينة " ندرومة " وبغيرها من المناطق التي حلّ بها بالديار المغربيّة، حيث ساهم في إدارة وتسيير شؤونها أحيانا كثيرة، علاوة على ترقّيته الصّناعة الحرفيّة والحركة الثّقافيّة بها، ومن بين العائلات المنتمية إليه نذكر: " رحّال "، " ديندان "، " رمعون "، " سلّس "، " شقرون "، " غرناطي ".

أمّا عائلة " رحّال " بفروعها فهي من العائلات العلميّة والإداريّة المشهورة بمدينة " ندرومة "، وقد اشتهر من بنيتها (السيّد " حمزة بن رحّال " الذي تولّى منصب القضاء بالمدينة المذكورة في عهد الأمير

(1) « Nédroma : ville d'art et d'histoire », publication d'association « El Mouahidia », sans édition, sans date, pp 21.

(2) www.wikipedia.com (15/05/2014 - 19 :22).

(3) موسوعة " المعرفة "، شركة ترادكسيم: جنيف - سويسرا، بدون طبعة، 1985 م، ج 13، ص 2240.

" عبد القادر "، وقد عيّنته السّلطات الفرنسيّة بعد القضاء على مقاومة الأمير " آغا " على تلك المدينة، وقد ألّف كتابا حول مدينة " ندرومة "، كما اشتهر ابنه " سي محمّد بن رحّال " أوّل حائز على البكالوريا في الجزائر سنة 1290 هـ / 1847 م، والذي عيّن هو الآخر " آغا " خلفا لوالده (1)، إضافة إلى أخ " حمزة بن رحّال "، " بومدين بن رحّال " الذي عيّن قاضيا على المدينة بعد ترقية أخيه إلى " آغا " (لاحظ الملحق 5).

أمّا عائلة (" ديندان " فقد ورد في المصادر أنّها عائلة موريسكيّة* (2) وفدت " ندرومة " هربا من اضطهاد محاكم التفتيش، ونظرا لقلّة الكتابات عنها لا يمكننا تصنيفها.

وعائلة (" رمعون " هي الأخرى عائلة موريسكيّة أراغونيّة (3)، عرفت بكونها من البيوتات العلميّة، وقد اشتهر من بنيتها (الشيخ " محمّد رمعون " الذي ولد بـ " ندرومة " سنة 1248 هـ / 1833 م، وقد كان مجيدا للصّنع (الموسيقى الأندلسيّة) وله مجموعة من القصائد، كما كان له اعتقاد في الأولياء والصّالحاء (4).

أمّا عائلة " سلّس " الأندلسيّة فليس بين أيدينا ما يحملنا على تصنيفها، ونفس الأمر بالنسبة

(1) www.altahrironline.com/ara/?p=33094 (18/06/2016 – 13 :47).

★ الموريسكيون هم الأندلسيون الذين بقوا بأراضي شبه الجزيرة الإيبيرية بعد سقوط آخر إمارة إسلاميّة بها (إمارة " غرناطة " سنة 897 هـ / 1492 م)، متظاهرين بالتّصنّع قرنا وسبعة عشر عاما إلى أن تمّ طردهم منها بقرار ملكيّ سنة 1017 هـ / 1609 م.

(2) www.infoajour.com (18/06/2016 – 12 :36).

(3) ibid.

(4) « Nédroma : ville d'art et d'histoire », publication d'association « El Mouahidia », sans édition, sans date, pp 31.

لعائلي " شقرون " و " غرناطي "، ف " شقرون " لقب يستند إلى وصف جسمانيّ في حين أنّ " غرناطي " لقب يميل إلى الانتساب الجغرافيّ لمدينة " غرناطة "، وعليه فهذه الألقاب لا تسمح لنا بتصنيف المنتسبين إليها من حيث تموضعهم الاجتماعيّ - الاقتصاديّ.

4- العنصر التركيّ : في الجدول الذي ضمّناه ألقاب العائلات الندروميّة لا توجد سوى عائلة واحدة تنتسب للعنصر التركيّ قطعاً، وهي عائلة " قهواجي " التي يبقى الاختلاف قائماً حول دلالة لقبها، إذ يقول البعض أنّه لقب كان يطلق على من يعدّ القهوة للباي، في حين يذهب البعض الآخر إلى القول أنّها لقب للتجار المستوردين للقهوة في العهد العثمانيّ، غير أنّ الرّاجح هو الدلالة الأولى باعتبار وجود ألقاب أخرى تدلّ على انتظام طائفة من النّاس في خدمة البايات، وأنّ ألقابهم أخذت ممّا اشتهروا به من صنائع كانوا يقدّمونها كخدمات للبايات مثل " حلواجي "، " دواجي "، " خزناجي " وغيرها.

تجدر الإشارة أنّه في كلتا المدينتين توجد العديد من العائلات التي تفرّعت، أين يحمل أفراد الفروع العائليّة ألقاباً مختلفة، ومن أمثلة ذلك بمدينة " تلمسان " عائلة " قارة " التي تنقسم لعدّة فروع مثل " قارة مصطفى "، " قارة سليمان "، " قارة زعيتري " وغيرها، وعائلة " بن منصور " التي من فروعها " بلعربي " و " عبّاس " وغيرها، إضافة إلى عائلات أخرى من بينها عائلة " قلوب "، " باي عمر "، " ثابت "، أمّا فيما يتعلّق بمدينة " ندرومة " فمن خلال بعض محاوراتنا للنّاس بها تبين لنا أنّ كلاً من عائلة " عمارة " و " سعيدي " عائلة واحدة في الأصل، والأمر سيّان بالنّسبة لكلّ من عائلة " شقرون " و " رمعون " و " ندير "، إذ هي في الأصل واحدة، وينطبق ذلك على عائلات أخرى غيرها.

وفيما يتعلّق بطبيعة الأراضي بمدينة " ندرومة " فهي من النّاحية القانونيّة - تبعاً للقانون الفرنسيّ باعتبار فترة التّواجد الفرنسيّ فترة حسّاسة في إعادة صياغة الهياكل الاقتصاديّة للبنيات المحليّة - كانت هي الأخرى إمّا " ملكيّة خاصّة " أو " حبوس " نظراً لكون هذه المدينة وما جاورها كانت ذات بنية

حضريّة غير عروشيّة، شأنها في ذلك شأن " تلمسان "، لذا مبدئيًا لم تمسّ السّلطات الفرنسيّة تلك الملكيات وبعضها من " الحبوس " لنفس السّبب الذي من أجله لم تمسّها في باقي القطر الجزائريّ استنادا لسياسة مدروسة، غير أنّ هذا لا يعني اطّراد القاعدة تلك طيلة التّواجد الفرنسيّ، فسياسة الإدارة الاستعماريّة فيما يتعلّق بالأراضي على اختلاف طبيعتها قانونيًا كانت مرهونة بالمصالح الاستعماريّة، لذا اختلفت الإجراءات القانونيّة خلال العهد الاستعماريّ من منطقة لأخرى ومن عهد حاكم لآخر، ومع طائفة اجتماعيّة دون طائفة أخرى انطلاقا من استراتيجيّات لا تهدف في نهاية المطاف سوى ترسيخ الوجود الاستعماريّ وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصاديّة له، وهذا ما سوف نتطرّق له في الفصول الموالية مرّكزين من خلاله على تقلّبات التّصنيف الاجتماعيّ بالمدينتين المدروستين، كما سنطرّق لتلك التقلّبات إبان الثّورة التّحريريّة باعتبارها حدثا لا يقلّ في عمق تأثيره في واقع التّصنيف الاجتماعيّ بالمدينتين عن الاستعمار الفرنسيّ، رغم قصره زمنيًا قصرا فاحشا مقارنة بالحقبة الاستعماريّة، إلاّ أنّه لا يجب أن يفهم من كلامنا هذا أنّنا نشبه الثّورة بالاستعمار، وإمّا مرادنا أنّ الثّورة هي الأخرى أثّرت في التّصنيف الاجتماعيّ، وعقب ذلك سوف نتناول الفترة الممتدّة لما بعد الثّورة إلى غاية يومنا هذا وهي الأخرى لا تقلّ أهميّة عن سابقتها.

الفصل الرابع

الحراك الاجتماعيّ التصاعديّ والتنازليّ بمدينة

" تلمسان " : الآليّات والانعكاسات

كنا قد توقّفنا في التّاريخ للبنية الاجتماعيّة بمدينة " تلمسان " ودلالاتها التّموقعيّة في سلّم التّصنيف الاجتماعيّ - الاقتصاديّ إلى غاية أواخر العهد العثمانيّ، وسوف نتطرّق الآن إلى تلك البنية منذ أوائل الوجود الاستعماريّ إلى غاية يومنا هذا معتمدين في تقرير الحقائق المرتبطة بالتّموقع الاجتماعيّ لتلك العائلات خلال هذا النّطاق الزّمينيّ على ما استخلصناه من معطيات ميدانيّة تحصّلنا عليها من خلال الاستبيانات والمقابلات التي أجريناها، علاوة على معطيات غاية في الأهميّة استفدناها من مجموعة من الأرشيفات الخاصّة، ومن خلال تقاطع المادّة المستخلصة من كلا المصدرين سنسعى لرسم صورة واقع البنية الاجتماعيّة - الاقتصاديّة لبعض تلك العائلات على وجه الخصوص وبمحملها عموماً، والتّغيّرات التي طرأت عليها منذ أواخر العهد العثمانيّ إلى غاية يومنا هذا، هذا دون إغفالنا الكتابات التي تعتبر مادّة مصدرية قيّمة تزوّدنا بالمعلومات التي قد تؤيّد وتؤكّد أو تدحض وتفنّد ما نستفيده من استنطاق الذاكرة الجماعيّة أو الأرشيفات.

نلفت الانتباه إلى أنّ المعطيات التي استخلصناها من المقابلات جلّها مرتبط بالتّموقع من تاريخ دخول الاستعمار الفرنسيّ إلى غاية سنة 2000 م أو قبل ذلك بقليل، أمّا الاستبيان فقد ركّزنا في صياغة أسئلته على ما هو آنيّ، لذا فإنّنا سنوظّف في البدء المعطيات المستفادة من المقابلات، وطبعاً كما هو متعارف عليه في الوسط الأكاديميّ فإنّنا قبل نزولنا الميدان لإجراء المقابلات عمدنا إلى إنشاء " دليل مقابلة " (لاحظ الملحق 6)، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّنا لم نوجّه المقابلات توجيهها صارماً استناداً للأسئلة الواردة به، بل تعاملنا بليونة مع الذين قابلناهم بحيث أنّهم أحياناً كانوا يخرجون عن نطاق الإجابة المرجوّة منهم لسبب من الأسباب، فكنا نتركهم يتكلّمون عسى أن يكون في كلامهم ذاك ما يخدم مصلحة البحث - وكذلك كان في أحوال كثيرة -، إذ أنّ استرسال بعضهم في الكلام دفعهم إلى الحديث عن أمور هي صميم ما نشده من البحث، لكنّنا نوقف بعضهم إذا ما رأينا أنّهم قد خرجوا عن الموضوع بالكلّيّة ونعيدهم لما نقصده من خلال إعادة صياغة بعض الأسئلة وطرحها بأسلوب آخر، كما كنّا أحياناً إذا استرسل أحدهم في الكلام وذكر بإيجاز نقطة نراها مرتبطة ببحثنا

نعمد إلى طرح سؤال للمقابل حول تلك النقطة فيكون جوابه عنها رجوعاً بطريقة أخرى إلى موضوعنا وتوسّعا في إيضاح جوانب - كُنّا في الحقيقة غافلين عنها - من بحثنا، فكانت ليونتنا تلك مفيدة أيّا إفادة لنا في استقاء أكبر قدر ممكن من المعلومات حول موضوعنا، والجدول التالي يوضّح خصائص العيّنة التّلمسانية التي أجرينا معها المقابلات (ملاحظة: المقابلات المطوّلة وليس العرضيّة).

جدول يوضّح خصائص عيّنة المقابلات التّلمسانية

اللقب العائليّ	إناث	ذكور	الجنس و السنّ الوظيفة
بن منصور . ل	36 سنة (X)		إداريّة بالجامعة
بن عصمان . ف		38 سنة (X)	بائع أشجار
بن حبيب . ع		39 سنة (X)	تاجر
بن عبد الله . ج		42 سنة (X)	إداريّ في شركة تأمينات
رحمون . أ		43 سنة (X)	تاجر
مرادي . ز	44 سنة (X)		خيّاطة
سلعاجي . ن	46 سنة (X)		صيدليّة
طالب . م		46 سنة (X)	موظّف
حصّار . م		47 سنة (X)	موظّف إداريّ

دويدي . خ	48 سنة (X)		ماكنة بالبيت
بريكسي رقيق . د		48 سنة (X)	خرّاط
بسطاوي . ن		49 سنة (X)	تاجر
ديب . س		49 سنة (X)	طبيب
بن حجي . ح		52 سنة (X)	موظف بشركة سونلغاز
عطار . ب		54 سنة (X)	مستشار تربويّ
لمداني . ن	56 سنة (X)		خيّاطة
بن منصور . ع		57 سنة (X)	تاجر متنقل
بارودي . م		57 سنة (X)	تاجر حلويّات
عشعاشي . ن	63 سنة (X)		ماكنة بالبيت
بن عمّار . ل	65 سنة (X)		متقاعدة
بغدادلي . ن		65 سنة (X)	متقاعد
مرزوق . ح		67 سنة (X)	متقاعد
قرموني . ر		أكثر من 70 سنة (X)	إطار متقاعد
حاجيّات . ع		أكثر من 70 سنة (X)	أستاذ جامعيّ متقاعد
قوار . م		أكثر من 73 سنة (X)	إطار متقاعد
كلاش . ص		84 سنة (X)	ماكنة بالبيت

1/ وضع العائلات التلمسانية في أوليات الاستعمار وخلالها :

أول شيء أثار انتباهنا هو موقف العائلات التلمسانية من الاستعمار في أولياته، ذلك أنّ المصادر تذكر لنا ثلاثة مواقف أولها موقف الحياد المتسم بالحيطة والحذر ومحاولة استشرف المقبلات من الأمور قصد اتّخاذ القرارات المناسبة التي لا تضرّ بمصالح العائلة، والثاني موقف معارض للوجود الفرنسي، أمّا الثالث فقد كان موقفا مساندا للوجود الفرنسي، وسنعمد لتحليل الموقفين الأخيرين وما انجرّ عنهما وبعدها نعرّج على تحليل الموقف الأول وتداعياته.

أمّا الموقف المعارض فتذكر المصادر أنّه نتاج الفتاوى التي أفتى بها بعض العلماء المعترين لدى العامّة يحتوئهم فيها على مغادرة الجزائر كونها لم تعد حسبهم " دار إسلام "، أو بسبب السياسة التسلّطية للإدارة الاستعمارية، لذا تمّ جرّاء ذلك نزوح كبير - جماعات وفرادى - نحو البلدان العربية القريبة والبعيدة على حدّ سواء، ومن بين أبرز هذه الهجرات نجد تلك التي شهدتها مدينة " تلمسان " وضواحيها مثل (" ندرومة "، " الرّمشي "، " سبدو ") (1) في أوليات الوجود الاستعماري، إذ أنّ هذا الاستعمار (كان له آثار وخيمة على الأوضاع الماديّة والمعنويّة للجزائريين، لم يجدوا أثناءها سبيلا سوى الهجرة بدينهم وشرفهم وكرامتهم إلى المغرب الأقصى، حيث تفرّقوا في عدّة مدن، وبصفة متميّزة في مدينتي " تطوان " و " فاس " ... إلخ) (2)، وقد حدثت هذه الهجرة مبكّرا إذ أنّ هناك رسائل مخزنية تؤرّخ لها تاريخ أولها كان (في 22 ربيع الأوّل سنة 1246 هـ الموافق لـ 10 سبتمبر 1830 م) (3)، ثمّ أورد

(1) مجموعة من الأساتذة والمؤرخين، " مآثر " تلمسان " ماضيا وحاضرا "، القافلة للتّشريح والتّوزيع: الجزائر العاصمة - الجزائر، بدون طبعة، 2011 م، ص 121.

(2) إدريس بوهليلة، " الجزائريون في " تطوان " خلال القرن 13 هـ / 19 م: مساهمة في التاريخ الاجتماعي المغربي "، مطبعة الهداية: تطوان - المملكة المغربية، الطبعة الأولى، 2012 م، ص 66 بتصرّف.

(3) المرجع السابق، ص 18.

لنا صاحب الكتاب بعض العائلات التلمسانية التي هاجرت مبكرا إلى " تطوان " .

ومن بين انعكاسات تلك الهجرات أنّ العديد من الأراضي انتقلت إلى سلطة " الدولة الفرنسية " كما كان يقال حينها، أو سطا عليها أشخاص آخرون قبل أن تفعل السلطات الفرنسية ذلك، فكانت سببا في استغنائهم أو زيادة غنى لهم مشكّلة بذلك حراكا تصاعديا لمن ملكها، وقد تمّ هذا قبل أن تستقرّ الأمور للفرنسيين ويعمدوا إلى تسجيل الملكيات، وهذا ما أكّده لنا السيّد " كلاش . ص " من خلال المقابلة التي أجريناها معها، إذ قالت: " حينما دخلت فرنسا هناك الكثيرون ممّن هاجروا من هنا للمغرب، تاركين أملاكهم ... هناك من ترك هكتارات عديدة استحوذت فرنسا عليها، هناك من استحوذ عليها أقرباؤهم أو أشخاص آخريّن قبل أن تعمد فرنسا لذلك، وحينها هناك من أثري حتّى أنّ بعضهم لكي يحافظ على تلك الأراضي رضي بالتعاون مع الفرنسيين، ومن جانبها غضّت السلطات الفرنسية الطّرف عنهم، ومّمّن هاجر هناك من استطاع الحصول على عمل لائق وهناك من عاش في الفقر وبقي فيه، كما أنّ هناك من لم يطق ذلك فعاد لـ " تلمسان " لكن وجد أنّ أملاكه تمّ الاستيلاء عليها ولم يتمكّن من استعادتها، وعاش فقيرا، وقليلون ممّن عادوا عاشوا ميسورين " .

وكذلك صرّح لنا في نفس السياق السيّد " عطار . ب "، إذ يقول: " حينما استولت فرنسا على " تلمسان " هناك العديد ممّن لم يرقهم الأمر فما كان إلّا أن هاجروا، فذهبت بعض العائلات للمغرب وبعضها ذهب لتركيا أو غيرها من البلدان، وخلّف بعضهم ورائه أملاكا كبيرة استحوذ عليها غيره، فمنهم من لم يستطع التكيّف مع البيئة الجديدة فعاد، ومنهم من استقرّ هناك .

والذين عادوا هل تمكّنوا من استرجاع ممتلكاتهم ؟

طبعا من كانت له وثائق تثبت ملكيته لها استعادها، ومن فقد تلك الوثائق لم يستطع ذلك، هناك من لم يستطع استعادة أملاكه حتّى مع حيازته لوثائق الملكية نظرا لكون الذين استولوا عليها اندمجوا في مسار السياسة الفرنسية لذا لم ترد فرنسا أن تفقد ولائهم فعمدت إلى إسقاط أحقيّة المطالبين بأملاكهم

بتحايلات قانونية، مدعية أنها أملاك شاغرة تخلى عنها أصحابها بدافع الهجرة، وبالتالي فاستغلال آخرين لها وعدم مطالبة أصحابها بما حينذاك يعتبر انتقالا ملكيتها لمستغليها الجدد".

علاوة على ذلك كان هناك عامل آخر ساهم في تراجع مكانة بعض العائلات في سلم التصنيف الاجتماعي آنذاك لم يذكره لنا أي شخص ممن أجرينا معهم المقابلات، حيث كون (الجزائر كانت تحت حماية " الباب العالي "، فإن من المسلم به أن حكّامها يكونون دائما أترাকা وكذلك نظامها العسكري، وإنّ العرب لا يقبلون أبدا في صفوف الميليشيا، ونتيجة هذا التمييز تولد بين الصّنفين، في " تلمسان "، حقد ما زال إلى يومنا هذا وكثيرا ما يؤدّي إلى صراع بينهما في وسط المدينة، وعندما دخل الفرنسيون الجزائر قامت معركة بين الطرفين، وحتى لا تسود الفوضى، طلب من سلطان المغرب أن يتدخل ليضع حدا لهذه الحرب الأهلية، وقبل السلطان هذه الدعوة، ولكنه بدلا من أن يحمي السكّان ويعيد الأمن سلط على المدينة ظلما أدهى وأمر من الظلم الذي كان يسودها، فأبعد إلى مدينة " فاس " عشرين من الأعيان ولم يطلق سراحهم إلا عندما استولى على سائر ممتلكاتهم.

ولما رأوا أن سلطان المغرب بغى عليهم، وأنّ الفرنسيين، من جهتهم، سلطوا على مدينة " الجزائر " حكما جائرا، ووجدوا أنفسهم بين نارين، بادروا إلى إبرام الصّحح فيما بينهم، إذ كانت مصالحهم تستدعي الوحدة فنسوا كلّ الضغائن المهلكة التي لا معنى لها، وفي هذه الفترة أرسلت فرنسا السيّد " دوميني " في مهمّة لدى سلطان المغرب قصد الحصول على الانسحاب من هذه المقاطعة التي تحتلّها الجيوش المغربية، وفي أثناء الانسحاب شكّل الأهالي حكومة مستقلة مكونة من أشخاص محنّكين يعرفون جميع التقلّبات البشرية، وباختصار، أقاموا نوعا من الجمهوريات إذ أنّ الحكم أصبح بيد جمعية يؤلّفها عدد من أعيان المقاطعة.

لقد اطلّعت على تفاصيل هذه الأحداث عن طريق " مستغانم " التي هي أيضا مدينة من مدن الجزء الغربي في مملكة الجزائر، وتقع على مقربة من " وهران "، وتأكّدت لدي هذه المعلومات بواسطة

جزائريين يسكنون " تطوان " وغيرها من مدن المملكة المغربية أجبروا على الخروج من مواطنهم بسبب التكتيكات التي تعرّضوا لها من طرف الفرنسيين (1).

من خلال استقراء معطيات المقابلات والنصوص التي تؤرّخ لتلك الفترة يتّضح لنا أنّ موقف المعارضة للوجود الفرنسي اتخذ طابعين أساسيين، الأوّل معارضة جازمة نابغة من قناعات حملت أصحابها على مناوأة هذا الوجود كليّة، وعندما رأى أصحاب هذه المواقف أنّه ليس بالإمكان الصمود في وجه الفرنسيين هاجروا دون رجعة متخلّين عن أملاكهم لأفراد من عوائلهم إن لم تكن هجرتهم جماعيّة، وإن كانت كذلك فقد تركوا تلك الممتلكات شاغرة لمن أراد حيازتها، ومعارضة ظرفيّة في إطار الدّفاع عن مصالحهم المهدّدة فعليًا جرّاء الانقلاب الحادّ في الوضع السّياسي للبلاد، لكن سرعان ما تراجع هؤلاء عن معارضتهم لما استشعروا أنّ مصالحهم غير معرّضة للضرر.

أمّا موقف الموالاتة في أوّليات الوجود الفرنسي فقد اتخذ هو الآخر طابعين، طابع الموالاتة الفعلية وطابع الموالاتة الظرفية، وليس لنا من الشواهد ما يؤرّخ للأولى والآليات التي كانت تحكمها في " تلمسان "، أمّا الثانية فقد ذكرت لنا بعض المصادر أنّ العديد من أعيان هذه المدينة قبلوا بالسلطة الفرنسيّة مقابل أن تحمي هذه الأخيرة ممتلكاتهم، وقد حدث ذلك ضدّ الأمير " عبد القادر " الذي سعى (بعد مبايعته على الجهاد من طرف قبائل غريس " هاشم " و " بني عامر " و " الغرابة " إلى تنظيم المقاومة وإرساء دعائم دولة إسلاميّة تقوم على مبادئ الشريعة الإسلاميّة وترتكز على تأييد سكّان الأرياف، أن يعامل جميع السكّان بالمدن والأرياف على قدم المساواة، دون مراعاة بعض الامتيازات التي كانت تحظى بها بعض المجموعات المتنفّذة مثل " الكراغلة " * الذين رأوا في ذلك خطرا

(1) حمدان بن عثمان خوجة، " المرآة "، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع: الرّغاية - الجزائر، الطبعة الثانية، 1982 م، ص 94 - 95.

* هو نتاج امتزاج العناصر العرقية التي تحدّثنا عنها عند ذكرنا التركيبة العرقية لمدينة " تلمسان "، لهذا في هذه الحالة هو في الغالب الأعمّ امتزاج العنصر التركيبي بالعنصر الأندلسي الذي أنتج - كما يقول " حمدان خوجة " - عنصرا مختلطا من النوع الرفيع.

على امتيازهم ومكانتهم المرموقة باعتبارهم أقرب إلى العنصر التركي الحاكم وأجدر بتولي شؤون الحكم، وهذا ما دفعهم إلى اتخاذ موقف عدائي من الأمير منذ توليه أمور الرعية بالغرب الجزائري.

وقد سعى " الكراغلة " في محاولتهم التخلص من سلطة الأمير إلى الاستعانة بقوى أجنبية، فاستنجد كراغلة " تلمسان " في أول الأمر بسلطان المغرب، قبل أن يتحوّل ولاؤهم إلى السلطات الفرنسية المستقرّة بـ " وهران "...، على أنّ كراغلة " تلمسان " و " وادي الزيتون " ظلّوا يناصبون الأمير العدا، ولم يستطع إخضاعهم نهائيًا، وذلك لكثرة عددهم ومهارتهم الحربيّة وحصانة أماكن استقرارهم، وقد عجز الأمير عن إلحاق الهزيمة بهم بعد أن التجأ العديد منهم والبالغ عددهم أربعة آلاف نسمة إلى حصن " المشور " وطلبوا العون من الفرنسيين، وقد وجّه أعيانهم رسالة إلى ملك فرنسا مؤرّخة في الاثني 22 ربيع الأوّل 1253 م الموافق لـ 26 جوان 1837 م يشتمون فيها من الأمير ويصفونه بـ " سلطان البدو "، وقد اغتنم " كلوزال " هذه الأوضاع فأبقى حامية فرنسيّة صغيرة بحصن " المشور " إثر هجومه على " تلمسان "، الأمر الذي ساعد " الكراغلة " على مجابهة حصار الأمير لهم (1).

بعض هذه الأحداث لا زال عالقا في أذهان التلمسانيين، إذ صرّحت لنا مثلاً السيّدة " سلعاجي. ن " في هذا السياق قائلة: " عندما دخل الأمير " عبد القادر " " تلمسان " عمد إلى مصادرة بعض الأراضي من ملائكها، خصوصا الأتراك (الكراغلة) منهم، لتمويل جيشه وكسب ولاء أفرادها بالعطايا، فأثار ذلك سخط أهلها عليه، فيقال أنّه لجأ إلى قمعهم، فاستكانوا اضطرارا فولّى عليهم " البوحميدي " الذي أساء فيهم السيّرة وتجبرّ، فلمّا تمادى في ذلك ثاروا عليه، وقد بقي لعهدنا هذا في اللسان التلمسانيّ المثل القائل: " بَرَكَايِي مَ حُكَاَمَ دِّي بُوَحْمِيْدِي " الذي يرمز إلى التسلّط والاستبداد،

(1) سعيدوني ناصر اللّدين، " ورقات جزائريّة: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني "، دار البصائر: الجزائر العاصمة - الجزائر، الطّبعة الثانية، 2009 م، ص 300 - 301.

وحينها أخرجوه منها ورفضوا الانصياع لسلطة الأمير .

وما هي آثار ذلك على المجتمع التلمسانيّ؟

هناك من هاجر إلى المغرب، وهناك من فقد أملاكه كلّها أو بعضها، وهناك من فقد حتّى حياته، ومنذ ذلك الحين استحكمت العداوة أكثر بين الحضّر وأهل البادية، وقد استغلّت فرنسا ذلك، لأنّها دخلت " تلمسان " بعد ذلك بسنوات قليلة، وحتّى تكسب ولاء سكّان المدينة عمدت إلى إرجاع بعض من هذه الممتلكات لأصحابها من الحضّر فيما يقال ."

رغم ضبايئة المحتوى السردّي المتعلّق بأوليّات الوجود الاستعماريّ وما بعده بقليل إلا أنّ هناك نتيجة تتطابق على تقريرها وتأكيدا الروايات التّاريخيّة ومحتوى المقابلات، وهي أنّ الحدث الاستعماريّ بمختلف أبعاده التي أوردنا نماذج منها فيما سبق وتبعاته المباشرة والأحقّة كان سببا في تفكيك جوانب عديدة من البنيات الاجتماعيّة التي كانت قائمة قبل ذلك بمدينة " تلمسان "، الأمر الذي أدّى إلى حراك اجتماعي عميق لصالح مجموعة من العائلات، وفي غير صالح أخرى.

وبعد أن رسّخت فرنسا وجودها بالمدينة بدأت معالم التّموقع الجديد في المدينة تتّضح، حيث أنّها عمدت إلى انتهاج سياسة استقطاب النّخبة، مع مراعاتها كون هذه النّخبة ممّن لم يقفوا ضدها مع الأمير بأيّ شكل من الأشكال، وكان من بين أساليب استقطاب تلك النّخبة هو تعيينهم قضاة شرعيّين (باش عدل) من جهة أو " باشاغات " أو " قياد " كما يسمّون كذلك من جهة أخرى، فنالت بذلك بعض العائلات مكانة اجتماعيّة واقتصاديّة معتبرة، ومن بين أفراد هذه النّخبة القاضي " شعيب بن عليّ " من عائلة " بن عبد الله " (لاحظ الملحق 7) والقاضي " زروقي محمّد " (لاحظ الملحق 8) والشّيخ " عبد القادر المجاويّ " الذي كان أبوه قاضيا بمدينة " تلمسان "، وعيّنته السّلطات الفرنسيّة مدرّسا بـ " مدرسة قسنطينة " وغيرهم، وقد كان هذا عاملا في تحسّن أحوال هذه العائلات وأحيانا حتّى إرثائها وتملّكها الممتلكات نظير الخدمات التي تقدّمها للسّلطات الفرنسيّة، وهذا ما أشار

إليه السيّد " طالب. م " بقوله: " هناك من كان يعمل عند فرنسا ونتيجة لذلك فقد كانت السلطات الفرنسية تكافؤه بالمنح سواء التقديّة أو الأراضي التي لم يعد إليها أصحابها ممن هاجر من " تلمسان " لظرف من الظروف، غير أنّ هذا لا يعني أنّهم كانوا خونة، بل كانوا مجبرين على العمل للعيش " .

هناك عامل آخر مهمّ كان سببا في تراجع مكانة بعض العائلات التلمسانية يتمثل في كون الفرنسيين عمدوا إلى أخذ أراضي الحوز المجاور للمدينة وتعويض أصحابها بأراض أخرى في مناطق بعيدة نوعا ما بالنسبة لهم آنذاك مثل " سيدي العبدلي "، " بن سكران "، " الفحول " وغيرها، فمنهم من قبل ذلك اضطرارا، ومنهم من رفض وفقد بالتالي أرضه لصالح " الكولون "، فكان ذلك سببا في تراجع موارده الاقتصادية وتحركه في سلم التصنيف الاجتماعيّ نزوليا، لذا هناك من عمد خلال ذلك إلى كتابة ممتلكاته لدى السلطات الفرنسية ليسهل عليه بيعها (لاحظ الملحق 9) وانتهاج سبيل اقتصادية أخرى كاللّجارة أو تمويل حرفته بما يكفي من الموارد واليد العاملة، والتّجارة والحرفة رغم أنّها مورد مهمّ للتكسّب إلا أنّها غير مضمونة الرّبح كالأراضي .

ثمّ إنّ هناك من لم تعوّضه السلطات الفرنسية عن الأراضي بالأراضي، بل عوّضته نقدا مثل عائلة " بوعلي " التي أخذت السلطات الفرنسية أرضا لهم لتنشأ المستشفى بها، ودفعت لهم ثمنا زهيدا مقابلها كما روى لنا السيّد " قوار. م "، ويبدو من خلال الحوارات التي أجريناها أنّ السلطات الفرنسية لم تأخذ إلاّ الأراضي ذات المساحات الكبيرة التي يمتلكها أشخاص معينين، أمّا الأراضي الصّغيرة فلم تمسّها لأنّها كانت ستؤدّي إلى نقمة أصحابها وهم أكثر، فيكون ذلك سببا ربّما لثورة لا تريدها السلطات الفرنسية، لتكون بذلك هذه السياسة سببا في كون جلّ العائلات التلمسانية أصبحت حينها ذات مستوى اقتصاديّ متقارب إلاّ نادرا، وهذا ما صرّحت لنا به السيّدة " كلاش. ص " : " في العهد الفرنسيّ كلّ النّاس كانت تقريبا في مستوى واحد، الأثرياء كانوا قلة، كانوا يعملون ليومهم لا ليستغنوا " ، وفي السّياق ذاته يقول السيّد " قوار. م " : " ... هناك مقولة قديمة ذات دلالة عميقة

اقتصاديًا، كان أجدادنا يقولون: " تلمسان حوینتات حوینتات، شري تاكل كري تبات "، هذا يختصر نوعا ما الوضع، لم يكن اقتصاد البقاء لكن قريب من ذلك، لأنّ أغلبية التلمسانيين باستثناء بعض الحالات كانوا يعتاشون من الصّناعة الحرفيّة، السّباطيّة، السّراجين، الدّرازين، الحلاقين، الحماجيّة ... هذه تقريبا الحرف التي كانت موجودة، أو الفلاحة ... الفلاحة ... الأحواز " الوريط "، " سيدي سعيد "، " الصّفصيف "، كان هناك بعض القطع الأرضيّة الصّغيرة التي كانوا يعتاشون منها، لم يكن هناك اقتصاد حديث، النّمط الحديث كان عند المعمّرين الكبار بسهل " الحناية " مثلا، أو لدى بعض الصّناعيّين في القطاع الفلاحيّ - الغدائيّ ... المطاحن، المعصرات التي كانت في مجملها بيد اليهود الفرنسيّين الذين أصبحوا كذلك بموجب مرسوم " كريميو " أمثال: " بن زاكن "، " أمسال " ... " يهود " تلمسان "، الاستثناءان الوحيدان للتلمسانيين اللّذان قاما بإنشاء معصرات كانا " الحاج العربي بنديمراد " أو " حاج الدّين " حيث عرفا صعودا في هذا القطاع واستطاعا خلق ثروة معتبرة، لكنّ غالبية التلمسانيين كانوا يعتاشون من الصّناعة الحرفيّة التي كانت تسمح لهم بالعيش ليومهم، لا أكثر ... ليس لتحقيق الثّروة ".

أمّا " القيّاد " فلم تعيّن السّلطات الفرنسيّة بمدينة " تلمسان " قيّادا لكونها مدينة متحصّرة، ولكن فعلت ذلك بالحوز التلمساني ك " بني وعزان " و " سيدي العبدلي " مثلا، أين كان بعض هؤلاء القيّاد يستغلّون مناصبهم للاستيلاء على أملاك غيرهم، ثمّ بعد ذلك انتهج نفس السّبيل من عيّنهم السّلطات الفرنسيّة فيما سمّي بـ " المكاتب العربيّة " فعلى سبيل المثال أورد لنا السيّد " بوترفاس. م " أنّ " بن طواف. ب " الذي عيّن على رأس هذه المكاتب بمنطقة " بن سكران " ولواحقها، استغلّ منصبه للاستيلاء على الأراضي والحصول على الرّشاوي للإثراء، ولما أثري عمد إلى شراء العديد من الممتلكات بوسط المدينة واستقرّ بها وعلم أولاده الذين شغلوا مناصب مهمّة في الإدارة الفرنسيّة ومن بعدها الإدارة الجزائريّة...، لقد أثري على حساب الفقراء والمستضعفين وأصبح هو وأبناؤه ينافسون حتّى الحضر في المدينة من حيث الثّراء والرّزق ... "، ولما كان الأمر كذلك فإنّ بعض العائلات هناك سعت للحفاظ

على تلك الممتلكات من خلال الاكتتاب عند السلطات الفرنسية (لاحظ الملحق 10)، وبعض هذه العائلات كانت في الأصل متحضرة ثم للحفاظ على ممتلكاتها الخاصة تبدت (سكنت البادية).

ومثلما حدث في الحوز والبادية من استيلاء على أملاك الغير بدون وجه حق حدث ذلك في مدينة " تلمسان "، حيث أنّ البعض كانوا يبيعون أراض لغيرهم بما يسمّى في العرف " الكلمة " من دون اكتتاب، أو بوثائق ليس لها سند قانونيّ ولمّا يستوفون المبلغ ينكرون بيع تلك الأرض، وليس لمن اشترى من سبيل لردّ حقّه كونه لا يجوز على وثائق تثبت دفعه المال، وإذا كانت هناك وثائق فهي غير مؤسّسة من وجهة نظر قانونيّة كما أسلفنا، وغالبا ما كانت تنطوي مثل هذه الحيل على الأميّين والمستضعفات من النساء ممّن توفّي أزواجهنّ، ولنا في هذا السياق أمثلة كثيرة منها ما أوردته لنا السيّدة " لمداني . ن "، إذ تقول: " ... هذا التصرف كان موجودا ... هذا يستولي على أملاك هذا ... كان هذا الأمر موجودا ... جدّي الله يرحمها إحدى اللواتي سلبت أموالها ... جدّي بنت " إينال التركيّ " وقد اشترت على " صاري " ... هناك اشترت على والدهم أو جدّهم ... اشترت عليه ... وتلك الأرض ... هي كانت أميّة ... باعها إياها ... باعها إياها ... كذب عليها بوثيقة ... وتلك الأرض ... الكثيرون كانوا أميين ... تلك الأرض باعها لسبعة أشخاص ... باعها لهم كلّهم ... استوفى الثمن ثمّ استحوز على كلّ ذلك ... الأرض والأثمان، وتلك الوثيقة لم تكن معتبرة لدى السلطات ... بهذه الطريقة أثروا وكذلك بما أثرت عائلات أخرى ... " .

ومن خلال مقابلتنا مع السيّدة " لمداني . ن " أيضا استخلصنا طريقة أخرى كانت سببا في الحراك الصّعوديّ لبعض العائلات والنزوليّ لأخرى، أين ذكرت لنا: " ... هذا السيّد " بن يّلس " الساكن بـ " منصوره " ... كان لدى والدة ختني الأرض بـ " منصوره "، كان أبنائها صغارا ... وكان زوجها قد توفّي ... لم تجد ما تنفقه على أبنائها ولديها أرض ... فاقترح عليها " بن يّلس " هذا أن يأخذ الأرض ويعطيها نصيبا من غلتها تعتاش بها ... واستمرّ الأمر كذلك إلى أن كبر أبنائها ... أربعة أولاد وبنين

... وذلك مقابل أن تصبح الأرض ملكا له بعد أن يكبروا ويصبحون قادرين على إعالة أنفسهم ...
هذه سرقة لبقة ... "

2/ وضع العائلات التلمسانية إبان الثورة التحريرية :

كانت هذه بعض الأمثلة عن بعض سبل الإثراء آنذاك، هذا دون إنكار أنّ البعض قد أثري نتيجة كده واجتهاده وهم قليل، لذا نستشف أنّ هناك أناسا كانوا يتحينون أيّ فرصة في سبيل كسب المال أو الاستحواذ على ممتلكات الغير، وسيستمرّ هذا إلى غاية اندلاع الثورة التي حدث خلالها تجاوزات كثيرة وخطيرة صبّت في صالح البعض على حساب آخرين، وكمثال على ذلك نورد قصّة " دويدي غوثي "، الذي أوردت لنا حفيدته السيّدة " دويدي. خ " نقلا عن والدتها: " أنّ صهره الذي هو أب جدّي من جهة الأمّ كان يحاول الاستيلاء على أراضيه، فسعى " غوثي " لتسوية وضعيتها لدى السلطات الفرنسية أين كان يرتاد المكاتب الإدارية الفرنسية لذلك الغرض، وقد كان ذلك والثورة مندلعة فآتمه البعض بأنّه كان ينقل الأخبار للسلطات الفرنسية عن المجاهدين، فجاءه الثوّار ذات ليلة في حدود الثانية عشرة ليلا وقد كان هو وبنيه على مائدة العشاء، فدقّوا الباب فخرج ليفتح فطلبوا منه أن يذهب معهم لأمر يخصّه، فذهب معهم ولمّا لم يعد بسرعة قامت زوجته وأبنائه بالبحث عنه ليجدوه بعد نصف ساعة من ذلك ملقى بمطمورة مطعونا بأربعين طعنة ومذبوحا، مع العلم أنّ كلّ من يعرفه كان يؤكّد على أنّه كان " نية " حسب تعبيرهم ولم يكن كما وصفه البعض ممّن كان يريد الاستحواذ على أملاكه خائنا، ... وبعد مقتله استولى جدّي من جهة الأمّ على الكثير من ممتلكاته لأنّ أولاده كانوا صغارا وزوّر الأوراق لإثبات ذلك، مع العلم أنّ جدّي هو ابن صهره الذي كان يسعى إلى الاستحواذ على ممتلكاته والذي كان قد توفّي، وهذا ما يدلّ على أنّ ذلك كان " بيعة "، وأبي لا يزال كلّما تذكّر ذلك يحزن حزنا شديدا "، ومّا لا شكّ فيه أنّ هناك العديد من مثل هذه الحالات، والتي لا تتحمّل الثورة وزر قتلهم بل يتحمّلها الساعين بالوشاية الكاذبة.

إلى جانب ذلك هناك العديد من العائلات فقدت أملاكها جزاء مساندتها للثورة التحريرية، ومن أمثلة ذلك نذكر عائلة " بندي جلّول " التي كتب عنها السيّد " بالي بلحسن " ما يلي: (من المستحيل أن لا أتحدّث عن هذه العائلة، وعن سيرتها أثناء الأحداث التي هزّت " تلمسان " وضواحيها خلال الثورة التحريرية، منزل هذه العائلة الذي كان يقع بـ " سيدي الداودي " (3 كيلومتر بالكاد عن وسط المدينة) كان محاطا بالحدائق الرائعة وأشجار العنب، الأمر الذي أهلها لتصبح مركزا يؤوي المجاهدين ... هذه العائلة قدّمت حياة خمسة من أفرادها، وضحت بممتلكاتها من أجل القضية العادلة، هذا الذي كان بنو " بندي جلّول " (1).

ومثلما هناك عائلات فقدت أملاكها أو بعضها منها جزاء الثورة لظرف من الظروف، فهناك عائلات أخرى أثرت خلال الثورة وهي إمّا عائلات أثرت جزاء خيانة الثورة نفسها ممثلة في حزب جبهة التحرير الوطنية أو عائلات أثرت جزاء موالاتها لـ " فرنسا " في سياق ظروف خاصة سنوردها فيما بعد.

ففي سياق الحديث عن العائلات التي أثرت جزاء خيانة الثورة أورد لنا السيّد " بلخوجة. ن ": " أنّ الثورة حتّى تمّول عمليّاتها العسكرية أقرت العمل بنظام المشاركة الماليّة، حيث تعيّن على كلّ من له قدرة ماليّة دفع مبلغ تساهميّ شهريّ للجبهة، وكان يودع هذا المال لدى أشخاص تعيّنهم، لكنّ بعض هؤلاء الأشخاص خانوا الثورة وأخذوا بعضا من تلك الأموال اختلاسا واستثمروها عقب الثورة في مشاريع خاصّة بهم وهم اليوم في عداد الأثرياء، غير أنّي أتحرّج من ذكر بعض ممّن أعرفهم فعلوا ذلك ... آسف لا أستطيع ذكرهم ... لكنّ الكثير من التلمسانيّين يعرفونهم " .

أمّا العائلات التي أثرت جزاء موالاتها لـ " فرنسا " فقد أجمع جلّ الذين أجرينا معهم المقابلة أنّ

(1) Bali Bellahcène, « mémoires d'un jeune combattant de l'A.L.N à Tlemcen et sa région : 1956 – 1958 », Al-Achraf : Beyrouth – Liban, 1999, pp 149 et 154.

ذلك تمّ نتيجة قبولهم بما يعرف باسم " مشروع قسنطينة "، حيث (أنّ " ديغول " زار " قسنطينة " يوم الجمعة 19 ربيع الأوّل 1378 هـ الموافق لـ 03 أكتوبر 1958 م وأعلن عن إنشاء مخطّط خماسيّ يطورّ الجزائر اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وذلك من خلال:

أولًا: إحداث أربع مائة مركز جديد يوفّر العمل للجزائريّين.

ثانيًا: إعداد مساكن جديدة (400000 مسكن) لنحو مليون جزائريّ.

ثالثًا: إيواء ثلثي أطفال الجزائر قبل انتهاء خمس سنوات في المدارس.

رابعًا: إعادة نحو 265000 هكتار من الأراضي للفلاحين الجزائريّين.

خامسًا: تصنيع الجزائر بواسطة النّفط والغاز اللّذين اكتشفا حديثا في الصّحراء.

سادسًا: إقامة معامل للحديد والفولاذ والموادّ الكيماويّة في المناطق السّاحليّة.

سابعًا: إزالة الفوارق بين المرتبات والأجور في كلّ من فرنسا والجزائر.

ثامنًا: تخصيص وظائف مدنيّة وعسكريّة للجزائريّين.

وما حلّت سنة 1379 هـ / 1959 م حتّى أخذ المشروع يلعب دوره في مجال التّطبيق، وأصدرت الجبهة تعليماتها بحظر مساهمة الجزائريّين في هذا المشروع، ولكن لأسباب (لا تزال مجهولة) غصّت الجبهة على المستوى المحلّيّ الطّرف عن بعض من استفادوا من المشروع وأثروا بسببه (1).

وقد حاولنا معرفة هذه العائلات لكنّ الذين قابلناهم رفضوا الإفصاح عنها تحت مبرّرات وذرائع

(1) الشّيخ أحمد الشّريف الأطرش السّنوسيّ، " تاريخ الجزائر في خمسة قرون "، البصائر للنّشر والتّوزيع: الجزائر العاصمة - الجزائر، بدون طبعة، 2013 م، ج 2، ص 202 - 203 بتصرّف.

علاوة على ذلك هناك عائلات أخرى انتهجت استراتيجية خاصة سمحت لها بالارتقاء في سلم التصنيف الاجتماعي عقب الثورة، وذلك لكونها خلال الثورة هاجرت واستقرت بالمملكة المغربية وسعت إلى تعليم أبنائها هناك أين تحصّلوا على شهادات خوّلتهم بعد انتهاء الحرب وخروج فرنسا من الجزائر تاركة فراغا في الإطارات الالتحاق بتلك المناصب التي استطاعوا من خلالها اكتساب مكانة اجتماعية معتبرة، تراكمت عائداتها وفوائدها بمرور الوقت لهم ولعائلاتهم.

ويبدو من خلال مقابلاتنا أنه حتى التّمدرس بالمغرب لم يكن متاحا إلاّ لأبناء بعض العائلات الوجيّهة، وأحيانا كان الحصول على مقعد أو منصب بالمغرب يتمّ باللّجوء إلى الوساطة، وفي هذا السياق ذكرت لنا السيّدّة " بن عمّار. ل " أنّ: " الحصول على منصب أو تعليم الأبناء بالمغرب لم يكن لكلّ من هبّ ودبّ ... والله إذا لم تكن لديك معارف وحيوط كبيرة ... أو على الأقلّ رصيد ماليّ معتبر لا يمكنك أن تدرّس ابنك أو تحصل على وظيفة لائقة هناك ... منذ القديم كان " العرف " يلعب دورا كبيرا في الالتحاق بذلك ... والذين تمكّنوا من فعل ذلك هم الذين بعد انتهاء الثورة سيّروا دقّة الإدارات في " تلمسان " أو حتى في ولايات أخرى، بل بعضهم تحصّلوا على مناصب رفيعة بالعاصمة نفسها " .

وهو نفس ما أورده لنا السيّد " طالب. م " حيث يقول: " ... وهناك من ارتحل للمغرب وسعى لتدريس أبنائه هناك وكان يعلم أنّ الجزائر ستستقلّ حتما، لذا كان يهيّئهم من خلال التّمدرس لشغل مناصب معتبرة ... طبعا لقد صرفوا أموالا وعمدوا للوساطات في سبيل تحقيق ذلك ... انظر مثلا هذه الرّسالة التي كانت رسالة توصية للحصول على وظيفة ... في سلك التّعليم ... الحصول على وظيفة مثلها حينذاك والتّمّرس فيها يعني الحصول على منصب معتبر حال الاستقلال ... وذاك ما تمّ للعديد ... أعرف البعض منهم ... أحدهم اليوم رئيس محكمة " وهران " ... من أبناء " سلعاجي "

... كانوا بالمغرب ... ومن بعد عادوا لـ " تلمسان " ... كان قد درس هناك ولما عاد حصل على منصب معتبر في قطاع القضاء واليوم هو رئيس محكمة " وهران " كما قلت لك، وهناك آخرون ... المهمّ لقد أحسنوا تقدير الأمور " .

وفي نفس السياق صرّح لنا السيّد " رسلطان. ر " : " أنّ هناك من كانوا مقيمين بـ " وجدة " باعتبارهم مناضلين ولما انقضت الثورة دخلوا الجزائر برتب عالية ... وهم اليوم يتقاضون أجورا تصل لاثني عشر ضعفا عن الأجر القاعديّ ... أحدهم أعرفه من " سيدي سعيد " ... لا أريد أن أذكر لقبه " .

ومثلما كان هناك من درس وتمرّس بالمغرب فكذلك كان هناك من انتهج نفس السبيل لكن بفرنسا، إذ هناك العديد ممّن درسوا الطّب أو المحاماة أو غيرها من التّخصّصات بالجامعة الفرنسيّة إبان الثورة، ولما انتهت وحصلت الجزائر على استقلالها عادوا أو دعوا للجزائر وتحصّلوا على مناصب مفتاحيّة، ومن بين نماذج هؤلاء نذكر الأستاذ الفاضل " عبد الحميد حاجّيات " الذي يقول: " تحصّلت على دبلوم الدّراسات العليا من كليّة الآداب بجامعة " بوردو " سنة 1379 هـ / 1959 م، وقد حصلت عقبها على درجة التّبريز في الآداب العربيّة سنة 1380 هـ / 1960 م، ثمّ تمّ سنة 1382 هـ / 1962 م استدعائي من قبل الدّولة الجزائريّة وأوكلت لي مهمّة مستشار بالديوان الرّئاسيّ...، شغلت ذلك المنصب لغاية 1385 هـ / 1965 م ... لم يرقني الأمر كثيرا في ذاك المنصب لذا آثرت التّوجّه للجامعة ... للبحث العلميّ " .

وللتلمسائيّين موقف يكاد يكون موحدًا فيما يتعلّق بنظرتهم لهذه العائلات، فالعائلات التي استفادت من " مشروع قسنطينة " في نظرهم عائلات " خائنة " و " عميلة " أو " انتهازيّة " على أقلّ تقدير، أمّا العائلات التي كانت بالخارج فلا يقدحون فيها وإنما يرون أنّ سلوكها ذاك كان سلوكا طبيعيّا، خصوصا وأنّ العديد منها ساهم وهو بالخارج في تمويل الثورة ومساندتها بمختلف السبيل المتاحة له .

3/ العائلات التلمسانية بعد الثورة إلى غاية العشرية السوداء :

ولما انتهت الثورة وحصلت الجزائر على استقلالها كانت العائلات التلمسانية في معظمها في نفس المستوى الاقتصادي، إلا ما كان من العائلات التي استعادت أملاكها التي كانت مسلوقة من قبل " الكولون "، أو العائلات التي استولت على بعض من ممتلكات " الكولون " الشاغرة أو التي اشترت عليهم أملاكهم مقابل أثمان زهيدة قبل مغادرتهم البلاد، أو التي استفادت من " مشروع قسنطينة "، أو التي تحصل أبناءها على مناصب إدارية معتبرة، فهذه حظيت بمكانة اجتماعية معتبرة وشهدت حراكا صعوديا (تسامي التصنيف)، لكنها رغم ذلك لم تكن ظاهرة التمايز كثيرا مقارنة بمجمل العائلات، لكون السياق السياسي للبلد لم يكن يتوجه نحو ذلك باعتباره أخذ منحى اقتصاديا واجتماعيا اشتراكيا، وفي هذا السياق أوردت لنا السيدة " لمداني. ن " : " أن العديد من العائلات التلمسانية التي كانت تعتبر عقب الاستقلال بفترة وجيزة من العائلات الثرية كانت ممن استولوا عنوة على ما خلفه الكولون من ممتلكات مثل عائلة " حوفاية " التي استولت على دار كانت للكولون بمنطقة " باب وهران " ... هي وغيرها من العائلات، قلة منهم فقط اشترت بوثائق قانونية وبأثمان زهيدة تلك الممتلكات عن الكولون ...، كما الأمر بالنسبة للتجمع السكني " غلي مليس " حيث كان من بين الذين اشتروا فيه السيد " مدغري " الذي كان وزيرا، وأيضا اشترى فيه كما يقال " اليد الثانية " السيد " مرابط " ... " .

طبعا حدث ذلك لكون ترتيب البيت السلطوي لم يكن قد تم بعد الاستقلال، إذ كان الأمر يحتاج لبعض الوقت، لكن لما حدث استقرار أسس السلطة أو " البنيات الفوقية " كما سميناها سالفًا، توجهت الدولة إلى ترتيب بقية القطاعات وعلى رأسها القطاع الاقتصادي، هذا الترتيب الذي كان يستند لأبجديات " الخطاب الاشتراكي " حيث (أنه نتيجة للحرب الشرسة، فإن نداء الخميس 25 ذو القعدة 1364 هـ / 01 نوفمبر 1945 م يجب أن يستجيب إلى التطلعات العميقة لجموع الفلاحين،

هؤلاء الذين التحقوا بكثافة بصفوف " جبهة التحرير الوطني " التي كانت مشكّلة في معظمها من مقاتلين من الأرياف، البادية والجبال (1)، الذين كانت تبعات الحرب عليهم قاسية وانعكاساتها ثقيلة إن على المستوى البشريّ أو المستوى المادّي، ونتيجة (للسياسة الكولونياليّة التي لم تتوقّف عن البحث عن دعائم لوجودها مرتكزة في ذلك على الأعيان، الذين تولّوا مهمّة الوساطة بين الإدارة الاستعماريّة والأهالي، فإنّ هؤلاء الأعيان غالبا ما تقاضوا جزاء خدماتهم إقطاعات من الأراضي عن طريق تقنين استحواذهم على الأراضي الجماعيّة، في حين أنّ آخرين استطاعوا الاستفادة من امتيازات هذا النظام من خلال استغلال عائدات التجارة مع المستعمرين وتوظيفها في شراء أراضي الأهالي الذين طاهم الإفلاس (2)، وعلى هذا الأساس (فكما تعلمون فإنّ الأراضي الأكثر خصوبة كانت ملكا للمعمرين، وأنّ الثّورة قد استعادتها وهي في يد العمّال، وأخرى كانت ملكا للخونة الذين تعاونوا أثناء مقاومة التحرير مع العدوّ وحولوا بإرادتهم مزارعهم إلى مراكز لقوّات المحتلّ، لذا فالثّورة أخذت وستأخذ أراضيهم لتمنحها لآخرين (3).

من هذا المنطلق فقد عمدت السّلطات إلى جرد الأراضي الفلاحيّة وطبيعة ملكيّتها فاستطاعت من خلال (دراسة مسحيّة قامت بها وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعيّ الحصول على الأرقام التّالية فيما يتعلّق - بالقطاع الخاصّ - بشمال الجزائر:

- 16500 استغلالا لأكثر من 50 هكتار ممثّلة 25% من أراضي القطاع الخاصّ.

(1) « Révolution agraire », imprimerie officielle : Alger - Algérie, pp 09.

(2) Ibid, pp 13.

(3) Paul Balta et Claudine Rulleau, « La stratégie de Boumediène », éditions Sindbad : Paris - France, 1978, pp 180.

- 147000 استغلالا لـ 10 إلى 50 هكتار ممثلة 50% من أراضي القطاع الخاص.

- 114000 استغلالا لـ 05 إلى 10 هكتارات ممثلة 15% من أراضي القطاع الخاص.

- 310000 استغلالا لأقل من 05 هكتارات ممثلة 10% من أراضي القطاع الخاص.

وهذا يعني أنّ ملاك هذه الأراضي الذين لا يمثلون من حيث التعداد سوى 03% من مجموع الملاك، يمتلكون لوحدهم 25% من الأراضي، في حين أنّ الفلاحين الذين يمثلون أكثر من نصف القوة العاملة لا تمتلك سوى 10% من الأراضي الفلاحية (1).

استنادا إلى هذه المعطيات بلورة الدولة خطابا إيديولوجيا تمّ بموجبه أخذ الأراضي من كثير من ملاكها التلمسانيين رغم أنّ كثيرا منهم ورثها كابرا عن كابر، ومنحها لمن تعتبرهم أحقّ بما تحت شعار " الأرض لمن يخدمها "، وفي هذا السياق صرّح لنا السيّد " رحمون. أ " : " ... في الحقيقة كان هناك توجّه سياسيّ معيّن دفع بالسياسيين إلى انتهاج هذه السبيل، فالثورة كانت شعبية وكان لا بدّ من محاولة إرضاء الشعب ... الشعبوية ... أنت تدري، ولم يكن لدى الدولة من الموارد ما يحوّلها ذلك ... فكانت الضحية هم ملاك الأراضي الكبار ... خصوصا كون الذين قادوا هذا التوجّه وعملوا على تطبيقه جلّهم من البدو أو الرّيف ... كانوا بصراحة ينظرون للحضر نظرة عداوة ... البعض منهم كان يخشى من هذه البورجوازية أن تشكّل جماعة ضغط داخلية ... لذا سعوا إلى تجريدتها من مصدر قوتها ... في الحقيقة كانت قرارات ارتجالية ... وماذا كانت نتيجته ؟ ... هي ... ماذا ؟ ... لقد دمّروا الفلاحة التي كانوا يتغنّون بتطويرها ... لقد أخذوا أملاك الغير باسم القرارات السياسية "، وفي السياق ذاته يقول السيّد " حصّار. م " : " كان الرّئيس " هواري بومدين " يخشى من التلمسانيين ... أليس هو من

(1) « Révolution agraire », imprimerie officielle : Alger - Algérie, pp 11.

قال : " الجزائر أفعى ورأسها " تلمسان " !، إذا حسبه كان لا بدّ من تجريد هذه الأفعى من السمّ ... المال ... الأملاك ... لذا أدخلهم حسب تعبيره إلى " حمّام العرق " ... ليزدوب لهم " الشّحمة " حسب تعبيره دائما ... الغرب الجزائريّ بنخبته ووجهائه كان مصدر قلق ... لذا فالجالس الولائيّة والبلديّة التي جلّ أعضائها من غير الحضر رأوا في ذلك فرصة لسلب العائلات التلمسانية أملاكها تحت ذريعة تنفيذ مخطّطات الحكومة ... لم تكن هناك مراقبة حكوميّة لسير بنود ما سمّي بالثورة الزراعيّة ... كان هناك نهب لأملاك الغير بصيغة مقنّنة ... عداوة قديمة وجدت متنقّسا لها ... لماذا لم تطبّق هذه الثّورة على ملاك الثّروة الحيوانيّة ؟ ... من عنده أكثر من مائة رأس من الماشية يؤخذ منه ما فوق المائة ليوزّع على المشتغلين بحرفة الرّعيّ الذين ليس لهم رؤوس أغنام لسبب من الأسباب ... لماذا ؟ ... لماذا لم يتمّ فعل ذلك مع الشّاويّة ... مع حميان ؟ ... لماذا المدن الحضريّة استهدفت بهذه السّياسة ؟ ... الاشتراكيّة ... الاشتراكيّة على الجميع ... من له أكثر ممّا يكفيه يصرف لمن ليس له ... لماذا الانتقائيّة في التّطبيق؟ " .

وفعلا ثبت في أدبيّات هذه الثّورة أنّه لم يتمّ متابعة سير تطبيق بنودها مثلما كان مقرّرا، حيث تمّ الاعتراف أنّ (معالجة بعض مشاكل التّسيير الدّاتيّ سمحت بالاطّلاع مثلا أنّه في بعض المناطق سعى أعضاء مكاتب التّسيير الدّاتيّ بكلّ الوسائل إلى تشغيل أقاربهم ومعارفهم على حساب الغير، في حين أنّه في مناطق أخرى كان البعض يتقاضى أجورا دون القيام بأيّ عمل) (1)، ومثلما كان عليه الأمر فيما يتعلّق بـ " التّسيير الدّاتي " كان كذلك في " الثّورة الزراعيّة " التي تعتبر الخطوة الثانية في سياسة الإصلاح الزراعيّ، حيث عمد بعض المستغلّين للسلطة الموكلة إليهم إلى الاستيلاء على أراضي الغير بذريعة استثمارها، وهذا ما عبّر لنا عنه السيّد " باغلي . ع " بقوله: " كان هناك " حركي " "

(1) Paul Balta et Claudine Rulleau, « La stratégie de Boumediène », éditions Sindbad : Paris – France, 1978, pp 180.

لا أستطيع أن أذكر لك لقبه ... عذب الكثير من الثّوار أثناء الثّورة ... وفرنسا لقاء ولائه لها قبلت ابنه في صفوف التّعليم لديها ... لقد واصل بعد انقضاء الحرب دراسة القانون وهو اليوم رئيس لإحدى المحاكم ... لقد استغلّ منصبه القضائيّ وكمناضل في حزب الجبهة أثناء الثّورة الزراعيّة للاستحواذ على الكثير من الأراضي ... إنّه معروف ... ابن " حركي " ... أبوه لا زال حيّا ... العديد من الذين عذبهم كذلك ... أخذ الأراضي للعائلات التي كانت تموّل الثّورة ... الله يرحم من قال: " الثّورة تاكل أبنائها " ... هذه هي نتيجة منح السّلطة للمتعتّشين إليها من غير أهلها ... لذا كان أجدادنا يقولون: " خودها من يد الشّبعان يلا جاع وما تاخدهاش من يد الجيعان يلا شبع " .

ماذا ترتّب عن ذلك؟ إنّ التّائج المترّبة عن هذه السّياسة نستخلص خطوطها العريضة من خلال نماذج من أقوال الذين قابلناهم، إذ يقول في هذا السّياق " بن عصمان . ف : " لقد توفّي جدّي رحمه الله بسكّنة قلبية حينما علم أنّ السّلطات سلّبت أراضيه الواقعة بما يسمّى بـ " غرس الباي " ، لقد سلّبوه هذه الأراضي ليمنحوها لمن لا يعرف حتّى أصول الزراعة ... لقد منحوها للمجاهدين ... المجاهدين ... هه، والله بعضهم نعرفه كان عميلا لفرنسا ... وبعضهم ألقى قبلة واحدة وسعى بعد الثّورة للحصول على بطاقة المجاهدين جريا وراء الامتيازات ... وكانت أراضينا التي توارثناها كابرا عن كابر هي الامتيازات التي منحتها إياهم دولة الاستقلال ... وليت الأمر توقّف عند ذلك الحدّ ... بل أخذوا منّا كذلك أجود أراضينا لينشؤوا عليها المنطقة الصّناعيّة بـ " شتوان " ... أقولها بصراحة ذهب الاستعمار الفرنسيّ ليحلّ محلّه استعمار أعرابيّ أدهى وأمرّ ... الاستعمار الفرنسيّ كان استعمارا عالما ... الآخر كان استعمار الجهّال ... وأنت تدري عدوّ عالم خير من صديق جاهل ... إنهم ينظرون إلينا كخونة ... يعتقدون أنّهم هم فقط من قدّم الشّهداء ... الثّورة طالت بولاياتها الجميع ... صحيح أنّ النّصيب المعتبر من ويلاتهما كان خارج المدينة بالحوز والأرياف، لكنّ ذلك راجع لمعطى جغرافيّ أساسا، ولا دخل لنا فيه ... لكن حتّى نحن قاومنا المستعمر ... منذ الأمير " عبد القادر "

لغاية الاستقلال ... الأمير عندما جاء إلى " تلمسان " أين نزل ... هل تعرف؟ ... لقد نزل في بيت جدّي بمنطقة " فدّان السّبع " ... لهذا عندما انتصرت عليه فرنسا دفعنا فاتورة إيوائه غاليا طيلة وجودها ... وبعد الاستقلال كذلك لم يتغيّر شيء ... الحمد لله نحن درسنا وتعلّمنا ولم نعتمد فقط على الأرض ... لو كان ذلك لكنا الآن مفلسين تماما ... لم يكن ما بقي منها لنا ليكفي كآفة الورثة ... دراستنا تحصّلنا على المناصب عندما كانت " تلمسان " ملكا لأصحابها، لكنّ الأمور اليوم تغيّرت تغيّرا عميقا "، وفي نفس السّياق حدّثنا السيّد " طالب. م " قائلا: " جدّي رحمه الله كان فعلا " طالب " ... ابن زاوية، كان يجمع المال بعرق جبينه ويشترى الأراضي بمنطقة " بني صاف " ... على اليهود ... على اليهود فقط ... كان إذا جاءه ابن عمّه (يقصد الجزائريّ المسلم) لبيعه أرضا لضائقة أصابته يعطيه قنطارا أو قنطارين من الشّعير ويقول له: " اذهب وازرعها واستفد من عائداها ولا تبع أرضك " ... كان يشتري على اليهود فقط ... الوثائق تثبت ذلك ... عقب الاستقلال عمدت السّلطات إلى أخذ الكثير من أراضيه ... لقد مات بالقهر، بسكّنة قلبية ... وما يؤسف له فعلا أنّ عائلات من المنطقة كان لديها هي الأخرى أملاكا تضاهي أملاك جدّي لم تطلها هذه الثّورة ... والبعض منها ... ليس كلّها حتّى لا نتهم النّاس بالباطل ... أنا أقول البعض منها ... أعرفها ويعرفها غيري ... كانوا من المتعاونين مع فرنسا ... للأسف لم تؤخذ منهم الأراضي ... ومن اكتسبها بعرق جبينه وكان يساعد المحتاجين من أبناء وطنه أخذت منه تحت ذريعة تقليم أظافر البورجوازية ... أيّ بورجوازية؟ ... وعلى فرض ذلك لماذا لم يقولوا الأيادي البورجوازية التي كانت نظيفة وتساعد أبناء البلد؟ ... وما يزيد من أسفنا أنّ بعضا من الّذين أخذوا تلك الأراضي كان ممّن أحسن إليهم جدّي وساعدهم أثناء المحن ... "

طبعا تباينت ردود فعل العائلات التّلمسانية تجاه هذه السّياسة، حيث أنّ بعضها طالتها تطبيقات هذه السّياسة كما رأينا مؤدّية إلى فقدانها جزء معتبرا من رصيدها الاقتصاديّ، والّذي سينعكس بطريقة أو بأخرى على تموقعها الاجتماعيّ، وحتّى على استراتيجيّاتها في السّعي للحفاظ على موقع معتبر في

سَلَّم التّصنيف الاجتماعيّ، هذا السّعي الذي سننطرق له لاحقاً، في حين أنّ بعضها الآخر انتهج أسلوباً آخر للتّمص من وطأة هذه السّياسة، أين عمدوا لبيع أجزاء معتبرة من أراضيهم حتّى لا تؤول بطريقة اعتباطيّة لغيرهم، وقد تمّ البيع بطريقتين إحداهما انتقائيّة وأخرى عشوائيّة، وفي هذا السياق لدينا تصريحين نموذجيين إذ قال لنا حول طريقة البيع الأولى السيّد " بسطاوي. ن ": "... لقد كان بحوزتنا أرض كثيرة، ولما ظهرت تلك القوانين عمدنا إلى بيعها، إلّا أنّنا لم نبعها لكلّ من هبّ ودبّ، بل بعناها للتلمسانيين فقط"، وحول الطّريقة الثّانية صرّحت لنا السيّدّة " عشعاشي. ن ": " رأيت ما يعرف اليوم باسم " البنيان الجديد " ب " فدّان السّبع "؟ كلّ تلك المساحة كانت ملكاً لعائلتنا، وقد باعها والدي لكلّ راغب في الشّراء حتّى لا تسلبه الدّولة إيّاها في عهد الرّئيس " هواري بومدين " .

فيما يتعلّق بهذه النّقطة تجدر الإشارة إلى تفصيل مهمّ هو كون البيع أحياناً تمّ بأثمان معقولة، في حين أنّ بعض تلك البيوع تمّت بأثمان زهيدة كون مالكيها استعجلوا بيعها حتّى لا يطالها تنفيذ القرارات تلك، وكان لتلك البيوع عموماً أثر عميق في تغيير خريطة النّشاط الاقتصاديّ للعديد من العائلات التلمسانيّة، حيث أنّ العديد من العائلات بعد بيعها لأراضيها عمدت إلى تبني النّشاط التجاريّ أو الحرفيّ نشاطاً رئيسيّاً لكسب المال.

أمّا النّشاط الحرفيّ فإنّه لم ينقطع من " تلمسان " منذ عهود ما قبل الاستعمار، وقد توارثت بعض العائلات بعضاً من تلك النّشاطات لأجيال عديدة متعاقبة، حتّى أنّ بعضاً من ألقاب تلك العائلات تحمل نسبة الانتماء لقطاع حرفيّ ما، مثل عائلة " حجّي سراج " التي كانت تحترف كلّ ما له علاقة بصناعة المجدود، أو عائلة " دويدي " (أصل لقبها " قارة مصطفى ") التي يقال أنّ جدّهم كان يربّي دودة القزّ لاستخلاص خيوط الحرير، وقد ارتبط الكثير من أفراد هذه العائلة بحرفة صناعة " المنسوج "، وفي العهد الاستعماريّ اشتهرت بعض العائلات بممارسة بعض الحرف ليكون بذلك لقبها شبه علامة تجاريّة لمنسوج حرفيّ ما، ومن أمثلة ذلك عائلة " قوار " التي اشتهرت بصناعة الزّرابي التي حسب السيّد

"قوار. م": " كانت تصدّر حتى إلى السوق الأوروبية ... فقد كان السّجّاد التّلمسانيّ ذا سمعة مرموقة ... وقد انتهجت السّلطات الفرنسيّة لإبجاحه سياسة ضريبية خاصّة ... حينها عرفت عائلتنا صعودا اقتصاديًّا معتبرا ... لكن بعد الاستقلال ونتيجة لسياسة ضريبية هوجاء تخلّى الكثير من أفراد هذه العائلة عن هذه الحرفة ... لقد ماتت ... وبعض أفراد عائلتنا هاجر إلى " فاس " حيث لا يزالون يشتغلون بهذه الحرفة ليومنا هذا ."

وفيما يتعلّق بالتّجارة فقد اشتهرت " تلمسان " منذ قرون طويلة بمكانتها التّجاريّة باعتبارها نقطة عبور مهمّة، وقد زاولت العديد من العائلات التّلمسانيّة التّجارة وتوارثها بنوها جيلا بعد جيل، وفي هذا السّياق نقتطف عبارة على قدر كبير من الأهميّة من مقابلتنا للسّيّد " بن حبيب. ع ": " الحالة الاقتصاديّة للتّلمسانيّين كانت تتّسم بمجموعة من الخصائص منها ارتباط العائلة بالملكيّة ... بالأرض ... حتى العائلات التّجاريّة لم تكن تزاول التّجارة فقط، بل كانت تستثمر في الفلاحة ... نفس الأمر بالنّسبة للعائلات الحرفيّة ... في العهد الاستعماريّ وبعده ظهرت بعض العائلات على المستوى الإداريّ ... تخلّت عن الأرض ... افتقرت تدريجيًّا بعد جيلين ... الذين حافظوا على الفلاحة نجحوا ... الفلاحة أوّلا ونشاط آخر ثانيا ... الدّهنية البيروقراطيّة ... العمل مقابل الأجر الشّهريّ هو الذي حطّم العديد من العائلات وجعلها تتراجع ... لقد قيّدت مصدر تمويلها إلى أقصى حدّ ."

من خلال هذه الفقرة الأخيرة اتّضح لنا أنّ العديد من العائلات حتى لا نقول جلّها كانت تعتمد على نشاطين اقتصاديين على أقلّ تقدير في آن واحد للحفاظ على مكانتها في سلّم التّصنيف الاقتصاديّ - الاجتماعيّ، وكان النّشاط الزراعيّ هو النّشاط القاعديّ الذي من خلاله تحافظ العائلة على رسوخها في سلّم التّصنيف هذا، لأنّ التّجارة أو الحرفة معرّضة لتقلّبات السوق، فهي ليست ثابتة الرّبح بل قد يخسر فيها الإنسان حتى رأسماله، لكنّ الفلاحة خسارتها إن وجدت ليست بفداحة خسائر القطاعين السّابقين، غير أنّ العائلات كانت تستثمر في قطاعين حتى إذا ما حدث وأن خسرت في

أحدهما تداركت ذلك بأرباح الآخر، ومن لم تفعل ذلك كانت معرّضة للانحيار، لأنّه أحياناً قد يخسر الإنسان غلّته بسبب جائحة أو جفاف أو غير ذلك فلا يجد ما ينفقه فيضطرّ لبيع جزء من أرضه ويأكل ثمنها في التّفقة، والأمر سيّان بالنّسبة للمقتصر على التّجارة أو الحرفة، لذا كانوا تفادياً لمثل هذه الخسائر الموجهة يتكسّبون بنشاطين أو أكثر لمن لديه الاستطاعة، وعلى هذا الأساس نجد عجز كلّ من قابلناهم عن تصنيف العائلات التّلمسائيّة، فالعائلة التي يراها أحدهم تجاريّة يصنّفها الآخر فلاحيّة، والتي يراها أحدهم فلاحيّة يصنّفها غيره على أنّها حرفيّة وهكذا، وهذه العائلات تتأرجح صعوداً ونزولاً في سلّم التّصنيف، أمّا العائلات الإداريّة فهي تتسم بنوع من الثّبات في سلّم التّصنيف هذا لكنّها معرّضة أكثر من غيرها إلى الحراك التّنازليّ، وقد شهدت العديد من العائلات ذلك.

ولمّا لم تف المقابلات بالغرض فيما يتعلّق بتصنيف العائلات قطاعيّاً عمدنا إلى صياغة استبيان الغرض منه رسم صورة تصنيفيّة لتلك العائلات وتتبع مسار تطوّرها الاقتصاديّ من خلال معرفة طبيعة العمل الذي يمارسه بعض الأفراد المنتمين لها، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ تلك الإجابات هي عبارة عن معطيات ذاتيّة لمجموع الأشخاص المستبينين، والجدول التّالي يوضّح لنا خصائص عيّنة الاستبيان (لاحظ الجدول).

جدول يوضح خصائص عينة الاستبيان

اللقب العائلي	إناث	ذكور	الجنس و السنّ
			الوظيفة
بن عبد الله . م		25 سنة (X)	طالب جامعيّ
قاضي . ف		26 سنة (X)	مهندس
خديم . س	29 سنة (X)		أستاذة جامعيّة
قلوش . س		30 سنة (X)	كهرباء معمارية
موطاس . ن		32 سنة (X)	صانع ألواح ترقيم السيّارات
بخشي . م . ن		34 سنة (X)	صناعة استنساخ المفاتيح
موطاس . ج		36 سنة (X)	صانع ألواح ترقيم السيّارات
بن حبيب . ع		42 سنة (X)	أستاذ جامعيّ
بوكلي . ل	42 سنة (X)		أستاذة جامعيّة
بسطاوي . س		43 سنة (X)	زجاج
بوكلي . أ . ف		44 سنة (X)	أستاذ جامعيّ
عطار . ع		47 سنة (X)	محاسب جامعيّ

بنديراد . ع		47 سنة (X)	مدير مدرسة
حلفاوي . س		48 سنة (X)	طبيب أطفال
بن عمّار . م . ك		49 سنة (X)	صانع أحذية
بوعلي . أ		50 سنة (X)	صحفي متقاعد
بلعربي . ز	50 سنة (X)		طبيبة جراحة أسنان
بن يّلس . أ		50 سنة (X)	تاجر
شايب الذراع . ح		52 سنة (X)	رئيس عمّال بشركة وطنية
لكصاري . ك		53 سنة (X)	موظف
يادي . ن	53 سنة (X)		موظفة
بلعربي . ج		55 سنة (X)	إداري
لمداني . ع		59 سنة (X)	إمام
بودغن اسطبولي		63 سنة (X)	أستاذ متقاعد
بن منصور . ع		63 سنة (X)	مهندس
باي عمر . م		64 سنة (X)	محاسب
باغلي . ع		70 سنة (X)	طبيب جراح
بودغن اسطبولي		73 سنة (X)	تاجر

عطار . ر	76 سنة (X)		ماكثة بالبيت
بن منصور . ع		78 سنة (X)	متقاعد
مرزوق . خ		85 سنة (X)	متقاعد

اتّضح لنا من خلال المقابلات أنّ العديد من العائلات التلمسانية جرّاء سياسة " الثورة الزراعيّة " تراجعت على مستوى التّصنيف الاقتصاديّ إمّا بسبب فقدانها تلك الأراضي أو بيعها لها كما سلف وأن ذكرنا، فأولت اهتماما معتبرا إمّا للتجارة أو الحرفة، ولما كان هذين الأخيرين متّسمين بالتّقلّب فقد سعت العديد من العائلات التلمسانية إلى الحرص على تدريس أبنائها قصد الحصول على منصب ذو دخل مستقرّ، وهنا بدأت بعض العائلات باتّخاذ منحى آخر حيث أولت اهتماما لقطاعات وأنشطة أخرى اقتصاديّة، ومن خلال مقابلاتنا استطعنا أن نصنّف مجال النّشاط الاقتصاديّ بعد الاستقلال لغاية يومنا هذا إلى سبعة قطاعات هي: " القطاع الدّينيّ "، " القطاع الإداريّ "، " القطاع التّجاريّ "، " القطاع العلميّ، " القطاع الحربيّ "، " القطاع العسكريّ " و " القطاع السّياسي "، والتي سنتّبع تموقع العائلات الجديد من خلالها.

تجدر الإشارة قبل الشّروع في الحديث عن التّصنيف القطاعيّ لبعض العائلات التلمسانية إلى أنّ " الثروة الرّبيعيّة " أثّرت كثيرا على تصوّرات النّاس عن العمل، لتنعكس بذلك على واقعهم الاقتصاديّ، حيث أنّ إخفاق سياسة الثورة الزراعيّة وما انجرّ عنها علاوة على ظهور البترول كعامل متحكّم في سوق الشّغل الوطنيّ دفع بالحكومة الجزائريّة إلى تبنيّ اقتصاد استهلاكيّ تتحكّم فيه أوليغارشيّة كانت من بين أسباب القضاء على فعاليّة النّشاط الاقتصاديّ الزراعيّ بتبنيها الثورة الزراعيّة الهادفة إلى القضاء على منافسة البورجوازيّات المحليّة من جهة، وسيطرتها على مقدّرات البترول وتوجيهها إلى الاستثمار المبادلاتيّ الاستهلاكيّ لصالحها من جهة أخرى، وقد استخلصنا هذه الرّؤية من المقابلات التي أجريناها، إذ قال

لنا السيّد " باغلي. ع ": " أنّ البترول كان نقمة على التّشاط الاقتصاديّ الوطنيّ عامّة ... لقد دفع النّاس إلى التّكاسل وعدم تقدير قيمة العمل الإنتاجيّ ... لقد حمل النّاس على تفضيل العمل لدى الدّولة مقابل أجر شهريّ وضمن اجتماعيّ على العمل الحرّ في التّجارة أو الحرفة ... بعض المهن الخاصّة هي الّتي صمدت في وجه هذا التّحوّل ... الطّب ... المحاماة ... ربّما المهنتان الوحيدتان ... سياسة الدّولة هي الّتي حملت الشّعب على التّكاسل ... ضربت البورجوازيّة الّتي بإمكانها الإنتاج ... لصالح ... ماذا أقول ... لا أجد المصطلح ... القيادات العسكريّة والسياسيّة الّتي تبحث عن التّحكّم في السّوق ... ضربت (البورجوازيّة) بسلبها أراضيها ... للأسف لم نسعى للتّنافسيّة في السّوق العالميّة ... إنّنا نعتاش بعائدات طاقة قابلة للتّضوب "، وفي السّياق ذاته قال لنا السيّد " ديب. س ": " ... ما حدث بـ " إسبانيا " منذ خمسة قرون تقريباً يحدث عندنا اليوم ... " إسبانيا " بعد نجاحها في " حركة الاسترداد " عمدت إلى طرد " الموريسكيّين " الّذين كانوا أساس ازدهارها الفلاحيّ ... وقد اكتشفوا الذهب والفضّة بالعالم الجديد ... لقد تكاسلوا ... إذا احتاجوا إلى مهندس يستدعون فرنسيّاً ... إذا احتاجوا إلى مشرّع يلجؤون إلى ألمانيّ أو إنجليزيّ ... يأتي هؤلاء يعملون ويتقاضون أجورهم ذهباً أو فضّة ينقلونها إلى بلدانهم حيث قامت نهضة اقتصاديّة ... الإسبان ينفقون ... الثّروات موجودة ... وحينما استقلّت بلدان أمريكا الجنوبيّة وانقطعت تلك الموارد وجد الإسبان أنفسهم في ذيل ترتيب الدّول الأوروبيّة ... نفس الشّيء عندنا ... تدمير الفلاحة باسم " الثّورة الزراعيّة " الّتي حطّمت فعاليّة البورجوازيّة المحليّة ... طبقة سياسيّة وعسكريّة تستغلّ الثّروة البتروليّة استغلالاً استهلاكيّاً فقط ... إنّنا متأخّرين مقارنة بالمغرب أو تونس حتّى لا أقول أوروبا ... انتظر ... انتظر يوم ينفذ البترول ... سنأكل الخراسانة "

لقد أدّت تلك السياسة إلى بناء خريطة نشاط اقتصاديّ جديدة لبنائها القطاعات الّتي أوردناها سابقاً، ومن خلال المعطيات الّتي تحصّلنا عليها من الاستبيان عمدنا إلى ترتيب تلك القطاعات حسب أهمّيّتها من وجهة نظر التّلمسانيّين ممثّلة في العيّنة المذكورة في الجدول السّابق، أين تحصّلنا على التّائج

جدول يوضح ترتيب القطاعات الاقتصادية حسب أهميتها لدى التلمسانيين

الاختيار	القطاع	الديني	التجاري	الحرفي	الإداري	العلمي	السياسي	العسكري
الأول	20	01	01	01	02	06	01	00
الثاني	04	05	03	00	15	02	00	00
الثالث	01	05	05	04	03	02	09	09
الرابع	03	05	04	08	02	03	04	04
الخامس	00	08	04	04	01	09	03	03
السادس	00	05	04	07	00	07	06	06
السابع	01	01	09	04	02	05	07	07

سنعمد من خلال هذا الجدول إلى قراءة طبيعة هذه الاختيارات استنادا لمعيارين، الأول هو "تعداد الاختيار ومستواه" أي أكبر تعداد للاختيار في كل مستوى من المستويات السبعة، والثاني "منحى الاختيار واستقراره" بمعنى أي اختيار يعرف توازنا على مستوى تكرارته في معظم المستويات، فأما المستوى الأول فنلاحظ بناء على أكبر تعدادات الاختيارات التراتبية التالية:

الدّينيّ (20) - العلميّ (15) - العسكريّ (09) - الإداريّ (08) - السّياسيّ (09) - (الإداريّ - السّياسيّ) (07) - الحرّيّ (09)، لتصبح بدون تكرار الإداريّ والسّياسيّ خريطة الاختيّارات كالآتي: الدّينيّ - العلميّ - العسكريّ - الإداريّ - السّياسيّ - الحرّيّ، والملاحظ أنّ الاختيّار الأوّل هو اختيّار عاطفيّ أكثر منه موضوعيّ، لذا يمكن تجاوزه كون الواقع المستفاد من المقابلات لا يحلّه بتلك المكانة فعليًا، لتصبح الاختيّارات العمليّة مفتوحة بما هو علميّ ومختتمّة بما هو حرّيّ، وما لفت انتباهنا في هذه التّراتبيّة هو كونها إذا ما استثنينا القطاع العلميّ نفس التّراتبيّة تفاضليًا في العهد العثمانيّ - مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود فاصل عميق بين ما هو إداريّ وما هو سياسيّ حينها - الأمر الذي يعكس مخيالًا ضاربا بجذوره في تاريخ الأداء الاقتصاديّ بالمنطقة، أمّا العلميّ فمفهومه تغيّر بتغيّر تقديره خلال الحقتين العثمانيّة والاستعماريّة، إذ في حين كان في العهد العثمانيّ يرتبط بالعلم الشرعيّ الدّينيّ الذي يتيح لأصحابه مناصب قليلة الأهميّة إلّا نادرًا، فإنّه في العهد الاستعماريّ أخذ طابعا آخر يرتبط بالعلوم العمليّة والتّقنيّة التي غدت وسيلة من وسائل بلوغ مناصب راقية سواء إداريًا أو سياسيًا، لذا نجد أنّه احتلّ مركزًا ممتازًا لهذا الباعث، ليصبح لدينا تصوّر عن التّراتبيّة القطاعيّة مزيج بين الموروث العثمانيّ والاستعماريّ وهذه نقطة على قدر كبير من الأهميّة.

تجدد في نفس السّياق الإشارة إلى نقطة مهمّة أخرى تتعلّق بالقطاع العسكريّ، إذ على الرّغم من كونه قطاعًا مهمًا في تراتبيّة الاختيّارات إلّا أنّ التّلمسانيّين لا يحبّذون صرف أبنائهم له إلّا قليلًا، فهو مهمّ في سلّم التّراتبيّة والتّموقع الاقتصاديّ إلّا أنّ صورته اجتماعيًا غير مرغوبة، وفي هذا السّياق نستحضر عبارة دالّة قالها لنا السيّد " ديب. س ":

« l'armée n'est pas faite pour des gens de bonnes familles ».

أمّا إذا سعينا لقراءة الجدول استنادًا للمستوى الثّاني فسنلاحظ أنّ القطاع المتّسم بالتّوازن من حيث طبيعة الاختيّار ومساره هو " القطاع التّجاريّ "، أين تنحى خياراته منحى هرميًا، يعقبه في ذلك

" القطاع السياسي " الهرمي المنحى هو الآخر، أما بقية القطاعات فإنها تأخذ مسارات متأرجحة بين الصعود والهبوط آخذة منح غير متناسقة ومستقرّة، وهذا ما يعكس لنا إسقاطا ذو دلالة عميقة، إذ نرى من خلال هذا المستوى أنّ أكثر القطاعات استقرارية هي القطاع التجاريّ الذي يعتبر قطاعا قاعديا ونظيره السياسيّ الذي يعتبر قطاعا فوقيا، وهذا يحيلنا إلى الإشارة إلى ما سبق وأن أوردناه حين حديثنا عن مدينة " تلمسان " باعتبارها مدينة " تجارية " بامتياز نظرا لطبيعة موقعها الجغرافيّ، الأمر الذي جعل منها عاصمة لدولة من أهم دول المنطقة: " الدولة الزيانية "، والذي لا زال الكثير من رواسبها يتحكّم في المخيال الجمعيّ لعائلات المنطقة باعتبارها سليله دراية ودربة سياسية، لذا فلا عجب أن نجد أنّ العديد من كبار التجار على المستوى الوطنيّ ينحدرون من هذه المدينة وكذلك الأمر بالنسبة للسياسيين، في حين تحظى القطاعات الأخرى باهتمام متباين بقدر قربها أو بعدها من هذين القطاعين، فالإداريّ والعلميّ وحتى الدينيّ مهمّة بقدر قربها من السياسيّ، والحرفيّ مهمّ بقدر ما يدرّه من أرباح تجارية، لكن الإشكال يبقى فيما يتعلّق بالعسكريّ حيث نلاحظ عزوفا كبيرا لدى هذه العائلات عن هذا القطاع رغم إقرارها بأهميته على مستوى خريطة التّموقع الاقتصاديّ خصوصا، وليس اجتماعيا كون نظرة المجتمع التلمسانيّ لأصحاب هذا القطاع نظرة سلبية عموما كما سبقت الإشارة لذلك.

هذا من حيث الحديث عن القطاعات وأهميتها التراتبية، لكن ماذا عن إسقاطاتها على أرض الواقع ؟
بعبارة أخرى من خلال معطيات الاستبيان ما هي العائلات التلمسانية التي تمثّل هذه القطاعات ؟.

الإجابة عن هذا السؤال تكمن في الأجوبة المتحصّل عليها من السؤال الثاني من الاستبيان، والتي عمدنا إلى تفرغها في الجدول التالي (لاحظ الجدول)، متحصّلين على المعطيات الآتية:

جدول تكرار توزيع انتساب العائلات التلمسانية للقطاعات الاقتصادية من خلال معطيات الاستبيان

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
11	أوبكر	8	2		1			
1	العزوني		1					
29	العشعاشي	7	1	16		5		
1	العقباني	1						
1	الغازي							1
1	آيت سليمان		1					
8	بابا أحمد				3	3		2
6	باغلي	1	1	1		2		1

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
2	بجاوي		2					
3	بخشي	1				1		1
10	بريكسي		3	4	1	2		
2	بزار			2				
2	بسطاوي		1			1		
1	بلعربي					1		
14	بلقايد	9		1	1			3
1	بن باجي			1				

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
1	بن تشك			1				
5	بن ثابت	1		1	2	1		
4	بن حبيب		1		3			
1	بن حبيش						1	
3	بن دحمان				1		2	
2	بن زاغو	1	1					
1	بن زرجب							1
3	بن سنان		1		1			1

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
1	بن سهلة					1		
4	بن شنهو		1					3
1	بن شهيدة					1		
1	بن عبد الله		1					
1	بن عمّار					1		
3	بن غبريط		1					2
1	بن قطيطة					1		
12	بن قلفاط		1	3	5	3		

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
9	بن منصور	5	1	1	2			
2	بن موسى						2	
3	بن يارو	1		1			1	
17	بن يلس	3	1	3		2	7	1
1	بندي ويس					1		
8	بنديمراد		2	2	1	1	2	
1	بو حجر			1				
5	بودغن اسطمبولي			1		1	3	

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
3	بوعبد الله	2			1			
5	بوعباد		2	2		1		
6	بوكلي حسن		1	1	2	1	1	
1	بيلامي					1		
2	تركي حساين				2			
1	تشنار						1	
3	تشيعلي	1	1	1				
3	حاج الدين	1		2				

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
3	حاج سليمان			3				
1	حاج علال		1					
1	حاجيات				1			
1	حامدي							1
1	حساين			1				
2	حفاف		2					
1	حلفاوي				1			
1	حميدو			1				

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
2	خادم					2		
4	خليل		2					2
6	دالي		1		4	1		
1	دفاق					1		
1	دمرجي				1			
10	ديب		3		7			
1	رحمون			1				
3	زرقة				1	1	1	

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
1	زروق						1	
1	زروقي		1					
1	شريف							1
12	صاري	1	1	3	4	1	1	1
1	طالب							1
2	عطار	1				1		
1	غماري	1						
1	فار الذهب		1					

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
1	فخّار	1						
3	قاراوزان					3		
8	قارة		1		6		1	
1	قاضي						1	
1	قرمالة					1		
2	قلوش				1			1
1	قهاوجي		1					
5	قوار					4		1

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
4	كازي		3	1				
1	كرزاي			1				
1	كلوغلي		1					
1	لمداني	1						
1	مالطي				1			
4	مامشاوي	4						
1	محمدي					1		
5	مدلسي		1					4

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
1	مرابط			1				
5	مرزوق	1				1	2	1
2	مزاربي			2				
3	مساهل	1					1	1
1	مسيقي			1				
9	مصالي							9
4	مصلي	1	1	1				1
1	ملياني					1		

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
1	مواطن					1		
8	هذام	1	1		4			2
1	يادي				1			

أول شيء نودّ لفت الانتباه إليه في الجدول هو مستوى التكرارات المتباينة تباينا كبيرا، لذا عمدنا جزاء ذلك إلى إعطائها دلالة تصنيفية من خلال الألوان الثلاث، أين يمثّل الأحمر العائلات الأكثر تكرارية حيث تجاوزت تكراراتها العشر مرّات، ثمّ اللون الأزرق بالنسبة للعائلات التي تكراراتها أقلّ من عشر مرّات وأكثر من خمس مرّات، ثمّ اللون البرتقاليّ فيما يتعلّق بالعائلات التي تكراراتها من خمس مرّات فما دون ذلك، ليعطينا بذلك قراءة أولية عن تموقع العائلات اقتصاديا واجتماعيا في المخيال التلمسانيّ، حيث سنركّز على العائلات في المستويين الأول والثاني، ثمّ نعرّج على المتبقية، وهنا تظهر لنا التراتبية التالية : العشعاشي (29 مرة) - بن يلس (17 مرّة) - بلقايد (14 مرّة) - بن قلفاط (12 مرّة) - صاري (12 مرّة) - أبوبكر (11 مرّة).

هذا عن المستوى الأول، والذي تتربّع قمّته عائلة " العشعاشي " التي من خلال قراءة الخانة الجدولية الخاصة بها يتّضح لنا أنّها عائلة تجارية بامتياز، وقد ظلّت محافظة على مكانتها طيلة عقود إن لم نقل قرون، وعندما بحثنا في كيفية محافظتها على مكانتها تلك من خلال مقابلة أحد وجهاء التلمسانيين المنتسبين إليها، وهو السيّد " العشعاشي. ع " حدّثنا بما يلي : " ما أعلمه هو أنّ أجدادي كانوا تجارا منذ قرون ... منذ الحقبة الأندلسية ... لأنّنا من الأندلس ... وبعد ضياع الأندلس نرح أجدادنا إلى المدن الكبرى بالمغرب والجزائر خصوصا " فاس " و " تلمسان " و " مستغانم " وحافظوا على علاقات تجارية مستمرة بينهم من خلال نقل البضائع والسلع لتبادلها في الأسواق بتلك الحواضر، أين كوّنوا ثروات كبيرة عمدوا من خلالها إلى اقتناء الأراضي واستغلال مواردها في التجارة المحلية ... أتدري كانوا يقايضون غلاتّ الأرض بالصّوف والجلود وغيرها من البضائع، وبعدها يعمدون إلى تحويلها لمنتجات حرفية يسوّقون بعضها في السّوق المحلية وبعضها يصرفونه لطلبات السّوق في مدن الغرب الجزائريّ أو " فاس " وغيرها من المدن المغربية ... فاس على وجه الخصوص، ولما كثرت أموالهم مؤلّوا الرّوايا ... بل أنشأوا زاويتهم الخاصّة بـ " فاس " ... ولدينا أخرى هنا بـ " تلمسان " وصار الفقراء (الأتباع) يتبرّعون لها بالمال والأراضي ... صارت عائلتنا ثرية جدا ... واليوم نظرا للتغيّرات

الاقتصادية على الساحة الجزائرية فإننا عمدنا إلى القطاع الصناعي ... لدينا مؤسسات صناعية في " تلمسان " تسوق سلعها حتى للخارج ... والعقارات ... نحن نستثمر في العقار ... خصوصا بعد تظاهرة " تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية " ... هناك إقبال كبير على مدينة " تلمسان " لذا أنشأنا بعض الفنادق والإقامات ... إذا أردت أن تحافظ على مكانتك اقتصاديا عليك بقراءة السوق ... هناك عائلات حصرت نشاطها في نطاق واحد تراجعت إن لم تكن قد أفلست ... نحن أبناء العشعاشي نتفاعل وتلون بألوان العرض والطلب ... لذا يقول الناس عنا " أولاد العشعاشي شاطرين ... كيشما تسوط الريح يميلوا معها " .

في سياق الحديث عن هذه العائلة دائما زدنا الحاج " بن منصور . ع " بمعلومة هامة عن هذه العائلة مفادها أن: " أبناء هذه العائلة يودعون أموالهم بالبنوك محاصصة، بمعنى أنهم يودعونها على شكل أسهم لهم في كل منها جزء معلوم من الربح ... لذا بقيت هذه العائلة دائما محافظة على موقع اقتصادي معتبر، وأزيدك شيئا مهما وهو أنه خلال العشرية السوداء أعلنت الدولة عن بيع بعض المؤسسات الصناعية المفلسة ... بالدينار الرمزي ... أي بثمان بخس فقام بعض من أفرادها باغتنام الفرصة واقتنوا تلك المؤسسات مما جنوه من أموال التجارة والودائع البنكية " .

من هنا نلاحظ أن هذه العائلة تنتهج استراتيجية الاستثمار في جهات عدة محققة دورة تكاملية لرأس المال المتزايد بمرور الوقت، لذا حافظت على تلك المكانة الاقتصادية المعتبرة.

أما عائلة " بن يلس " فكنا قد تحدثنا عنها سابقا، ولما تتبعنا مسار الفروع الأكثر شهرة منها وجدنا أنها تلك القاطنة بـ " منصورة "، وهي نفس العائلة التي كنا قد تحدثنا عن كون جدّهم استولى على الأراضي بطريقة لبقة، واستغل عائداها لصالحه وعمد إلى اقتناء أراض أخرى من ريعها والدليل على ذلك هو أن هناك فروعاً أخرى من هذه العائلة ليست ثرية أو حتى ميسورة الحال، وعندما قمنا بإجراء مقابلة مع أحدهم - وهو السيد " بن يلس . ع " - حدثنا عن الأمر بقوله: " ليس كل

أفراد عائلة " بن يّلس " في نفس المستوى الاقتصاديّ ... أقول بصراحة بعضهم معوّز ... وبعضهم ثريّ ... أشهرهم أبناء وأحفاد الشّيخ " بن يّلس " الذي ارتحل لـ " دمشق " سنة 1911 م، وأحفاده اليوم بالجزائر ... يشتغلون في وظائف حكوميّة عاديّة ... أمّا أحفاده من ابنته فهم أبناء العشعاشي ... وهم أثرياء ... أثرياء جدّا ومن كبار التّجار والصّناعيّين " .

أمّا في سياق الكلام عن عائلة " بلقايد " فقد حدّثنا السيّد " بن عبد الله . ج " عنها قائلاً :
" ... هي من العائلات الكبرى بمدينة " تلمسان " ... خصوصاً أصحاب الزّاوية البلقايدية ... أعرف صاحب تلك الزّاوية " الحاجّ عبد اللّطيف بلقايد " ... لم تكن لديهم في الأصل زاوية ... الزّاوية التي أسّسها والدهم كانت من تمويل ابن خالته " العشعاشي " ... وقد نشأ بينهم بعد ذلك صراع ... واليوم هم ينشطون بـ " وهران " ، وازدادت شهرتهم ووجاهتهم بعد تمويل الرّئيس لزوايتهم بمال معتبر .
وهل كلّ أفراد هذه العائلة في نفس المقام ؟

لا... لا... لا، طبعا هناك الغنيّ منهم والمتوسّط وحتىّ الفقير ... نعرفهم، لكن هذا الفرع هو الذي زاد هذه العائلة شهرة، وأقول لك بصراحة هم أيضا كانوا بسطاء لولا تمويل أبناء " العشعاشي " لهم ، " العشعاشي " منذ القدم أثرياء أمّا هم فلا " .

وإذا ما عرّجنا للحديث عن عائلة " بن قلفاظ " فهي الوحيدة من بين العائلات المذكورة التي يقرن اسمها في الحديث باسم عائلة " العشعاشي " ، وهي من العائلات الثريّة عموماً بأغلب فروعها مثلها في ذلك مثل عائلة " العشعاشي " ، وعنّها قد حدّثنا السيّد " بن دحمان . س " : " عندما تذكر هذه العائلة فإنّك تتحدّث عن إحدى العائلات الوجيّهة بهذه المدينة ... عائلة جلّ من عرفتهم وأعرفهم من أبنائها من كبار التّجار ... قديماً وإلى غاية الثمانينات من القرن المنصرم كان الكثير من أفرادها يشتغلون في الحرف التجاريّة النّبيلة مثل الصّياعة وحيّاكة المنسوج الحرّ وتطريز الجلود والنّقش

على التّحاس ... هذه الحرف كانت ذات دخل معتبر ... علاوة على ما عندهم من ممتلكات وأراض كثيرة ... طبعا أثناء الثّورة الرّاعيّة أخذت منهم بعض تلك الأراضي لكن لكونهم كانوا تجّارا كبارا فإنّهم سرعان ما استعادوا ما فقدوه في عهد " الشّادلي " بشراء أراض أخرى، بعضها بالدينار الرّمزي... لما اندلعت العشريّة السّوداء لم يتوقّفوا عن التّنقل بتجارّاتهم رغم الهول ... حينها ازداد ثرائهم ... واليوم لا زالوا يمتنون التّجارة رغم اندثار حرف أجدادهم ... الكثيرون ممّن أعرفهم من هذه العائلة توجّهوا للمقاولاتيّة والصّنائع المتعلّقة بالبنى التّحتيّة ... أو كراء العقار وقطاع الخدمات.

أودّ أن أسألك إن كانت لديهم مصاهرة مع عائلة " العشعاشي " ؟

ربّما ... من أعرفهم أنا مصاهرين خصوصا عائلة " بن منصور " و " بن حبيب " ... طبعا لديهم مصاهرات مع عائلات أخرى ... ربّما لديهم مصاهرات مع عائلة " العشعاشي " ... لكن ليست علامة خصوصيّة مثلما هو الأمر بين " العشعاشي " و " بن يّلس " أو " العشعاشي " و " صاري " ... طبعا هناك بعض العائلات متداخلة تداخلا كبيرا بالمصاهرات ... لكن في حالة هاتين العائلتين لا أعرف مثل هذا التّداخل ... ربّما حالات فرديّة قليلة .

وإذا ما تكلمنا عن عائلة " صاري " فإنّها العائلة الوحيدة التي تشكّل استثناء بجدول القطاعات، حيث أنّها الوحيدة التي ورد ذكرناها بكافة القطاعات، وهي من العائلات الثّريّة والوجيهة بمدينة " تلمسان " بشهادة كافّة من أجرينا معهم المقابلات، إذ ذكر لنا بخصوصها السيّد " بن قلة . ف " أنّها: " من كبريات العائلات التّلمسانيّة وأكثرها تنقّذا في الحياة الاجتماعيّة بهذا المجتمع، أبنائهم وبناتهم جلّهم ذوي مستوى علميّ راق ويشغلون مناصب حسّاسة ومعتبرة في مختلف القطاعات، وحتّى الخوّاص منهم ذوي ثقافة ومستوى معتبر، فهي من بين العائلات التي لها باع في مختلف المجالات، أنا أعرف الكثير من الإداريّين منها، كذلك أساتذة جامعيّين ذوي كفاءة مهنيّة معتبرة ... أطباء، قضاة ... عائلة كبيرة ... في تلمسان ... وهران، وحتّى الجزائر العاصمة ... في القطاع الصّناعيّ عندنا بمدينة

" تلمسان " أذكر لك " صاري " صاحب مصنع الأنايب البلاستيكية بالمنطقة الصناعيّة ... في الطّب عائلة " صاري علي " التي تمتلك عيادة طبيّة خاصّة ... جلّهم أثرياء وذوي نفوذ ... حتّى الدّينيّ ... منهم عائلة " حاجّ الدّين " التي هي فرع من هذه العائلة أصحاب الزّاوية " اليلسيّة " اليوم، والتي يرضى مصالحتها الرّئيس " بوتفليقة " بنفسه، ضف إلى ذلك مصاهراتهم مع كبريات العائلات التّلمسانيّة مثل عائلة " العشعاشي " و " بن يّلس " و " باغلي " ... وهو ما يزيد من نفوذها ... عائلة وجيهة بامتياز هذا ما أستطيع أن أقوله عنها " .

أمّا عائلات المستوى الثّاني فهي كالآتي : بابا أحمد (08 مرّات)، باغلي (06 مرّات)، بريكسي (10 مرّات)، بن منصور (09 مرّات)، بنديمراد (08 مرّات)، بوكلي حسن (06 مرّات)، دالي (06 مرّات)، ديب (10 مرّات)، قارة (08 مرّات)، مصالي (09 مرّات)، هدّام (06 مرّات) .

أول ما يلاحظ عن هذه العائلات أنّ خمسا منها يغلب عليها الانتماء للقطاع العلميّ، وهي تراتبيّا عائلة " ديب " ثمّ " قارة " ثمّ " دالي " ثمّ " هدّام " ثمّ " بابا أحمد "، وبعدها لدينا عائلتين ذكرتا بدرجة أقلّ فيما يرتبط بانتمائهما للقطاع العلميّ حيث تكرر إيراد ذكرهما في هذا القطاع مرّتين، وهما كلّ من عائلة " بوكلي حسن " و " بن منصور "، وبعدهما من حيث الارتباط بهذا القطاع لدينا عائليتي " بريكسي " و " بنديمراد "، لتبقى لدينا عائلتين لم يرتبط لقبهما بهذا القطاع قطعا وهما كلّ من عائلة " باغلي " و " مصالي " .

أمّا فيما يخصّ عائلة " ديب " فهي مشتهرة في الوسط التّلمسانيّ بكونها عائلة علميّة نظرا لكون العديد من المنتسبين إليها إمّا أطباء أو أساتذة أو مشغولين بمهن تحتاج لتكوين علميّ معتبر، حيث تمثّل هذه العائلة بامتياز الأنتلجسيا التّلمسانيّة حسب تعبير السيّد " بغدادلي . ن "، أمّا إن تطرّقنا للكلام عن عائلة " قارة " فهي الأخرى تصنّف في عداد العائلات العلميّة نظرا لكون الكثير من أطباء

" تلمسان " ينحدرون منها، حيث حدثتنا بخصوصها السيّدة " كلاش . ص " قائلة : " ... عائلة " قارة " التلمسانية تنقسم لتسعة فروع أشهرها " قارة مصطفى " التي منها الكثير من الأطباء ... طبعا حتى الفروع الأخرى منها العديد من ذوي التكوين العلميّ المعتبر لكن " قارة مصطفى " فاقت سائر تلك الفروع ... لقد كان أجدادهم فلاّحين يمتلكون الكثير من الأراضي، لكنّ أبنائهم درسوا بجدّ وتحولوا إلى إطارات في الدّولة أو إطارات خاصّة وبرعوا خصوصا في الطّب ... الطّب الذي كان له منزلة خاصّة لدى التلمسانيين باعتبار أنّه رمز للعلم والمكانة الاجتماعيّة المعتبرة في الوقت ذاته ."

وإذا ما تطرّقنا للكلام عن عائلة " دالي " فهي الأخرى تتكوّن من عدّة فروع أكثرها شهرة بمدينة " تلمسان " هي عائلة " دالي يوسف "، و أكثر الأطباء منها، أمّا الفروع الأخرى فالغالب عليها الحرف أو الإدارة، والطّباة في هذه العائلة عريقة، إذ صرّح لنا السيّد " بن منصور . ع " بهذا الصّدّد : " لقد اشتهرت هذه العائلة ... عائلة " دالي " بالتطبيب منذ أواخر العهد العثمانيّ ... لقد قرأت في أحد أعداد " المجلّة الإفريقيّة " أنّه كان هناك طبيب في أواخر العهد العثمانيّ وأنّ ابنه هو الآخر كان طبيبا ثمّ حفيده عمل طبيبا بالجيش الفرنسيّ بقلعة " المشور " عندما حوّلت لشكنة عسكريّة ... لا عجب إن كان العديد من كبار الأطباء اليوم بمدينتنا من هذه العائلة ."

أيّ فروعها قرأت عنه ؟

كلّ ما ذكر في ذلك المقال هو لقب " دالي " فقط ... دون تحديد فرعها ... لكن الغالب اليوم أنّ الطّب في عائلة " دالي يوسف " ."

أمّا عائلة " هدام " فهي من العائلات العلميّة بالمدينة، وأكثر بنيتها من العاملين في القطاع التّربويّ، غير أنّ هناك منهم من بلغ شأوا بعيدا في المجال العلميّ، حيث حدثتنا عنهم السيّدة " لمداني . ن " بقولها : " عائلة محافظة إلى جانب كونها عائلة نوابغ ... كلّ من أعرفهم من هذه العائلة لديهم شهادات عليا ... رجالا ونساء ... وأكثرهم شهرة هو " هدام أنور " صاحب الدّكتوراه في الفيزياء النوويّة الذي

كان منحرفا في صفوف " الفيس " وبعد الاضطرابات التي شهدتها البلاد في أوليات العشريّة السّوداء غادر الجزائر ... غادر إلى ألمانيا ... ثمّ ... ثمّ ... إلى أمريكا ... كذلك ابن عمّ له كان وزيرا ... أظنّ في العهدة الأولى للرئيس " بوتفليقة "، المهّمّ عندما تقول عائلة " هدام " فإنّك تقول العلم والالتزام ".

وفيما يرتبط بعائلة " بابا أحمد " فهي الأخرى مشهورة بميولها للقطاع العلميّ، لكنّ ذلك ليس بدرجة العائلات السّابقة، إذ هناك الكثير من المنتسبين إليها يشتغلون في التّجارة والفلاحة لغاية يومنا هذا، وعن هذه العائلة حدّثنا السيّد " بن قطيطة . م " قائلا : " عائلة من كبريات العائلات التّلمسانيّة ... أجدادهم كانوا فلاّحين وحرفيّين ... الأبناء درسوا وتحصّلوا على مناصب مختلفة في مختلف قطاعات ومؤسّسات الدّولة ... لكنّ بعضهم لا زال فلاّحا ليومنا هذا ... عائلة محافظة لا يجب أبنائها البهرجة ... يعملون بجدّ أينما كانوا ... وبعضهم له تعلّق وانتساب للطّرق والزّوايا بمدينة " تلمسان " ... العديد منهم ارتحل إلى " وهران " أو " الجزائر العاصمة " للعمل والشّغل هناك " .

أمّا عائلة " بوكلي حسن " فهم حسب ما أورده لنا السيّد " بن عبد الله . ج " : " عائلة عريقة ... يمتّهن أغلب أبنائها التّجارة ... تجارة بسيطة ... محلاتّ عاديّة ... بعضهم معلّمين ... ليست مشهورة في المجال العلميّ شهرة عائلات أخرى مثل " ديب " أو " بن زاغو " أو " قارة " .

وعند حديثنا عن عائلة " بن منصور " مع السيّدة " بن منصور . ل " قالت لنا: " عائلتنا تعتبر من بين أقدم العائلات بهذه المدينة ... " نحن شرفة " من سلالة سيّدنا النّبّيّ صلّى الله عليه وسلّم ... منذ القديم كان أجدادنا علماء وفقهاء ... منهم سيدي " عبد الله بن منصور " و سيدي " محمد بن عليّ " وسيدي " جابر " ... وكانت لديهم الأملاك والأراضي ... في العهد الفرنسيّ كان أغلبهم فلاّحين ... واليوم تغيّرت الأمور ... الكبار منهم لا زالوا يزاولون الفلاحة ... أولادهم بعضهم تجار ...

البعض أطباء ومعلمين وأساتذة في الجامعات ... ليس في الجزائر فقط بل حتى في الخارج ... في فرنسا ... كندا ... إننا حريصون على تعليم أبنائنا وبناتنا "

وفيما يتصل بعائلة " بريكسي " فهي من العائلات الكبيرة بمدينة " تلمسان " وعننا حدّثنا السيّد " بريكسي رقيق . د " قائلا: " هذه العائلة تعتبر من أعيان مدينة " تلمسان " ... لديهم الكثير من الأراضي ... كان أجدادنا فلاّحين واليوم جلّ من أعرفهم من أولادهم أو أولاد عمومتهم أو غيرهم ممّن ينتمون لهذه العائلة بمختلف فروعها ... جلّهم تجّار ... أو أصحاب ورشات صناعيّة أو مصانع ... بـ " تلمسان " وخصوصا بـ " وهران " ... أعرف البعض منهم أساتذة جامعيّين في العلوم الدّقيقة خصوصا، ومن المشهورين في " تلمسان " جرّاح العيون " بريكسي شكيب " الذي زاول دراسته بـ " اليابان " واليوم لديه عيادة خاصّة بمنطقة " الحوض الكبير " ... ويقصده المرضى من كافّة الغرب الجزائريّ ... وآخر طبيب أمراض النّساء والتّوليد... لكن الطّابع الغالب على أولاد " بريكسي " عموما هو التّجارة ... تجارة الخردوات ... تجارة السيّارات، تجارة الزّراعي ... الملابس التّقليديّة ... وغيرها ... والجدول الذي أطلعتني عليه هو إسقاط لآراء شخصيّة ... أحدهم يعرف شخصا ما وغيره كذلك ... لكن العائلة لا يعرفها بعمق إلّا بنبيها ... أنا من أبناء " بريكسي " وأقول لك ... أغلبهم يمتنون التّجارة "

أمّا عن عائلة " بنديمراد " فقد حدّثنا السيّد " مرادي . ز " قائلة: " عائلتنا بفروعها كبيرة ... فيها الأغنياء ... بل الأثرياء ... وفيها البسطاء إن لم نقل فقراء ... يشتغلون في عدّة أعمال ... منهم الأطباء والصّيادلة ... منهم المقاولين، أصحاب الشّركات، الموظّفين الحكوميين، المعلمين، الأساتذة الجامعيّين ... منهم الميكانيكيّين، التّجار ... منهم عمّال بأجرة يوميّة ... فيهم كما يقال عندنا: " من كلّ حشيشة ريشة " ... جدودنا كانوا فلاّحين وأئمّة ... سوق العمل آنذاك كانت غير ما هي عليه اليوم ... اليوم تجدهم في مختلف القطاعات "

أمّا عائلة " باغلي " فالطّابع الغالب عليها هو الاشتغال بالتّجارة، حيث أورد لنا السيّد " باغلي . س " : " عائلتنا مشتهرة بممارسة التّجارة منذ القدم ... يقال منذ العهد الموحّديّ ... صحيح كان هناك منهم من امتهن حرفا أخرى، لكن إذا بحثت في هذه العائلة ستجد أنّ النّشاط التّجاريّ هو الغالب عليها ... اليوم فيهم بعض الأطبّاء والإداريّين ... لكنهم قليلون مقارنة بالتّجار ... كان أجدادنا في العهد الفرنسيّ يزاولون الفلاحة ... لأنّ القطاع التّجاريّ بمعناه الحقيقيّ كان محتكرا من قبل الكولون ... اليوم تغيّرت المعطيات ... التّجارة أصبحت الشّرّيان الرّئيسي لنشاط عائلتنا ولا أقصد بعائلتنا عائليّ فقط بل العديد من أولاد باغلي " .

أمّا عائلة " مصالي " فالظّاهر أنّ الشّخصيّة الوطنيّة " مصالي الحاج "، والتي لها أثر عميق في الوجدان التّلمسانيّ هي التي حملت المستبينين على اختيار هذه الشّخصيّة لتصبح ممثّلة لهذه العائلة الصّغيرة التّعداد في حقيقة الأمر بمدينة " تلمسان "، وعليه فهذا الاختيار لا يمكن اعتماده في التّصنيف لوضوح السّبب الباعث عليه، حيث لعب الرّأسمال الرّمزي لشخصيّة " مصالي الحاج " * بزخمه في توجيه ذلك الخيار .

* **مصالي الحاج**: ولد سنة 1898 م بمدينة " تلمسان " لعائلة بسيطة (كان جدّه لأمه قاضيا)، وفي سنّ مبكرة استدعي للخدمة العسكريّة بفرنسا غقب نهاية الحرب العالميّة الأولى، ثمّ بعدها اشتغل هناك كعامل بسيط، وقد كان متأثرا بالظّروف السياسيّة في عهده منها " الثّورة الكماليّة "، حرب " الرّيف " وثورة " جبل الدّروز " بسوريا. ابتداء من سنة 1926 م - 1927 م برز كأحد أهمّ قيادات حزب " نجم شمال إفريقيا " حيث عين منذ تأسيسه أمينا عاما له، ليترأسه بعدها بقليل، والذي تمّ حلّه سنة 1929 م، وقد تمّ إعادة نشاطه سنة 1933 م تحت مسمّى آخر حيث تمّ حلّه مرّة أخرى سنة 1934 م، ليعود للنّشاط مجددا سنة 1935 م تحت مسمّى " الاتّحاد الوطنيّ لمسلمي شمال إفريقيا ". لجأ إلى " جنيف " بضعة أشهر (سنة 1935 م - 1936 م) حيث عمّق من توجّهاته العربيّة - الإسلاميّة باحتكاكه بالفكر " شكيب أرسلان " الذي كان يشرف من هذه المدينة على جريدة " الأمتة العربيّة " .

وفيما يرتبط بالعائلات المتبقية فقد كانت الخيارات مبنية على تقديرات ظرفية كون من يختار يعرف شخصا من تلك العائلات أو غيرها، وهي في معظمها تعكس النجاح الفردي لشخص من عائلة ما وليس كل أفراد العائلة وهي قاعدة موجودة بكلّ العائلات الواردة في الجدول دون استثناء، لكن بعض تلك العائلات نسبة النجاح فيها في مجال ما ذات تواتر كبير فتكون بذلك علامة تخرج بها عن تلك القاعدة لتصبح بذلك المعايير المغايرة لتلك العلامة الفارقة دالة على الاستثناء، وعليه فالقاعدة في أولاد " العشعاشي " مثلا هي اشتغالهم بالتجارة، وبالتالي يصبح استثناء أن تجد منهم محاميا مثلا، في حين أنّ عائلات أخرى فيها تنوع حادّ في مهن المنتسبين إليها وبالتالي يصبح من الصّعب إدراجها في قطاع محدّد وهو حال بقية العائلات التي لم نخض فيها بالتفصيل.

وبالحديث عن هذه العائلات إجمالا فإنّ هناك هزة اجتماعية واقتصادية أخرى كان لها تأثير عميق في تموقعها الاقتصادي - الاجتماعي والتي هي " العشرية السوداء "، حيث أنّ هناك إجماعا في الخطاب العامي على كونها كانت فترة ذات تأثير سلبي عميق ومتعدّد الأبعاد على هذه العائلات، ليس فقط

← وفي 02 أوت 1936 م شارك في " المؤتمر الإسلامي " بـ " بلكور " أين انتقد بشدّة مشروع " بلوم - فيوليت "، وهذا ما مثّل بداية ترسخ تياره في الوطن، والذي هيمن على المشهد السياسي بالجزائر لغاية ظهور " الأفلان "، وقد أعقب ذلك حلّ حزبه السياسي في جانفي سنة 1937 م، وفي مارس من نفس السنة أسّس " حزب الشعب الجزائري " الذي حلّ في سبتمبر سنة 1939 م، ليودع بعدها السّجن ويتمّ نقله من سجن لآخر إلى غاية الإفراج عنه سنة 1946 م أين أسّس حزب " انتصار الحريّات الديمقراطيّة "، وفي سنة 1952 م قام بجولة قادت للعديد من ولايات الوطن وحركت الشّعور الوطني بالأوساط الشعبيّة، الأمر الذي دفع السلطات الفرنسيّة إلى نفيه إلى فرنسا ووضعته تحت الإقامة الجبريّة، ليحدث خلال ذلك انشقاق داخل الحزب ويظهر للعلن، كلّ ذلك وهو بالإقامة الجبريّة إلى غاية الإفراج عنه بموجب " اتّفاقيات إيفيان "، أين أفل نجمه حينها. وقد توفّي سنة 1974 م ودفن بمقبرة " سيدي السنوسي " بمدينة " تلمسان " .

- " معجم ماضي الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية 1962 م "، مؤلّف جماعيّ تحت إشراف البروفيسور: رمعون حسان، طبع لصالح " الكراسك " من طرف المؤسسة الوطنيّة للفنون المطبعية: الرّعاية - الجزائر، بدون طبعة، 2015 م، ص 364 - 368 بتصرّف.

في معطياته الظرفية آنذاك بل حتى عقب ذلك، حيث أنّ ما ترتّب عنه من تأثيرات كان أعمق بكثير من تأثيرات الاستعمار أو الثورة أو حتى السياسة الاشتراكية للدولة عقب الاستقلال، وقد اتّضحت لنا معالم تلك التأثيرات من خلال المقابلات، أين أمكننا تقسيمها من خلال طبيعة محتواها إلى صنفين الأوّل تأثيرات ظرفية مباشرة والأخرى مستمرة جاءت كنتيجة وامتداد لسابقتها.

بعد الاستقلال بدأ أبناء العائلات التلمسانية بالتخلّي عن النشاط الفلاحيّ تدريجيّاً - إلّا قليل منهم - والاشتغال إمّا في مؤسّسات الدولة أو في التجارة أو مهن حرّة غير مكلفة من حيث الجهد والوقت كالتّطبّ مثلاً، وقد عمّق من حدّة ذلك نزقيّة القرارات السياسيّة ومزاجيّتها فيما يتّصل بالقطاع الاقتصاديّ الذي أصبحت فيه الملكيّة الفلاحيّة خاضعة للقرارات الفوقيّة، فكان أن احترفت العديد من العائلات الكبرى التجارة فأدّى ذلك إلى تراكم رؤوس المال لديها، لكنّ العشريّة السوداء غيرت بعمق قوانين اللعبة، وهذا ما يستشفّ من خلال مقاطع دالّة من العديد من المقابلات، منها ما أورده السيّد " بن حجيّ. ح " أين يقول : " كانت هناك بعض الحرف المتعلّقة بالتسويق التجاريّ جنى منها في السبعينيّات والثمانينيّات المشتغلون بها أموالاً معتبرة ... مثل الحايك والمنسوج والقفطان والنّقش على النّحاس ... كانوا يأخذون سلعهم لبيعها في المدن الأخرى خصوصاً الكبرى ... وكانت مربحة لكثرة الطلب عليها ... وقد عمدت عائلات جزاء عائداًها إلى فتح ورشات عمل كبيرة نوعاً ما ... ولكن الأمور بدأت تتغيّر منذ 1986 م مع الأزمة الماليّة آنذاك والتي انفجرت انعكاساًها ابتداءً من أكتوبر 1988 م ... وبعدها بقليل حدثت قلاقل سياسيّة ... الفيس ... إلغاء نتائج الاقتراع ... الفتنة ... الفتنة ... ودخلنا نفق الإرهاب ... فانعكس ذلك بالدرّجة الأولى على تنقّلات التّجار وبالتالي على كافّة المنظومة الإنتاجيّة ... بعض العائلات أغلقت ورشاتها ... على العموم تراجعت عائداً التّجار ... بعض العائلات حينها أفلست أو وصلت حافة الإفلاس ... عائلة " بسطاوي " صاحب صناعة البطّانيّات، " العكرمي " الذي كان مشهوراً بمحلّاته لبيع الخردوات ولوازم البناء وغيرهم ... المهمّ تراجعت التجارة عموماً، وفي نفس السّياق حدّثتنا السيّدة " لمداني. ن " قائلة: " الإرهاب

تسبب في نكسة اقتصادية حادة في " تلمسان " ... في الجزائر كلها ... في " تلمسان " كان وسط المدينة القلب النابض للحركة التجارية ... حينما استفحل الإرهاب أصبحوا يغلقون محلاتهم على الساعة الرابعة مساء ... كان الإرهابيون يقولون " النهار ليكم واللّيل لنا " ... كان الخوف ... تخيل هذا في وسط المدينة فما بالك خارجها ... من كان يجرأ على الذهاب لبيع سلعته في أماكن أخرى؟ ... الذي يريد الموت هو من يفعل ذلك ... لذا أحجم التجار عن التنقل للمبادلات ... وعائلات كثيرة تفهقرت تجارتها ... المهم كل التجار عانوا من تلك الوضعية ... ، وهذا نفسه ما نستشقه من قول السيّد " بسطاوي . ن " في السياق ذاته، أين حدثنا عن الأوضاع آنذاك بقوله : " لقد كانت فترة عصبية ... قلّ فيها التنقل من مكان لآخر ... تراجع التجارة بشكل حادّ ... حتى كبار التجار عانوا من تلك الأزمة ... منهم أولاد " بوحجر " ... أولاد " العكرمي " ... من أيضا ؟ ... عائلتنا كذلك ... زد ... من ؟ ... من ؟ ... أولاد " باغلي " ... " دويدي " ... " بن سنان " ... وغيرهم كثير كون العديد من العائلات كان معظم أفرادها يمتنون التجارة ... الإرهاب كان عاملا في تراجع الكثير من العائلات التلمسانية اقتصاديا ."

بالمقابل من ذلك فإنّ مقابلات أخرى لم تمنحنا صورة سلبية قائمة مطلقة عن تلك المرحلة، بل استخلصنا منها جانبا آخر مهمّ يصبّ في خانة الصعود الاقتصاديّ أي تسامي التصنيف مثلما صبّت التصريحات السابقة في خانة النزول الاقتصاديّ أو زحزحة التصنيف، ومن ذلك ما أورده لنا السيّد " بارودي . م " بقوله : " صحيح أنّ العشريّة السوداء كان لها تأثيرات سلبية إجمالا ... لكن ... لكن ... هناك ما وافته الحظوظ حينها ... ذلك لأنّ الكثير من المصانع ومؤسّسات الدولة أعلنت إفلاسها في تلك الحقبة ... وإن كانت حقيقة الأمور هي أنّ الدولة قد عمدت إلى التخلي عن الاقتصاد الاشتراكيّ سعيا منها للتوجه إلى الرأسمالية ... حينها كان لزاما على الدولة أن تتخلّص من تبعات الاشتراكية ممثلة في المصانع والمؤسّسات التي كانت تحمل طابعا شعبويّا ... لذا كان إعلان إفلاسها هو الحلّ الأنسب للتخلّص منها لصالح الرأسمال ... وقد كانت هناك العديد من العائلات التي كان لها

رؤوس أموال خوّلتها شراء تلك المصانع ... خصوصا وأنها بيعت بأثمان بخسة ... فاعتنم البعض تلك الفرصة واقتنوها ... يكفي أن تذهب إلى المنطقة الصناعيّة بـ " شتوان " لترى فيها لافتات تحمل أسماء المالكين الخاصين منهم على سبيل المثال " كلوغلي "، " العشعاشي "، " بلعربي "، " قهواجي "، " مزاربي "، " بالي " وغيرهم "، كذلك في السياق ذاته صرّح لنا السيّد " قرموني . ر " قائلا : " خلال فترة الهول تلك عمد الكثيرون من القاطنين خارج المدينة إلى بيع أراضيهم وممتلكاتهم بغرض السكنى في المدينة بحثا عن الأمن ... لقد باعوها بأثمان ضئيلة جرّاء ضيق الوقت والحاجة ... طبعا مصائب قوم عند قوم فوائد ... هناك من اغتنم تلك الفرص واشترى أراض وممتلكات كبيرة حينها ... أذكر أنّ أحد أبناء " إينال " قال لي حينها: " ما أخذوه منا مجّانا في عهد " بومدين " عاد إلينا بالكاد مجّانا "، والعديد من العائلات التلمسانيّة حينها انتهزت تلك الفرص ... " بريكسي "، " غماري " ... كانت فرصة لا تعوّض "، هذا علاوة على تصريح السيّدة " بن عمّار . ل " التي حدّثتنا عن الأمور حينها بقولها : " عمّت الفوضى ... وللфوضى أصحابها ... هناك من يعمل جيّدا في الفوضى ... باعت الدّولة المصانع بالدّينار الرّمزيّ فافتناها أصحاب الودائع البنكيّة من كبار التّجار ... كما يقول المثل : " من حَيّيتو بجرّلو " ... والأراضي ... التي بيعت بأثمان بخسة أو هجرها أصحابها فاستحوذ عليها أصحاب المال بدعوى استعادة ممتلكاتهم التي أخذتها الدّولة في العهد الاشتراكيّ ... حينها ظهرت للعلن بعض الأسماء ... كلّ وصل لتحقيق ما حقّقه بطريقته الخاصّة ... " العشعاشي "، " بريكسي "، " بلقايد "، " قهواجي " ... لقد واتتهم الفرصة فاستغلّوها كما يجب ."

من هنا نلاحظ أنّ الفترات الحرجة شكّلت دائما نقطة تحوّل في إطار سلّم التّموقع الاقتصاديّ، غير أنّ العشريّة السّوداء كان تأثيرها جدّ عميق مقارنة بما سبقها من الرّجّات الاجتماعيّة، فرغم استفادة البعض من الطّروف الحرجة التي كانت تعيشها البلاد آنذاك، إلّا أنّ نتائجها البعديّة كانت وخيمة على المجتمع التلمسانيّ، فقد تسبّبت تلك الأزمة في نزوح عدد كبير من ساكنة الأرياف للمدينة، الأمر الذي

للمدينة، الأمر الذي أدى إلى تمزيق نسيجها الاجتماعيّ الأصيل، وقد أدى ذلك إلى ظهور صراعٍ حادّ بين السّاكنة المحليّة والوافدين وهو الصّراع الذي عبّر عنه ابن خلدون بالتّنافس بين قيم المدنيّة وقيم البداوة المختلفتان اختلافا عميقا، وهو نفس ما نلمسه من خلال العديد من المقابلات حيث حدّثنا في هذا السّياق السيّد " مرزوق . ح " قائلا : " لقد تسبّب الإرهاب في نزوح الكثيرين من الرّيف إلى المدينة ... ليس الرّيف التّلمسانيّ فقط بل حتّى من مناطق أخرى ... غليزان ... عين الدّفلى ... تيارت ... المهّم هؤلاء الوافدين جاؤوا وجلبوا معهم الفكر العروشيّ ... يحصل على وظيفة وبعدها يستدعي أقربائه ومعارفة ليوظّفهم في مناصب ليست من حقّهم ... وابن البلد لم يعد يحصل على وظيفة في مدينته ... والأكثر من ذلك تحسّ وكأهمّ يستهدفون تخريب " تلمسان " ... وسلوكاتهم وكلامهم يدلّ على أنّهم حاقدون على الحضر كما يقولون ... وكأهمّ مصداق للمثل القائل " جاوا من تافنا وركبوا على كتافنا " ، وفي السّياق ذاته حدّثتنا السيّدة " قرموني . ز " قائلة : " ... جاؤوا واستولوا على المناصب وصاروا يوظّفون بني عمومتهم ... والأجدر بالمنصب لا يجده في مدينته ... حتّى الحرف البسيطة صاروا يوظّفون فيها أقاربهم ... الخبّازين ... تجارة الأواني ... وعندما تقول له تلمسانيّ ... خاصّة إذا كانت هيئتك تدلّ على ذلك ... تجده ... تجده ينظر لك بشزر وحقّد ... الذي لا يحبّ تلمسان وأهلها عليه أن يرحل ... هه ... " ياكلو الغلّة ويسبّوا الملّة " ... أولادنا تشتتوا في الولايات الأخرى بحثا عن العمل وهم هنا يتنعمون بموارد مدينتنا ... الله يرحم من قال : " تلمسان يجي نهار يدخلوها صحاب العمود ويخرجوا منها صحاب الأرمود " ... واليوم هي حقيقة واقعة ... ابتلعها الغليزانيون ... والتياريون ... وزدنا من بعدهم الشّاويّة ... " ، أيضا في الإطار ذاته حدّثنا السيّد " قهواجي . ح " قائلا : " كانت الأمور في مدينة " تلمسان " إلى غاية أواخر الثّمانيّات ذات حياة اجتماعيّة متناغمة وهادئة ... كانت التّربيّة والحياء ... الإرهاب جلب لها الخراب ... دخلها كلّ من هبّ ودبّ ... والمناصب صارت بأيديهم وصاروا يحابون بها أقاربهم ومعارفهم ... وبعدها بالرّشوة ... اليوم صار ابن البلد لا يحصل على منصب فيها إلّا بشقّ الأنفس ... لم يكن هذا معهودا بها ...

واليوم صارت علامة امتيَّاز بهذه المدينة ... والتَّجارة كذلك ... أناس أكل آباؤهم مقدّرات الدّولة وجاء أبنائهم بتلك الأموال ليستثمروها في " تلمسان " فانتكست تجارة تجّارها الصّغار ... إلّا ما كان من قلة من كبار تجّارها ... لقد صار اقتصادها في مجمله بأيّد أناس لا يعرفون النّزاهة ... طبعاً ليس كلّهم حتّى لا نكون محجّفين بحقّ الأختيار ... في كلّ مكان يوجد الطّيّب والخبيث ... لكن حقيقةً جلّ من وفدوا " تلمسان " أضروا بها وبأهلها ... لقد بتنا أحياناً نستجديهم مناصب من حقّ أبنائنا ... حتّى أنّ العديد المعلّمين من " البراويّة " عندما يعرفون أنّ الطّفل من عائلة تلمسانيّة عريقة يحاولون تحطيم مساره الدّراسيّ ... لقد صرنا معهم في صراع من أجل البقاء ... كأننا أعداء لهم ... واليوم التلمسانيّون لم يعدوا كما كانوا ... لقد تراجعوا جرّاء ذلك اقتصاديًّا واجتماعيًّا ... "

عموماً من خلال المقابلات التي أجريناها تبين لنا أنّ المؤشّر الديمغرافيّ المتمثّل في ازدياد تعداد ساكنة المدينة وجوارها القريب، وطبيعة الانتماء الثقافيّ بممارساته المغايرة لقيم المدينة السابقة قد أثر بعمق على الواقع الاقتصاديّ للعديد من العائلات التلمسانيّة، إذ الأمر ليس مقتصرًا على تقلص نسبة الحصول على فرص عمل وحسب، بل تعدّى الأمر ذلك ليمسّ أحياناً الملكية الخاصّة فكثير من الوافدين عمدوا إلى الاستيلاء على ممتلكات بعض العائلات بالقوّة في إطار غياب قوّة الرّدع القانونيّة الضامنة لحقوق الملكية تلك، وهذا وغيره من المؤشّرات الدّالة على عدم الرّضا عمّا آلت إليه أوضاع هذه المدينة نلمسه في الكثير من المقابلات، وقد اقتصرنا على المقاطع السابقة كعيّنات دالة على ذلك، وسوف نعمد إلى تحليل كلّ ما ورد في هذا الفصل في سياق مقارنتنا لمعطياته بمعطيات نظيره الذي سنعقده للحديث عن تطوّر الحالة الاقتصاديّة للعائلات النّدروميّة، حيث خصّصنا لذلك فصلاً مستقلاً هو الفصل الخامس.

الفصل الخامس

الحراك الاجتماعيّ التصاعديّ والتنازليّ بمدينة

" ندرومة " : الآليّات والانعكاسات

كنا قد تناولنا في الفصل السابق مسار التقلبات الاجتماعية التي شهدتها مدينة " تلمسان "، وما انجر عنها من تحولات اقتصادية كان بعضها في غير صالح العائلات التلمسانية وبعضها الآخر كان على التقيض من ذلك في صالحها، وفي هذا الفصل سوف نقوم بنفس الأمر مع العائلات الندرومية أين سنتطرق للحديث عن أوضاعها الاقتصادية منذ أوليات العهد الاستعماري إلى غاية أيامنا هذه، متبعين الخطوط العريضة للتقلبات الاقتصادية التي مسّت هذه العائلات والنتائج التي ترتبت عليها، وذلك استنادا للمادة التوثيقية التاريخية التي بين أيدينا من جهة، والمعطيات المستخلصة من الاستبيان والمقابلات التي أجريناها مع عينة من أفراد المجتمع الندرومي من جهة أخرى، محاولين رسم صورة للواقع الاقتصادي للعائلات العريقة بهذه المدينة وتعرّجاته عبر مرحلة زمنية محدّدة.

1/ وضع العائلات الندرومية في أوليات الاستعمار وخلالها :

لقد سبق وأن أشرنا في حديثنا عن " تلمسان " أنّه عندما دخلت القوّات الفرنسية المنطقة عمدت العديد من العائلات بها وبالمناطق المجاورة لها مثل " ندرومة " إلى الهجرة، خصوصا إلى المغرب باعتباره أقرب المناطق وأقلها مؤونة للهجرة، وكذلك لكون العديد من العائلات بالمغرب الجزائري كانت تربطهم أواصر قرابية بالعائلات المغربية، والتي من أمثلتها النموذجية العائلات الندرومية التي كنا قد أشرنا إلى أنّ بعضها منها تنحدر أصلا من المغرب مثل عائلي " غماري " و " زرهوني " و " دريسي "، أمّا من بقي منها بمدينة " ندرومة " فشأنه شأن المجتمع التلمسانيّ تباينت مواقفه من الوجود الفرنسيّ، ففي حين كانت هناك عائلات - أو فروع منها - قاومت الاستعمار، كانت هناك أخرى أخذت موقف الحذر والتأني، ولاشكّ أنّه كانت هناك عائلات أعلنت ولائها للسلطة الجديدة لظرف من الظروف.

من بين العائلات التي قاومت الوجود الاستعماريّ بهذه المدينة نذكر عائلة " غماري " التي قلنا سابقا أنّ الأمير عينّ منهم (" الحاجّ بوزيان الغماري " سنة 1831 م / 1246 هـ) (1) نائبا له

(1) " ندرومة عبر التاريخ " : منشورات الجمعية الموحدية، مطبعة ابن خلدون: تلمسان - الجزائر، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص 05 بتصرف.

عليها، وقد قاومت العديد من الأسر النَّدروميَّة الوجود الفرنسيَّ مع الأمير، ولما استسلم الأمير في نهاية الأمر صرفت فرنسا هذه العائلة وغيرها عن المناصب المهمَّة، وأوكلت ذلك الأمر لعائلات أخرى أهمَّها عائلة " رَحَّال " التي يقال أنَّها من أصول أندلسيَّة، وهي من العائلات التي أخذت بموقف الحيطة والتَّأني فلَمَّا انجلت الأمور لصالح الوجود الفرنسيِّ لم يكن الفرنسيُّون قد سجَّلوا عليها ما ينافي مصالحهم، واستغلَّوا وجاهتها ونفوذها في المجتمع المحليِّ موظِّفين ذلك كعامل رئيسيِّ للعمل مع السِّلطة الجديدة.

طبعاً هناك عائلات أخرى أو أفراد من بعض العائلات على أقلِّ تقدير أعلنوا لظرف من الظُّروف ولأنَّهم للوجود الفرنسيِّ منذ الوهلة الأولى، وقد حاولنا من خلال المقابلات معرفة بعض منها أو من الشَّخصيَّات التي اتَّخذت ذلك الموقف لكن لم نوفِّق لسببين رئيسيَّين أوَّلهما أنَّ جلَّ من أجرينا معهم المقابلات (لاحظ الجدول) ليس لهم اطلاع على تفاصيل تاريخ المدينة بدقَّة، والثَّاني أنَّ بعضاً ممَّن يعرفون أشياء قليلة عن تلك الحقبة لمسنا منهم إعراضاً عن الإفصاح عن ذلك، مؤكِّدين لنا فقط أنَّ هناك من تواطؤ مع فرنسا منذ الوهلة الأولى فقط.

جدول يوضِّح خصائص عيِّنة المقابلات النَّدروميَّة

اللقب العائلي	إناث	ذكور	الجنس و السنّ الوظيفة
شقران. ع		38 سنة (X)	سائق سيّارة أجرة
نَجَّار. ب		39 سنة (X)	تاجر
بَكَّوش. م		42 سنة (X)	بائع قماش
صنهاجي. ل	48 سنة (X)		موظِّفة في شركة خاصَّة

جتان. ب		48 سنة (X)	تاجر
بگوش. ح		49 سنة (X)	نجار
جبار. ن	38 سنة (X)		ماكنته بالبيت
صمود. ب		53 سنة (X)	مالك مقهى
غماري. ب		53 سنة (X)	طبيب
بوعناني. ن		53 سنة (X)	موظف
حمزاوي. م		56 سنة (X)	استنساخ المفاتيح
دينان. ن		56 سنة (X)	موظف بشركة المياه الوطنية
تيار. ح		57 سنة (X)	موظف إداري
عمارة. م		58 سنة (X)	متقاعد
صمود. خ		58 سنة (X)	تاجر معدات كهربائية
يعقوبي. م	62 سنة (X)		خيطة
صمود. ع	64 سنة (X)		ماكنته بالبيت
جبار. م		64 سنة (X)	متقاعد
فلاح. ش		67 سنة (X)	متقاعد
زاوي. ع		68 سنة (X)	محاسب
سلس. م		90 سنة (X)	دزاز

كنا قد تطرّقنا في الفصل الذي عقدناه عن مدينة " تلمسان " أنّه في أوّليات الاستعمار هاجرت العديد من العائلات منها ومن ضواحيها خارج البلاد الجزائريّة إلى بلدان إسلاميّة أخرى حسب طاقتهم الماديّة أو جرّاء العامل الجغرافيّ المتمثّل في القرب أو البعد وما يترتّب على ذلك من مؤونة أو حتّى لاعتبارات أخرى، وأوردنا أنّه من بين المناطق التي شهدت هي الأخرى مثل هذه الهجرة مدينة " ندرومة "، وأشارنا حينها إلى أنّ الكاتب " إدريس بوهليلة " قد ذكر بعضا من هؤلاء المهاجرين - الذين هاجروا إلى المغرب الأقصى - وقال عنهم (أنّهم تفرّقوا في عدّة مدن مغربيّة، وبصفة متميّزة في مدينتي " تطوان " و " فاس " ... إلخ) (1)، وإذا كانت العائلات التلمسانية قد نزحت بكثرة إلى " تطوان " حسبما أورد ذلك الكاتب السالف الذّكر، فإنّ العائلات النّدروميّة قد تركّز نزوحها إلى " فاس " بدرجة أولى، وقد أورد لنا " عبد الكبير بن هاشم الكتّانيّ " بعضا من هذه العائلات في كتابه " زهر الآس في بيوتات أهل فاس "، وبعضا منها أورده استدراكا ابنه " محمّد بن عبد الكبير بن هاشم الكتّاني " في كتابه " تحفة الأكياس ومفاكهة الجلاس فيما غفل عنه صاحب زهر الآس في بيوتات أهل فاس "، من بينها عائلة " البوري "، " جيّار "، " حاجي "، " حسناوي "، " زرهوني "، " زيّاني "، " سنوسي "، " شاوش "، " شقرون "، " غرناطي "، " غماري "، " مجاهد "، " منقوشي "، " نقاش "، " تيار "، " يعقوبي ".

الملاحظ أنّ هذين الكاتبين في معرض حديثهما عن هذه العائلات لا يتطرّقان لأصولها، وإنّما يذكران أنّها من العائلات القديمة بـ " فاس "، دون ذكر المكان الذي وفدت منه إلّا في حالات نادرة، وهذا هو حالهما مع بقيّة العائلات التي ذكرها، ونحن من خلال المقابلات التي أجريناها لاحظنا شيئا مهمّا بالنسبة لبعض من هذه العائلات، وهو أنّها كلّها وفدت " ندرومة " عن طريق المغرب من المغرب أو الأندلس منذ بضعة قرون خلت، واستقرّ بعض من فروعها بالمملكة المغربية، ومن أمثلة ذلك ما أورده لنا السيّد " عمارة. م " بقوله: " سمعنا من أجدادنا أنّ جلّ العائلات القاطنة بـ " ندرومة " قد وفدتها قديما من المغرب ... وهناك الكثير من العائلات النّدروميّة من لهم أقارب

بالمملكة ... وهم أنفسهم يصرّحون بذلك ... منهم " غماري " ... " زرهوني " ... " دريسي " ... نحن أيضا يقال أننا جئنا من المغرب إلى هنا ... جاؤوا قديما ... منذ قرون "، وحين حديثنا عن أوليات الوجود الاستعماريّ تكلم بعبارة ذات دلالة عميقة، إذ قال: " وحين دخول فرنسا للمدينة قاومها النّدروميّون... ولما انهزموا هاجرت العديد من العائلات أو فروع منها عند أقاربهم بالمغرب ... خصوصا لمدينة " فاس " ... منهم " غماري " الذين تكلمنا عنهم ...، ولعلّ هذا الأمر هو الذي دفع بـ " الكتّاني " وابنه إلى عدم ذكر مسألة الهجرة حين الحديث عن تلك العائلات كون أقاربهم كانوا متوطنين بـ " فاس " قبلهم قدما، فلم يتمكّن من التمييز بين السابقين ومن الخاش إليهم من أقاربهم الفارين من الغزو الفرنسيّ، أو لسبب آخر.

وفي نفس السّياق حدّثنا السيّد " ديندان . ن " قائلا: " حين دخول الفرنسيّين المنطقة قاومهم النّدروميّون ... مع الأمير ... وحين استسلم الأمير بنواحي " ندرومة " ... يقال بـ " سيدي إبراهيم " ... خشى العديد ممّن قاومها على أنفسهم وأهلهم فهاجروا للمغرب ... خصوصا وأنّ العديد من العائلات النّدروميّة كان لديهم أقارب هناك ... منهم " غماري " ... " زرهوني " ... " البوري " ... " يعقوبي " ... " يعقوبي " هؤلاء كان عندهم زاوية وانضمّوا للأمير وحثّوا النّاس على مقاومة الفرنسيّين فيما يروى ... كذلك عائلة " سنوسي " ... " دريسي " ... هؤلاء الذين أتذكّركم ... أبي وخالي حدّثاني عنهم ... أيضا أضف إليهم " بغدادي " ."

لقد ترتّب على هذه الهجرة القسريّة عدّة نتائج انعكست على بعض العائلات بهذه المدينة، من ذلك أنّ بعضا من تلك العائلات تخلّت عن ممتلكاتها وأراضيها في سبيل النّجاة، خصوصا تلك التي قاومت الفرنسيّين علنا، وفي هذا السّياق حدّثنا السيّد " سلّس . م " قائلا: " يقصّ علينا أجدادنا أنّ بعضا من العائلات أو فروع منها هاجرت للمغرب ... تركوا أملاكهم ... تركوها لأقاربهم طبعاً ... منهم من تركها شاغرة فأخذها آخرون ... الكثيرون ممّن ذهبوا لم يرجعوا.

برأيك لماذا لم يرجعوا ؟

كان المغرب مشهورا بالصناعات ... وكان هؤلاء المهاجرين الجدد يتقنون العديد من الحرف لذا اندمجوا بسهولة في المحيط الجديد ... خصوصا وأنّ الكثيرين منهم كان لهم أقارب هناك سهّلوا لهم الأمور ... كانوا يجيدون صناعة " البورابح " و " الزرابي " و " الشاشيات " و " الصّباط " و " القشاشب " وغيرها، لذا اندمجوا بسرعة في المجتمع المغربي "

عندما هاجرت بعض من تلك العائلات صارت أراضيها المتواجدة بالحوز التّدروميّ ملكا لأقاربهم بتوصيات منهم، غير أنّ بعضا منها آل إلى بعض الفلّاحين الذين كانوا يشتغلون فيها، فكان ذلك عاملا مهمّا في تغيير وضعيتهم الاقتصاديّة، إلّا أنّ العديد منهم سرعان ما فقدوا نظرا لكون السلطات الفرنسيّة استحوذت عليها باعتبارها من النّاحية القانونيّة أراض شاغرة، وفي هذا السياق أدلى لنا السيّد " فلاح . ش " بقوله: " يحكي لنا أجدادنا أنّه عندما دخلت فرنسا المنطقة رفض الكثيرون حكم الكفّار ... لذا هاجروا تاركين أملاكهم ... وقد اغتتم بعض الفلّاحين الصّغار تلك الفرصة فاستولوا على تلك الأراضي ... لكن ... لكن يقال أنّ فرنسا أخذتها منهم باعتبارها أملاكا شاغرة ... يقال أنّها فعلت ذلك حتّى تجرّ الذين هاجروا على العودة ... طبعا بعضها استعادها أقرباؤهم والبعض الآخر صار ملكا لأملاك الدّولة الفرنسيّة ... قليلة هي الأراضي ... على حواف الجبال الصّخريّة ... أو الجبليّة ... أو القليلة الرّبع ... ذات التّربة الغير صالحة للزّراعة في أغلب الأحيان ... كلّ شيء دراسة عند الفرنسيّين تركوه لمن استحوذ عليها "

أولئك الذين هاجروا معظمهم فضّل الاستقرار بالمغرب وقليلون جدّا من عادوا، ومن عاد منهم طبعا اشتغل بحرفة من الحرف التي كان يمارسها أصلا، وبعضهم اشتغل بحرفة كان قد امتنها بالمغرب، ومعظم الحرف كانت بها معظم العائلات التّدروميّة تعيش عيشة الكفاف، وهي عيشة فرضتها الطّروف الجديدة.

ومثلما لم يحتف سكاّن مدينة " تلمسان " بمقدم الأمير " عبد القادر "، يبدو كذلك أنّ سكاّن " ندرومة " كان لهم موقف مماثل حيث ورد في كتيب " ندرومة عبر التاريخ " أنّه سنة (1831 م / 1246 هـ أرغم الأمير " عبد القادر " وضايق مدينة " ندرومة " للولاء وأهلها للخضوع، وبعدها عيّن فيها حاكما هو " الحاجّ بوزيّان محمّد الغماريّ "، وأنّه بتاريخ 08 مارس 1842 م / 25 محرم 1258 هـ احتلّ المستعمر الفرنسيّ المدينة تحت قيادة الجنرال " بودو "، وفي الأعوام اللاحقة لم تسجّل مشاركة " ندرومة " في حملات الأمير مباشرة) (1)، وهنا نلاحظ التّضارب الموجود بين النصّ التاريخيّ أو ما هو مدوّن على أقلّ تقدير وبين الذّاكرة الجماعيّة التي تمجّد الأمير وتؤكد وجود مقاومة للتّدخل الأجنبيّ معه، والتي انتهت سنة 1847 م / 1263 هـ حين كان (الحاجّ محمّد النقّاش النّدروميّ على رأس هذه المدينة بتعيين من الأمير، والذي أزيح من منصبه بمجرد استسلام الأمير) (2)، وقد نجم عن ذلك ما سبقت الإشارة إليه من الهجرة والتّخلّي عن الممتلكات، والتي عمد المستعمر إلى استغلالها بعد استتباب الأمور.

عمدت السّلطات الفرنسيّة حين إحكام سيطرتها على الأمور بالمنطقة إلى الاستيلاء على بعض الأراضي الفلاحيّة، حيث تورد الكتابات أنّ (المعمر الأوّل أتى إلى المدينة سنة 1852 م / 1268 هـ مصحوبا بعائلته وبني له منزل ومنح 14 هكتارا في سهل المدينة) (3)، ولا شك أنّ تلك الأراضي وغيرها ممّا منح بعدها للمعمّرين تسبّب في حراك نزوليّ للعديد من العائلات، وحينما سعينا من خلال المقابلات استخلاص بعض المعلومات حول ملكيّة الأراضي الممنوحة للمعمّرين في أوّلّيات الاستعمار

(1) " ندرومة عبر التاريخ " : منشورات جمعيّة الموحديّة، مطبعة ابن خلدون : تلمسان - الجزائر، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص 11 بتصرّف.

(2) المرجع السابق، ص 11.

(3) طاهر زرهوني، " معارك " ندرومة " ونواحيها (ولاية تلمسان) قبل وأثناء الثورة التحريريّة المجيدة " : مجلّة " الذّاكرة "، منشورات المتحف الوطنيّ للمجاهد، العدد الثامن، مارس 2007 م، ص 136.

حصلنا على معلومات ضحلة، إذ حدّثنا مثلا السيّدة " صمّود . ع " عن الأمر قائلة : " أنت تسأل عن أمور عفى عنها الزّمن ... نحن لا ندري ... الكبار الذين كان لهم علم بذلك توفّوا ... ومن هم على قيد الحياة ربّما ... لا يتذكّرون شيئا عن ذلك ... كلّ ما هناك هو مجرد أقوال ... هكذا ... أقوال فقط ... أقوال ... لست أدري ... سمعنا أنّهم أخذوا أراض ... كانت ربّما حينها ملكا بالعرف ... لم تكن هناك كتابة مثلما هو الأمر اليوم ... يقال ملك فلان أو أرض فلان ... وبعد الاستقلال هل تعتقد أنّها عادت لأصحابها ... دائم الله في ملكه ... لا شيء يدوم ... من يعرف ربّما هذه الأمور لم يعد قاطنا بـ " ندرومة " ... أين هم ناس " ندرومة " ... الكثيرون غادروها ... صحيح أنّ الكولون استحوذ على أراض كثيرة ... لكن لمن كانت ... ربّي يعلم ؟ ... "

وفي السّياق ذاته حدّثنا السيّد " حمزاوي . م " قائلا : " صحيح لم يكن لدى النّدروميّين أراض كبيرة ... إلّا أنّ فرنسا استولت عليها ومنحتها الكولون ... لا نعرف ألقاب العائلات بالضبط ... لكن نعرف ألقاب الكولون ... منهم " فليس " ... " بغير " ... " بوربولى " . "

وقد نجم عن هذه السّياسة تراجع معظم العائلات في مستواها الاقتصاديّ، حيث لم تمض مدّة طويلة على استتباب الأمر للفرنسيّين حتّى أصبحت معظم العائلات النّدروميّة في نفس المستوى المعيشي باستثناء حالات قليلة جدّا، وهذه النّقطة قد لمسناها من خلال المقابلات التي أجريناها عموما .

وفيما يتعلّق بالاستثناءات القليلة فقد تمثّلت في بعض العائلات التي كانت تعمل في الإدارة الفرنسيّة، أو كان لها ضرب من التّفوذ أرادت السّلطات الفرنسيّة استغلاله لصالحها فعمدت إلى تدعيم موقعها اقتصاديّا واجتماعيّا، وفيما يتعلّق بعائلات النّمودج الأوّل فقد تقاطعت المقابلات في ذكر عائلة " رحّال " التي عيّنها الفرنسيّون لتسيير شؤون المنطقة، وفي هذا السّياق أورد لنا السيّد " صمّود . خ " : " عندما دخلت فرنسا عيّنت جدّ عائلة " الرّحاحلة " باش آغا على منطقة

" ندرومة " وما جاورها، فعمد إلى تعليم أبنائه لدى الفرنسيين وتولّى أحدهم بعده منصب والده ... ويقال أنّ أوّل شهادة بكالوريا في القطر الجزائريّ حازها أحد أفراد هذه العائلة ... المهمّة عائلة إداريّة بامتياز ... وقد كانت السّلطات الفرنسيّة تغدق عليها الأراضي ... لذا تكوّنت لهم ثروة معتبرة ... لديهم " الملك " بـ " ندرومة " وضواحيها ... بـ " مغنيّة " ... حتّى بـ " معسكر " فيما يقال ... أصبحت وجهتها بعملها مع فرنسا ... طبعا هذا لا يعني أنّها خائنة ... الظروف ألجأتهم لذلك حينها ... مثلما حدث مع كبريات العائلات بـ " تلمسان " ... " وهران " ... " قسنطينة " ... " مازونة " وغيرها ... لكنّهم لم يفقدوا الرّوح الوطنيّة وحسّ الانتماء " .

وفي هذا السّياق أورد " جيلبر غرونغيوم " في كتابه " " ندرومة " : تطوّر مدينة " في معرض حديثه عن هذه العائلة ما يلي : (حاز " آغا " " ندرومة " على 80 هكتارا بين سنتي 1868 م / 1284 هـ و 1870 م / 1286 هـ، وحاز ابنه سنة 1881 م / 1298 هـ على تنازل عن 100 هكتار) (1)، كما تحدّث عن مؤسس سمعة هذه العائلة الاقتصاديّة والاجتماعيّة قائلا : (تأثيره السياسيّ لم يتوقّف عن التّعاضم. في جوان 1865 م / محرم 1282 هـ حصل على " صليب فارس فيلق الشّرف " من يدي " نابليون الثالث " بـ " وهران "، وبالموازاة مع ذلك تزايدت قوّته الاقتصاديّة، فقد حصل علاوة على الصّلاحيّات الإداريّة المخوّلة له على حقّ المناقصة بسوق " ندرومة "، وتحصّل على ملكيّات ودور بـ " ندرومة "، بـ " نمور "، بـ " تلمسان "، وقد شكّل هذا كلّ القاعدة الاقتصاديّة للثروة المستقبلية لـ " الرّحالة ") (2).

(1) Gilbert Granguillaume, « Nédroma : l'évolution d'une médina », Editions Brill: Leyde - pays - bas, 1976, pp 07.

(2) ibid, pp 34.

أمّا النموذج الثاني فقد ذكرت لنا السيّدة " صنهاجي . ل " عائلة " ابن عمّار " أصحاب زاوية " سيدي بن عمر " غير بعيد عن مدينة " ندرومة "، حيث ذكرت لنا ما يلي: " قامت هذه الزاوية فيما يروي أجدادنا على أرض صغيرة وقفها أحد الخيّرين عليها أو اشتراها مؤسس الزاوية ... لا أدري بالضبط ... كلّ شخص يروي رواية مختلفة ... المهمّ ... شيئاً فشيئاً ترسخ نفوذها في المنطقة باعتبارها مقرّاً لإبرام مختلف أنواع العقود ... ويقال أنّ فلاّحاً ثريّاً بالمنطقة كان بحوزته حوالي 500 هكتار وكان له بنتان توفّي عنهما ... فعمدت هذه العائلة إلى تزويج بعض من أبنائهما بهنّ وضمت تلك الأراضي إلى ملك الزاوية ... هذا علاوة على أنّها أصبحت شبه مقرّ قضائيّ يحلّ مختلف أشكال النزاعات بالمنطقة ... ولمّا دخلت فرنسا المنطقة لم تمسّ صلاحيّاتها استمالة للمقدّم عليها ... لذا كان بعض الفلاّحين عندما يتخاصمون من أجل تحديد الأراضي بدل أن يلجؤوا للسلطات الفرنسيّة يلجؤون للاحتكام لدى المقدّم ... طبعاً فيحكم بينهما مقابل تنازلهما عن جزء من أراضيها ... وهكذا بمرور الوقت تعاضمت مساحة ممتلكاتها " .

أمّا ما يرتبط بالعائلات التي لم تعارض التّدخل الفرنسيّ ولم تتخذ موقف الحياد، بل جاهرت بولائها العلنيّ للفرنسيّين، فلم نجد لها ذكراً لا بالكتابات ولا بالذاكرة الجماعيّة لأهل " ندرومة " .

ومع مطلع القرن العشرين شهدت بعض العائلات صعوداً اقتصاديّاً مثلما كان الأمر مع عائلة " حمزاوي "، حيث حدّثنا عنها السيّد " حمزاوي . م " قائلاً: " حوالي سنة 1911 م ... اشترى جدّي رحمه الله بعض الأبقار واشتغل بتربيتها وكان يتعامل في المتاجرة بجليبها مع أحد التّجار اليهود بالمنطقة ... زاد عدد أبقاره تدريجيّاً ... لكنّه قتل ذات يوم في ظروف غامضة ... لم يعثر على الأموال التي كانت بحوزته فيما يقال ... المهمّ ورث أعمامي الأربعة تلك الأبقار ... لكنّهم أضاعوا التّركة ... أبي عمّد إلى بيعها واكترى محلاً بالمدينة للتّجارة ... عرف نجاحاً ... اشترى شاحنة ... لكنّ فرنسا سلّبت إياها ... وقامت بمضايقته ... مضايقة مستمرّة ... حتّى أفلس بالكاد ... عندما توفّي رحمه الله

لم يترك لنا شيئاً كبيراً ... واليوم نحن وأبناء عمومتنا لسنا أثرياء ... عرف أعمامي تقريبا نفس مصير أبي ... لم تكن فرنسا تريد الخير لهذا الشعب ... اليوم نحن عاديين ... الحمد لله ... نعيش عيشة الكفاية " .

من خلال بعض المقابلات استخلصنا طريقة أخرى كانت سببا في تراجع بعض العائلات اقتصاديا، ومقابل ذلك صعودا لصالح عائلات أخرى، حيث في هذا السياق حدثنا السيد " بگوش . م " قائلا : " في الخمسينيات قلت فرص العمل بالمنطقة ... وبالتالي سعى الكثيرون إلى الهجرة إلى فرنسا بحثا عن العمل وتحسين ظروفهم المعيشية ... لم يكن لهم المال الكافي للهجرة ... لذا كانوا يقصدون بعضا من أثرياء المنطقة يستدينون منهم المال ... يقولون لهم إن رددنا لكم المال لا يكون في أعناقنا شيء لكم ... وإن لم نستطع فعل ذلك فالأرض الفلانية لنا هي لكم ... أو يعطونهم الأرض لاستغلالها إلى حين رجوعهم وقضاء الدين ... طبعاً بعضهم قضى ديونه ... بعضهم لم يستطع ... انتقلت هكذا العديد من الأراضي لعائلات معروفة ... بصراحة البعض استغل تلك الأوضاع ... بل هناك من استولى على الأرض حتى مع قضاء صاحبها ما عليه من دين ... لا أحب أن أذكر من فعلوا ذلك لكن الكل يعرفهم ... لا تظن أن الأثرياء أثروا بمجهودهم ... قليل من فعلوا ذلك بمجهودهم ... الأكثرية ممن نعرفهم انتهز آباؤهم ما سنح لهم من الفرص حينها " .

2/ وضع العائلات الندرومية إبان الثورة التحريرية :

لقد أُلقت الثورة بانعكاساتها على واقع البنيات الاجتماعية الندرومية باعتبارها حدثا مشحونا بزخم من التغيرات السريعة والعميقة في آن واحد، وما ترتب عن تلك التغيرات كان له تأثير مباشر في رسم خريطة البناء الاقتصادي - الاجتماعي للعديد من العائلات، ليس إبان الثورة فقط، بل حتى بعدها وإلى حدّ الساعة، حيث التحق العديد منهم بالثورة سواء في الجبال أو المدينة لتنفيذ العمليات الميدانية، أو خارج الوطن بمدينة " وجدة " فيما عرف في الكتابات التاريخية باسم " جماعة وجدة " .

(المسماة أحيانا بـ " مجموعة تلمسان "، والتي تعتبر جماعة سياسية - عسكرية مكونة من جزائريين انضموا لـ " جبهة التحرير الوطني " أثناء " حرب الجزائر "، وهذه الجماعة تأسست استنادا لأولى التجمعات الجزائرية التي استقرت بالمغرب ابتداء من 1850 م / 1266 هـ، والمكونة من البورجوازية الصغيرة، ملاك الأراضي، ملحقي إداريين بالمغرب أو طلبة وإطارات، مؤطرين كلهم من قبل " جيش التحرير الوطني "، انحسروا وراء الحدود المغربية منذ بداية الثورة المسلحة سنة 1954 م / 1373 هـ، وكانوا أكثر تنظيما وتسليحا وأحسن تكوينا سياسيا، ومن المعارضين لاتفاقيات " إيفيان " خوفا من إقصائهم من النشاط السياسي عقب الاستقلال (1)، وقد انضم العديد من النديميين لهذه الجماعة وتمرسوا في صفوفها في إطار ما سمي بـ " مالح : وزارة التسليح والعلاقات العامة "، وعقب إعلان الاستقلال سنة 1962 م / 1381 هـ دخلوا الجزائر وفرضوا أنفسهم بالقوة فيما يعرف باسم " أزمة صائفة 62 "، وتولوا مناصب قيادية في الدولة، وفي هذا السياق حدثنا السيد " غماري . ب " قائلا : " حتى قبل اندلاع الثورة كانت هناك عائلات ندرومية قد استقرت بالمغرب ... وحين اندلاعها ساهمت فيها بالتمويل والتنسيق الخارجي ... كانوا قد أثروا بالمغرب أو على الأقل تحصلوا على مناصب هناك ... علموا أولادهم ... وقد اضطروا لدعم الثورة حرصا على مصالحهم ومصالح أبنائهم بعد الاستقلال ... كانوا يعلمون أن الاستقلال آت لا محالة ... ما كان يهمهم هو مرحلة ما بعد الاستقلال ... لذا تكتلت العائلات الندرومية والتلمسانية ... خصوصا الندرومية هناك ... لقد كونوا ما صار يعرف في الأروقة السياسية بـ " Loge de Nedroma " ... التي كان من بين أفرادها الكثيرون ممن تحصلوا على مناصب قيادية في الدولة عقب الاستقلال ... على رأسهم الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " .

(1) https://fr.wikipedia.org/wiki/Clan_d%27Oujda 01-01-2018 (17:34).

في هذا السياق أورد " جيلبر غرونغيوم " فقرة دالة تتقاطع في تقرير هذا الجانب مع ما أوردناه، يقول فيها: (يروى أنّ الحاكم العامّ بالمغرب اندهش أثناء جولاته من وجود الكثير من الموظّفين ذوي الأصول النّدروميّة في العديد من المناصب لدرجة تشبيهه هذه المدينة بـ " مشتلة الموظّفين ") (1)، ومن خلال غير ذلك من المقابلات اتّضح لنا أنّ الكثيرين من أبناء العائلات الكبيرة بـ " ندرومة " قد التحقوا بتلك المجموعة وكانوا يعملون بروح جماعيّة منسّقة لأبعد حدّ استهدفت الحفاظ على مصالحها في مرحلة ما بعد الاستقلال، خصوصا وأنّه كان هناك صراع خفيّ مع الجماعة التي كانت متمركزة بالحدود الشّرقيّة في " تونس "، لذا كان لا بدّ لروح المجموعة أن تكون قويّة، وفي سياق سعيها لمعرفة المزيد عن هذه المجموعة تحصّلتنا على المعلومات التّالية من مقابلة مع السيّد " بوحناني . ن " : " ... في قلب جماعة " وجدة " كانت هناك مجموعة أكثر تماسكا هي من كان يسيرّ فعلا بكفاءتها وإطاراتها جماعة " وجدة " ... لقد كانوا كلّهم من " ندرومة " ... منهم " يزيد زرهوني " الذي كان في " الملق "، وعقب الاستقلال عيّّن كولونالا في المخابرات العسكريّة حيث كان مساعدا لـ " قاصدي مباح " ... في عهد " هوّاري بومدين " ... وبعد وفاة هذا الأخير عيّّن سفيرا في المكسيك ... وعند مجيء " بوتفليقة " استدعاه ليعيّنه وزيرا للدّاخلية ... كذلك السيّد " عبد اللّطيف رحّال " ... كان ممثّلا للجزائر بالأُمم المتّحدة لغاية وفاة " هوّاري بومدين " ... ومستشارا للرئيس " بوتفليقة " إلى غاية وفاته ... من لدينا أيضا ؟ ... نعم ... السيّد " عبد الحميد طمار " الذي كان هو الآخر في صفوف " الملق " ثمّ عمل بالبنك العالميّ مع " رشيد كازا " ... بعدها عمل بالمخابرات ... ثمّ وزيرا للصّناعة ... طبعا هؤلاء ممّن عايشوا الثّورة هناك آخرون غيرهم من " ندرومة " تحصّلوا على مناصب معتبرة لكنّهم لم يعايشوها أو كانوا صغارا على أقلّ تقدير ... من أقاربهم أو معارفهم " .

(1) Gilbert Granguillaume, « Nédroma : l'évolution d'une médina », Editions Brill: Leyde - pays - bas, 1976, pp 38.

وإذا كان هناك من توجه للعمل الثوري في سبيل الحصول على مكتسبات بعد انتهاء الحرب، فقد كان هناك من نحي منحى آخر من خلال التعليم، إذ أنّ بعض العائلات التي كانت ميسورة آنذاك ممن كان قد هاجر للمغرب مبكراً وأثرى بها بطريقة ما قد حرص على تعليم أبنائه، باعتبار أنّ التعليم كان أحد الوسائط المفتاحية لكسب مزيد من التفوذ، خصوصاً كون الدول الناشئة الحديثة الاستقلال تحتاج إلى الإطارات لتسييرها، لذا عمدت تلك العائلات الندرومية إلى هذا السبيل مثلما فعلت بعض العائلات التلمسانية التي سبق وأن ذكرناها، وقد لمسنا ذلك من خلال العديد من المقابلات من بينها ما أورده لنا السيد " بگوش . ح "، أين قال لنا: " أثناء اندلاع الثورة كانت هناك عائلات ندرومية مستقرّة بالمغرب ... ب " فاس " ... " وجدة " ... أيضا ... ربّما بمدن أخرى ... المهمّ هذه العائلات كانت قد هاجرت إلى هناك قبل الثورة طبعاً ... اندمجت في المجتمع هناك ... درس أبنائها ... تحصّلوا على شهادات معتبرة ... عملوا في الإدارة هناك واكتسبوا دربة وخبرة ... لما استقلّت البلاد كانت بحاجة لكفاءتهم ... لذا عندما عادوا لخدمة الوطن ... نتيجة لقدراتهم تبوّأوا مناصب مهمّة ... خصوصاً في القطاع السياسي والقضائي ... بعضهم حتّى في القطاعات التقنيّة ... هناك نماذج كثيرة ... أذكر لك ... من ؟ ... اسمه على طرف لساني ... آآه ... نعم ... نعم ... السيد " ساكر سيويوه " ... هو أحد النماذج المتميّزة من هذه التّخبة " (لاحظ الملحق 11).

من جهة أخرى هناك من كان حينها بالتراب الفرنسي في إطار إكمال دراسته العليا التّخصّصية في مجالات مختلفة، حيث في هذا السياق أورد لنا السيد " عمارة . م " ما يلي : " كانت هناك عائلات حريصة على تعليم أبنائها ... بعضهم بدأ مشواره في المدارس الفرنسية الأهلية ... عندما نجحوا ... طبعاً بعضهم انتقل لعالم الشّغل ... موظّف بسيط في الإدارة المحليّة ... البعض ممن كان لهم الإمكانيّات سافروا إلى " فرنسا " لمواصلة تحصيلهم الأكاديمي ... في القانون ... الهندسة ... الطّبّ ... طبعاً كانوا من العائلات الميسورة ... مثل عائلة " صنهاجي " ... أحد أفراد هذه العائلة سافر في الخمسينيات ... لا أذكر بالضبط أيّ عام ... سافر إلى فرنسا لإكمال دراساته

الطَّبِيَّة... لم يعد منذ ذلك الحين ... يقال تزوّج فرنسيّة ... طبعاً بعده العديد من أبناء صنهاجي هاجروا لهنّك بعضهم قبل الثّورة بقليل ... بعضهم بعد الاستقلال ... منهم من عاد ... ومنهم من استقرّ هناك ... أعرف طبيبة من عائلة " صنهاجي " استقرّت بـ " ستراسبورغ " ... غادرت بعد مقتل والدها على أيدي بعض أفراد من الجبهة ... بتهمة ملقّة ... عقب الاستقلال بسنتين ... لم تعد منذ ذاك الحين ... والدتها أعادت الزّواج من أحد أبناء عائلة " ابن عمّار " ... ابنها الذي هو الأخ الغير الشّقيق لتلك الطّبيبة التحق بها إلى نفس المدينة وأصبح هو الآخر طبيبا هناك ... لكن هذا كان مع مطلع الثّمانينات ... المهمّ هناك من عاد عقب الاستقلال وتحصّلوا على مناصب في مختلف قطاعات الدّولة ... لقد كانت الدّولة بحاجة للكوادر لتسيير مؤسّساتها ... طبعاً ... لقد حدث فراغ رهيب فيها بعد مغادرة الفرنسيين وكان لا بدّ من ملء هذا الفراغ ... والإطارات هذه تحصّلت على مناصب امتيازيّة ... وقد كان مستوى تكوينهم هو العامل وراء ذلك ... أبناء " رخّال " ... " صنهاجي " ... كما قلنا ... " زرهوني " ... وغيرهم ... لكن هذه ... هذه هي العائلات التي حظيت بنصيب الأسد كما يقال فيما يتعلّق بمثل هذه المناصب ... لكونها كانت ميسورة اقتصاديّا مقارنة بعائلات ندروميّة أخرى "

وهذا يتقاطع أيضا مع ما أورده " جيلبر غرونغيوم "، إذ يقول: (منذ أوّليات الاستعمار، فإنّ البورجوازيّة النّدروميّة عرفت ما يمكن أن تستفيده من التّعليم الذي منحه إيّاها النّظام الجديد. العادات الثّقافيّة الحضريّة حفّزتها على ذلك، والثّقافة الفرنسيّة انضافت للتّكوين بالعربيّة الذي استمرّ، رغم أنّ كلاّ منهما كان يندرج في سياق مختلف.

هذا التّأهيل المزدوج كان جدّ مفيد للإدارة، والعديد من هؤلاء الموظّفين سيبنون خلفيّة مهنيّة بالمغرب، ذلك أنّ الإدارة الاستعماريّة منحتهم بهذا البلد ما رفضت منحهم إيّاه بالجزائر، وهي المساواة مع المواطنين الفرنسيين.

إنّ التقارب الثقافيّ الموجود بين المجتمع الحضريّ المغربيّ ونظيره النّدروميّ سهّل توطنهم هناك، وهذه الجماعة المستقرّة بالمغرب هي التي شكّلت قاعدة استقبال اللاّجئين الحضريّ من " ندرومة "، وستشكّل عقب الاستقلال جناحاً مهماً بالإدارة الجزائريّة (1).

ومثلما كانت هناك عائلات استفادت من الثّورة فقد كانت هناك عائلات انعكس عليها الحدث الثّوريّ سلبيّاً كونها وقفت إلى جانب الثّوار، وبالتالي جرّ عليها ذلك نقمة السّلاطنت الفرنسيّة فقامت بمصادرة أملاكها، أو بقتل العديد من أفرادها مستهدفة خصوصاً أولئك الذين كانوا على قدر من التّأهيل العلميّ، مثلما حدث مع عائلة " غماري "، حيث حدّثنا السيّد " نيّار. ح " في هذا السيّاق قائلاً: " لقد كان للثّورة انعكاسات سلبية على العديد من العائلات النّدروميّة ... طبعاً أولئك الذين وقفوا مع الثّورة ... منهم عائلة " غماري " ... لقد مات العديد من أبناء هذه العائلات ... بعضهم كان من التّخبة ... كانوا على قدر من المستوى العلميّ ... البعض منهم بعد ذلك فرّ للمغرب ... صودرت أملاكهم ... صحيح لم تكن أراض كبيرة ... لكن ... لكن ... كان ذلك سبباً في تراجع بعض فروع هذه العائلات منذ ذاك الحين ".

ومثلما كان الأمر عليه في مدينة " تلمسان " خلال تلك الفترة حدث ما يماثل ذلك في " ندرومة " فيما يرتبط ببعض العائلات التي اغتنمت تلك الفترة الحرجة للاستيلاء على ممتلكات غيرها، حيث حدّثنا عن هذا الأمر السيّد " شقرون . ع " قائلاً: " خلال الثّورة تراجعت بعض العائلات النّدروميّة على المستوى الاقتصاديّ ... حيث أنّ عائلات أخرى ... خصوصاً من الحوز النّدروميّ انتهز تلك الفترة للاستيلاء على أراضيهم ... طبعاً تعلم كيف ذلك ... واليوم صاروا يعتبرون أنفسهم

(1) Gilbert Granguillaume, « Nédroma : l'évolution d'une médina », Editions Brill: Leyde – pays – bas, 1976, pp 38.

ندروميّين ... والتّندروميّ الأصيل ... صار هو الغريب ... لقد سلبهم أولئك أملاكهم ... لأنّهم بصراحة تواطؤا مع السّلطات الفرنسيّة.

هل بإمكانك أن تذكر لنا نماذج من ذلك ؟

لا أستطيع... لا... لا... لكن معروفين لدينا ... يتباهون اليوم بالثراء ... الثراء بالعمالة ... بعض من العائلات التي استولوا على أملاكها عائلة " صنهاجي " ... " بوري " ... من بين آخرين " .

ربّما حدثت هذه التّجاوزات كضرب من ضروب الانتقام، الانتقام من العائلات البورجوازيّة التي كانت تشتغل مع السّلطات الفرنسيّة، ذلك لأنّ الحوز النّدروميّ تضرّر كثيرا من الإدارة الفرنسيّة، إذ (لمواجهة التّفكير فإنّ ساكنة الحوز لجأوا منذ سنوات عديدة إلى الهجرة إلى فرنسا: لقد كانت المنطقة الرّيفيّة بـ " ندرومة " خزّانا لذلك، غير أنّ الأمر لم يكن نفسه بالنّسبة للمدينة، أين انعدمت بالكاد الهجرة منها، وربّما يمكننا تفسير هذا بمبرّرات إيديولوجيّة: اندماج أفضل للحضري مع محيطه، أين الوعي " الحضري والإسلامي " أكثر قوّة ...) (1)، طبعا لقد لجأوا للهجرة (ساكنة الحوز النّدروميّ) في ظلّ الهيمنة الفرنسيّة، لكن حين الثّورة لم يكن هناك داع لها وإتّما رأى البعض فيها فرصة لسلب غيره ممتلكاته تحت ذريعة " العمالة " أو توهمّ استرداد حقّ مسلوب بالتّواطؤ، وإن لم يكن ذلك مستبعدا في بعض الأحيان من قبل حين كانت الأمور تحت تسيير الإدارة الفرنسيّة.

في الوقت ذاته هاجرت العديد من العائلات النّدروميّة جرّاء ظروفها المعيشيّة الصّعبة إلى المدن الكبرى بحثا للعمل، إلى كلّ من " تلمسان "، " بلعبّاس "، " وهران "، و " الجزائر العاصمة " وهناك

(1) Gilbert Granguillaume, « Nédroma : l'évolution d'une médina », Editions Brill: Leyde - pays - bas, 1976, pp 10.

بدأوا بأشغال بسيطة، ونتيجة لكون تلك المدن كانت مراكز جذب اقتصادي فقد كَوَّنوا رؤوس أموال معتبرة هناك، فعاد البعض منهم إلى مسقط رأسه واستثمر بعضا من تلك الأموال في اقتناء الأراضي أو المحلات بالمدينة في أواخر سني الثورة أو عقبها بقليل، في حين أنّ الكثيرين لم يعودوا إليها سواء أثناء الثورة أو عقبها، وقد ركّز لنا معظم من أجرينا معهم المقابلات على هذه النقطة باعتبارها المحطة الفارقة للعديد من العائلات سواء الثرية منها أصلا أو البسيطة، حيث حدثتنا السيّدة " جبار . ن " عن هذا الأمر بقولها : " أين هم أبناء ندرومة يا بني ؟ (تنهّدت بحرقه) ... معظم غادرها ولم يرجع ... كان العمل قليلا بها ... وأثناء الثورة صارت المنطقة على صفيح ساخن ... وكانت هناك الانتقامات لأسباب تافهة ... الحضر والحوز ... الغني والفقير ... الوطني ... والحركي ... اختلطت الأمور ... قلّت الموارد ... البعض حينها هاجر للخارج ... البعض ذهب للمدن الكبرى ... على الأقلّ كانت أكثر أمانا من هنا ... عملوا هناك ... البعض كان بسيطا وبقي كذلك ... البعض أثري ... أعرف أحد أفراد عائلة " شنيكة " ... ذهب سنة 1957 م أو بعدها بقليل ليستقرّ بمدينة " بلعبّاس " ... عندما غادرها الكولون في 1962 م اقتحم هو وإخوته منازلهم ... تملّكوا بعضها ... والباقي باعوه ... حينها ... أو بعد ذلك ... على فترات ... وبتلك الأموال مؤلّوا تجارتهم في " قطع الغيار " ... واليوم صار لهم أرزاق كثيرة ... لكنهم لم يعودوا إلى هنا ... أظنّ أنّ الأمر ذاته حدث مع عائلات أخرى ."

مجمل القول عن هذه المرحلة أنّه خلالها عرفت بعض العائلات صعودا، وقد كانت معظمها ممّا تعارف أهل المنطقة على تسميته بـ " الحوز " وبعض من العائلات النّدروميّة الأصيلة التي كان معظمها متمركزا في الخطوط الخلفيّة لتمويل الثورة من المغرب، في حين أنّ الكثير من العائلات النّدروميّة قد هاجرت - كلّ حسب ظروفها - إلى المدن الرئيسيّة بالغرب الجزائريّ خصوصا بحثا عن موارد أخرى للمال بعد أنّ تفكّكت بعمق معظم البنيات الاقتصاديّة التي كانت قائمة جرّاء الحدث الثوريّ، وقد مهّدت هذه المرحلة لما بعدها حيث أنّها كانت المرتكز الذي قامت عليه سمعة بعض العائلات النّدروميّة

في مرحلة ما بعد الاستقلال.

3/ العائلات الندرومية بعد الثورة إلى غاية ما بعد العشريّة السوداء :

على عكس ما لمحناه من كون العائلات التلمسانية عقب الثورة كان جلّها تقريبا في نفس المستوى الاقتصادي، فإنّ العائلات الندرومية كانت حينها قسمين، قسم خرج من الثورة بسيطا إن لم نقل فقيرا، وقسم خرج بمكانة اجتماعية - اقتصادية معتبرة حتى لا نقول راقية، فأما القسم الأول فمعظمهم ممن بقي بالداخل أثناء الثورة، وهناك من كان منهم ميسورا نوعا ما قبيل الثورة لكنّه فقد جلّ ما يملك خلال الثورة إمّا بسبب التّعسف الاستعماريّ أو بسبب تصفية الحسابات، أما القسم الثاني فجلّهم ممن كان خلف الخطوط الحدودية المغربية، وكنا قد تطرّقنا لذلك سابقا، فلما انجلت الثورة عاد للوطن متبوّأ مناصب مهمّة، وفي هذا السياق قد حازت بعض العائلات على وجه الخصوص مناصب عليا في هرم السلطة، وفي الآن ذاته كانت بوادر التغيّرات التي ستمسّ الجيل المقبل قد بدأت ترسم متمثلة فيمن كان قد شرع تعليمه في أواخر عمر التواجد الفرنسيّ وأوائل بوادر الاستقلال، حيث عقب ذلك عمد إلى مواصلة دراساته العليا ليصبح في مطلع السبعينيات من الإطارات الهامة في الدولة في مختلف القطاعات، أو حتى من الخواصّ.

في سياق المعطيات السابقة وردت في المقابلات التي أجريناها العديد من الإشارات، بإيجاز أحيانا وبإطناب أحيانا أخرى إلى ذلك، فقد حدّثنا السيّد " ديندان . ن " قائلا : " حينما أخذنا استقلالنا كان هناك الكثيرون من أبناء " ندرومة " بالمغرب ... كانوا قد تعلّموا والتحقوا بالجبهة هناك ... أصبحوا إطارات ... لما انتهت الحرب دخلوا عالم السياسة ... بعضهم وزراء أو في أروقة الوزارات ... خصوصا الداخليّة ... وزارة العدل ... وزارة التجارة ... بصفة أمناء عامين ... وكيل جمهورية ... المهمّ صارت لهم مكانة ... وحينها أثروا ... يقال أنّه حينها كنّا نتبى الاشتراكية ... الاشتراكية خطاب سياسيّ ... منذ البداية كانت هناك طبقة غنيّة ... جزء منها من أبناء " ندرومة "

الذين بقوا بها آنذاك هم صغار التجار والحرفيين والفلاحين البسطاء ... الرؤوس الكبيرة كانت في دواليب صناعة القرار "

وفي السياق ذاته حدثنا السيد " صمود . ب " قائلاً : " بعد الاستقلال مباشرة توصل بعض النُدروميين إلى شغل مناصب راقية ... مثل " زهوني يزيد " وغيره من أفراد هذه العائلة ... أولاد " رخال " ... الذين كانوا أصلاً من أهل المناصب حتى في العهد الكولونيالي ... بعض من أفراد عائلة " نقاش " ... في حين أنّ الغالب على أهل " ندرومة " كان ممارسة الحرف والفلاحة ... لقد عرفت المدينة حينها فترة ... للأسف قصيرة من ازدهار صناعة السجاد والتجارة ... النُدروميين التجار غادروها ... غادروها ... إلى " وهران " ... " تلمسان " ... " العاصمة " ... من بقي بها كانوا متوسطي الحال ... الشيء الوحيد الذي ساعدهم بعد ذلك هو سياسة الدولة فيما يتعلق بدمقرطة التعليم ... التعليم أصبح في متناول الجميع بالجمان ... قبل ذلك كان عدد النُدروميين المتعلمين قليل ... بعد الاستقلال ارتفع ... من حرص على تعليم أبنائه سيصبحون أفضل حالا منه مع مطلع الثمانينيات ... طبعا مع احتساب المتعلمين من جيل الأربعينات والخمسينيات ... صراحة لقد كان للثورة جانب سلبي ... ككل الثورات ... لكنّ نتائجها كانت بالنسبة للنُدروميين خيرا ... ليس كلهم ... لكن الكثير منهم استفاد منها عاجلا أو آجلا ... هذا بالنسبة للعائلات التي درّست أبنائها ... العائلات الفلاحية هي الأخرى استفادت من الاستقلال ... مع سياسة الإصلاح الزراعي ... الثورة الزراعية ... لكنّ الحرفة تضررت بصراحة بسبب القرارات السياسية وحركة التصنيع ... الحرفة تضررت "

هذه النقطة هي الأخرى تطرق إليها " جيلبر غرونغيوم " حين حديثه عن القطاع الحرفي بهذه المدينة، إذ أورد في كتابه السالف الذكر بهذا الخصوص ما يلي : (عدم تنظيم النشاطات التقليدية (بمدينة " ندرومة ")، وضعف خلق مناصب عمل الناجمة عن غياب الاستثمار العمومي، النزوح

الرّيفي، الضّغط الدّيمغرافيّ الذي يدفع كلّ سنة بمزيد من الباحثين عن العمل، كلّ هذه العوامل أدّت إلى إيجاد عدد معتبر من العاطلين عن العمل المعلن عنهم رسميًا أو غير معلنين الممتهين لنشاطات حرفيّة ذات مردوديّة هزيلة، والّذين تتوجّه تطلّعاتهم للدّولة الّتي تعتبر الوحيدة القادرة على خلق فرص العمل من خلال الاستثمارات الصّناعيّة أو المناصب الإداريّة (1).

هذه الفقرة على قدر كبير من الأهميّة إذ تشير إلى أنّ السياسة الاقتصاديّة الّتي تبنتها الدّولة عقب الاستقلال لم توقّر المناخ المناسب للاستثمارات الفرديّة في مختلف القطاعات بما فيها القطاع الحرفيّ، مؤدّية بذلك إلى تراجع هذا القطاع تدريجيًا لصالح التّصنيع العموميّ الّذي لم يتمّ بالمدينة ذاتها بل بأماكن أخرى، ممّا دفع بالنّاس للهجرة للمدن ذات التّركيز الصّناعيّ، وبالتالي فقدان الاهتمام بالقطاع الحرفيّ ذو الطّابع الخاصّ الّذي تمّت عرقلته بمجموعة من التّشريعات المقيّدة للنّشاط الاقتصاديّ الخاصّ بمختلف أشكاله، وهذا ما سنعرض له لاحقًا.

وبالعودة للحديث عن النّتائج المترتّبة عن الثّورة فيما يخصّ الأوضاع الاقتصاديّة للعائلات النّدروميّة، فإنّه من خلال المقابلة الّتي أجريناها مع السيّدة " يعقوبي . م " لمنا أنّ الحراك الاجتماعيّ الّذي أحدثته الثّورة كان عميقًا، حيث ذكرت لنا في هذا السّياق أنّ : " ... الاستعمار في محاربه الثّوار عمد إلى انتهاج سياسات تعسفيّة وقمعيّة أدت بتراجع المستوى المعيشي لساكنة " ندرومة " عمومًا، وعقب الثّورة ... عقب الثّورة ... كانت الكثير من العائلات منهكة ومخطّمة اقتصاديًا، والبيئة الاقتصاديّة كانت بنياؤها متآكلة ... لذا فالعائلات النّدروميّة عقب الاستقلال مباشرة هاجر العديد منها ... إلى المدن الكبرى أو حتّى إلى فرنسا بحثًا عن العمل ... فرص العمل قلّت بها ... إلّا ما كان من الفلاحة

(1) Gilbert Granguillaume, « Nédroma : l'évolution d'une médina », Editions Brill: Leyde - pays - bas, 1976, pp 14 - 15.

... دَعَمَت الدَّوْلَةُ الفلّاحين ... لقد كانت نتائج الثَّوْرَةِ سببا في تغيّر عميق بالبنية السَّكّانيّة لـ " ندرومة "، إذ هاجرها كبار أغنيائها وتجارها للمدن الكبرى حيث النشاط التجاريّ أكبر ... وحلّ محلّهم سگان الحوز النّدروميّ ... ورغم الدّعم الذي قدمته الدَّوْلَةُ لأهالي المنطقة بعد الاستقلال إلا أنّ ذلك لم يحل دون تدهور اقتصادها ... جرّاء مغادرة كبار التّجار والحرفيّين لها "

وقد لمحنا من خلال مقابلات أخرى ذلك، حيث ذكر لنا السيّد " جنّان . ب " ما يلي : " ... عقب الثَّوْرَةِ قلّت الموارد الماليّة بسبب قلة فرص العمل بالمدينة وأرجائها، لذا غادرتها بعض العائلات إلى المدن الكبرى ... مثل عائلة " رمضاني " ... حيث غادر أحد أفرادها إلى " بني وعزان " ... لا زال أبناء عمومته بـ " ندرومة " ... هناك اشتغل بالفلاحة في إطار الدّعم الفلاحيّ الذي كانت تقدّمه الدَّوْلَةُ آنذاك ... جمع المال ... ثمّ انتقل إلى مهنة أخرى ... حيث بالمال الذي جمعه والقروض البنكيّة أكثرى منطقة جبليّة لاستغلالها في استخراج رمل وحجارة البناء ... كاريار ... وتدرّجيا صار له العديد منها ... لقد صار من الأثرياء ... في حين ان أبناء عمومته الذين بقوا بـ " ندرومة " لا زالوا بسطاء ... وهناك آخرون ... نماذج ... من غادر " ندرومة " نجح ... ومن بقي بها بقي على حاله ... إنسان بسيط "

لم يغادر " ندرومة " الحرفيّين والتّجار فقط، بل كذلك الحاصلين على شهادات علميّة كالأساتذة والأطباء والمحامين وغيرهم، لأنّ جوّ العمل أكثر موائمة لهم بالمدن الكبرى أو حتّى خارج الوطن من تلك المدينة، وخير مثال على ذلك عائلة " رحّال " التي انتقل العديد من أبنائها للعيش بمدينة " تلمسان " أو " الجزائر العاصمة "

علاوة على ذلك فإنّ السّياسة التّنمويّة التي انتهجتها الدَّوْلَةُ فيما يتعلّق بإنشاء المناطق الصّناعيّة والمعامل التي تعتبر نقطة استقطاب اقتصاديّ لم تمسّ " ندرومة " ومنطقة " ترارة " عموما، لذا نظرا لقلّة فرص العمل بها في أواخر العهد الاستعماريّ ومرحلة ما بعد الاستقلال لغاية الثّمانينيّات فقد

أصبحت تلك الناحية " منطقة طرد سكانيّ "، أين ارتحل عنها الكثيرون بحثا عن فرص عمل في المدن الكبرى أو الخارج، الأمر الذي أدّى إلى حدوث تغييرات عميقة مسّت بنية السّاكنة بها، فأصبح جرّاء ذلك الارتباط بمدينة " ندرومة " ارتباطا باللقب العائليّ دون المعاش الفعليّ بها، وهذا ما لاحظناه حين توزيعنا الشّطر الثّاني من الاستبيان المتعلّق بالقطاعات الاقتصاديّة والعائلات المشهورة في كلّ قطاع منها، حيث أكّد لنا العديد من المجيبين عن الاستبيان أنّ تلك العائلات أو حتّى أفراد منها ما كانوا ليشتتوا لو عاشوا بـ " ندرومة "، فشهرتهم على هذا الأساس قائمة على " الشّتات النّدروميّ " حسب تعبير السيّد " عمارة . م ."

ومّا زاد في تعميق حدّة الانكماش الاقتصاديّ بالمنطقة هو العمليّات الإرهابيّة التي عرفتها المنطقة، خصوصا الحوز النّدروميّ الذي لم يكن مستقرّا حينها باعتبار أنّه كان ملجأ للإرهابيين نظرا لطبيعة تضاريسه، الأمر الذي دفع بالكثير من ساكنة " ندرومة " لمغادرتها إلى المدن بحثا عن الأمن بالدرجة الأولى، ومن جهة أخرى سعى سكاّن الحوز النّدروميّ لذلك، فكان أن انتقل الكثير منهم إلى " ندرومة " نفسها، لينجم جرّاء ذلك تغيير في التركيبة السّكانيّة حيث بعد انحسار تلك العشريّة عرفت بعض من تلك العائلات صعودا على المستوى الاقتصاديّ سواء الخاصّ أو في إطار العمل لدى الدّولة، وقد لمسنا ذلك من خلال بعض المقابلات، إذ حدّثنا في هذا السيّاق السيّد " جبار . م " قائلا: " ... بعض العائلات غادرت " ندرومة " مبكّرا عقب الاستقلال ... نظرا لمؤهّلاتهم العلميّة تمّ استدعاؤهم لشغل وظائف في الدّولة ... أو حتّى بحثا عن تنمية مواردهم الخاصّة بشكل معتبر ... الأمر الذي لم تكن لتتيحه لهم هذه المدينة الصغيرة بضالّة بنياؤها التحتيّة والاقتصاديّة ... وقد تعمّق ذلك التّزوح منها عقب أزمة سنة 1986 م ... ثمّ إبان العشريّة السّوداء التي أصابت المنطقة بركود حادّ ... بعد نهاية تلك العشريّة عاد البعض إليها ... ممّن تقاعد ... لكنّ الكثيرين ممّن غادروها لم يعودوا ... في المقابل نزح إليها الكثيرون من سكاّن الحوز النّدروميّ ... أثناء العشريّة وبعدها ... فتغيّرت العديد من معالمها

... في الإدارة ... في الأمن ... في التربيّة ... في التّجارة ... أبناء " ندرومة " اليوم قليلون ... وتراجعوا كثيرا على المستوى الاقتصاديّ ... بعضهم اليوم يعيش عيشة الكفاف إن لم نقل فقيرا ... حتّى أفراد العائلات العريقة بها ممّن بقوا صاروا اليوم بسطاء مقارنة مع ذويهم ممّن غادرها ... تغيّرت الأمور كثيرا " .

لقد كان التّشاط الإرهابيّ سببا في شلّ الحركة التّجاريّة بالمنطقة، وأكثر قطاع تضرّر من العشريّة السّوداء كان القطاع الحرفيّ، حيث قلّ تزويد الحرفيّين بالموادّ الأولى اللازمة لصناعتهم، فهاجرها العديد من كبار الحرفيّين إلى المدن، والعديد منهم من بقي بها غير مهنته، فكانت بذلك العشريّة السّوداء ضربة موجعة لهذا القطاع الذي اشتهرت به هذه المدينة، حيث حدّثنا في هذا السّياق السيّد " نجّار . ب " قائلا : " كانت هناك العديد من العائلات النّدروميّة قد توارثت الحرفة أبا عن جدّ، ولما اندلعت العشريّة السّوداء سبّبت ركودا في الحركة التّجاريّة... في جلب الموادّ التي يحتاج إليها الحرفيّين ... وفي نقل منتوجاتهم للأسواق... لقد تخلّى الكثير من الحرفيّين عن حرفهم حينها ... خصوصا وأنّ بعضها منها كان قد دخل في فترة ركود سبقت بسنوات اندلاع تلك الفتنة ... لقد كان الإرهاب القطرة التي أفاضت الكأس كما يقال ... لقد أجهز على العديد من الحرف ... للأسف ... الحرف التي صنعت شهرة " ندرومة " ... حيث بسبب الإرهاب أغلقت الحدود المغربيّة التي كانت تعتبر من أهمّ منافذ تصريف تلك السّلع ... بل وحتّى هجرة بعض العائلات النّدروميّة العريقة في بعض المجالات الحرفيّة للمملكة ... خسرتهم الجزائر واستفادتهم المملكة ... مكتوب ربّي " .

كما كانت هذه العشريّة إضافة لذلك سببا في هجرة العديد من الأشخاص ممّن يحسبون على الأنتلجنسيا، خصوصا ممّن كانت لهم توجّهات اشتراكيّة ماركسيّة، حيث كان الإرهابيون ينظرون إليهم باعتبارهم " أعداء الله "، وعليه يجب تصفيّتهم، وقد أشار إلى ذلك السيّد " زاوي . ع " بقوله : " ... الإرهاب كان نزيفا حادّا للمدينة ... كانت بها طبقة مثقّفة جيّدة ... لمّا جاء

الإرهاب بفكره الإسلامويّ نظر... نظر لهذه الطبقة نظرة الكره والبغض... باعتبارهم من " الحمر " ... كانوا يلقّبونهم بهذا اللقب باعتباره اللون الدّال على المعسكر الشيوعيّ الاشتراكيّ ... من كان يفعل ذلك؟! ... لن تصدّق ذلك ... رفقاء دربهم من المناضلين في الحزب أو النّشاط السّياسيّ ... انقلبوا في موجة ما عرف باسم " الصّحوة " إلى إسلاميّين ... وصاروا ينعنون رفقاتهم السّابقين ممّن درسوا ونشطوا معهم بهذا اللقب ... ويعتبرونهم ملحدّين يجوز قتلهم ... طبعا لعبت الغيرة دورا كبيرا في ذلك ... إذ جلّ الذين ركبوا موجة الصّحوة هذه كانوا من الوافدين على " ندرومة " وكانوا يكتّون عداوة مضمرة لحضر " ندرومة " ... قديمة ... فانتهزوا الفوضى تلك لتصفية حسابات ... للأسف وهميّة ... الغيرة ... الغيرة ... من هنا كانت هذه الظّروف السّبب الذي دفع بالكثيرين من نخبة أبناء هذه المدينة لمغادرتها ... إلى المدن الأخرى أو الخارج ... ، بل الأدهى والأمرّ من ذلك طفت على السّطح بربوفاغوندا شعبيّة مفادها أنّ الكثيرين من مثقفي " ندرومة " هم امتداد للوجود الفرنسيّ، باعتبار أنّ آبائهم كانوا يعملون عندها وأنهم استغلّوا ذلك لتدريس أبنائهم وبالتالي أتاحت أمامهم الفرص عقب الاستقلال، لذا يجب محاربة " أبناء الحركى " هؤلاء، وهو ما عبّر لنا عنه السيّد " بوعناني. ن " بقوله: " خلال العشريّة السّوداء ظهر خطاب عنصريّ مستتر تحت عباءة الغيرة الوطنيّة ... استهدفت النّخبة النّدروميّة على اعتبار أنّها مخلفات الوجود الفرنسيّ والامتداد الطّبيعيّ لها ... كون العديد من هذه النّخبة قد تدرس لظرف من الظّروف بالمدارس الفرنسيّة بالجزائر أو حتّى خارجها ... بنظيرتها في المغرب أو فرنسا نفسها ... لذا فحسبهم قد تشرّب هؤلاء الفكر الفرنسيّ ... وصاروا من المدافعين عنه ... إنّه فكر مناهض للانتماء الإسلاميّ ... وكلّ ... وكلّ ما لا ينتمي للإسلام يعتبر عدوّا يجب التّخلّص منه بكلّ الطّرق، لذا عندما استشعر العديد من أبناء " ندرومة " المثقّفين هذا الجوّ ... رحلوا إلى مناطق أكثر أمنا بالمدن الكبيرة أو حتّى بالخارج ... فرنسا ... إسبانيا ... المغرب ... الولايات المتّحدة الأمريكيّة ... منذ ذاك الحين تغيّرت " ندرومة " كثيرا ... أصبحنا نحن النّدروميّين نشعر بالغيرة فيها ... كلّ شيء تغيّر ."

نظرا لتظافر هذه الأحداث كلّها من جهة، وعدم توقّر " ندرومة " على البنيات التّحتيّة والمقومات الاقتصادية اللازمة لازدهار نشاط اقتصاديّ موسّع بها، فقد غدت منطقة طرد بشريّ، الأمر الذي أدّى إلى تغيّرات معتبرة على الحياة الاقتصادية بها انعكست على تصوّرات ساكنيها حول تقديراتهم لأهميّة القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأيّها أكثر فائدة بالنّسبة لحسن التّموقع الماديّ ومنه الاجتماعيّ، هذه التّصوّرات التي استخلصنا بعضا من ملاحظها من خلال معطيات الاستبيان، والذي لا يختلف عن الذي كنّا قد ورّعناه بمدينة " تلمسان "، أين يوضّح لنا الجدول التالي خصائص عيّنة الاستبيان النّدروميّة.

جدول يوضّح خصائص عيّنة الاستبيان النّدروميّة

اللقب العائليّ	إناث	ذكور	الجنس والسّن
			الوظيفة
شوّال . ر	26 سنة (X)		موظّفة بمديريّة الفلاحة
جباري . ل	36 سنة (X)		موظّفة في شركة خاصّة
شقرّون . م		38 سنة (X)	موظّف
معلم . ر		38 سنة (X)	الشركة الوطنيّة للمياه
لزعر . ب		39 سنة (X)	عامل بمقهى
زغودي . س		41 سنة (X)	تاجر متنقل
جلطي . ب		42 سنة (X)	إداري
يعقوبي . س	42 سنة (X)		ماكثة بالبيت

غربي . ن	42 سنة (X)		خياطة
فلاح . ح		43 سنة (X)	بناء
عمارة . ف	43 سنة (X)		ممرضة
دينان . ك	46 سنة (X)		إدارية
بوعناني . ع		47 سنة (X)	نجار
عماني . ع		48 سنة (X)	موظف
سلس . ب		49 سنة (X)	موظف بالجامعة
بوسنة . م		51 سنة (X)	إداري
صمود . م		53 سنة (X)	تاجر
رمضاني . ع		54 سنة (X)	تاجر
عمارة . م		55 سنة (X)	رئيس مصلحة
نجار . ع		57 سنة (X)	موظف في بنك
زاوي . ع		61 سنة (X)	محاسب
سي سليمان . ن		65 سنة (X)	متقاعد
صمود . ف		67 سنة (X)	متقاعد
غرناطي . ي	68 سنة (X)		ماكثة بالبيت
سايج . ع		69 سنة (X)	متقاعد

لقد نجم جزاء تراكمات الأحداث التي ذكرناها سالفاً - البعيدة منها والقريبة - نشوء خريطة نشاط اقتصادي جديد، واستنادا للمعطيات التي تحصلنا عليها من الاستبيان عمدنا إلى ترتيب تلك القطاعات حسب أهميتها من وجهة نظر الندرميين ممثلة في العينة المذكورة في الجدول السابق، متحصلين على النتائج التالية :

الاختيار	القطاع	الديني	التجاري	الحرفي	الإداري	العلمي	السياسي	العسكري
الأول	10	01	00	01	08	04	01	
الثاني	01	08	02	05	07	01	01	
الثالث	00	05	00	13	06	01	00	
الرابع	01	08	04	02	03	06	01	
الخامس	04	03	05	04	01	05	03	
السادس	02	00	09	00	00	06	08	
السابع	07	00	05	05	00	02	11	

مثلما كان عليه الأمر بالنسبة لـ " تلمسان "، فإننا سنعمد من خلال هذا الجدول إلى قراءة طبيعة هذه الاختيارات استنادا لمعيار " تعداد الاختيار ومستواه " ونظيره " منحى الاختيار واستقراره "، وعليه ففيما يتعلق بالمستوى الأول فإننا نلاحظ بناء على أكبر تعدادات الاختيارات التراتبية التالية:

الإداري (13) - العسكري (11) - الديني (10) - الحرفي (09) - التجاري (08) - التجاري (08) - (الحرفي - السياسي) (05)، لتصبح بدون تكرار التجاري والحرفي خريطة الاختيارات كالآتي : الإداري - العسكري - الديني - الحرفي - التجاري - السياسي، والملاحظ على هذه الاختيارات باعتبار تعدادها هو غياب القطاع " العلمي " رغم أنّ توزيع تكرارات اختياره كان مرتفعا في المستويات الثلاث الأولى، إلا أنّها لم تكن الأعلى تكرارية فيها، وقد تصدر الإداري الزيادة، ولذلك ما يبرره حيث من خلال مجمل مقابلاتنا اتضح لنا أنّ هذا القطاع بالنسبة " للندروميّين " يعتبر مفتاح الوصول إلى مناصب عليا، لذا فليس مستغربا أن يحلّ السياسي في مؤخرة الترتيب، فما السياسي بالنسبة لهم سوى نتيجة الترقّي في سلّم الأنشطة الإدارية، ولعلّ تصوّرهم هذا لأهمية الجانب الإداري راجع للعهد الاستعماريّ حيث كان من يحصل على وظيفة إدارية لدى السلطات الفرنسيّة يحظى نتيجة ذلك على امتيازات يمكنه استغلالها في أنشطة أخرى تعود عليه بمزيد من الفوائد والأرباح، وعقب الاستقلال لجأت الدولة إلى تعيين الإداريين - عموما - الذين اشتغلوا لدى السلطات الفرنسيّة في مناصب حسّاسة ومفتاحية إدارية وسياسية فرسخ ذلك في التّصوّر الجمعيّ للندروميّين أهمية هذا القطاع، وأنّه سبيل الوصول لمناصب أرقى.

يأتي بعد ذلك من حيث الترتيب القطاع العسكريّ، الذي يعتبر هو ونظيره الإداري من القطاعات الفوقية، أي من قطاعات ممارسة السلطة، وهنا نلاحظ فارقا كبيرا بين نظرة الندروميّين لهذا القطاع ونظرة التلمسانيّين له، ففي حين ينظر التلمسانيّون إليه على أنّه قطاع لا يليق بأبناء العائلات الكبيرة الالتحاق به، وذلك راجع في رأينا إلى أنّ هذه العائلات كان بنوها مستحوزين على هذا القطاع طيلة الفترة العثمانيّة وما شهدته من تقلّبات عنيفة دفعت بهم إلى العزوف عنه، واعتباره قطاعا للدسائس والمؤامرات، فإنّ الغير ممّن كان مبعدا عنه كان يرى فيه أكبر مصدر لبلوغ السلطة، من هنا فإنّ الندروميّين الذين حلّ كبريات العائلات منهم تنحدر من أصول أندلسيّة، والتّواقين للسلطة رأوا فيه قطاعا مهمّا لتحقيق مبتغاهم، خصوصا وأنّهم كانوا غير قادرين على الانضواء فيه خلال العهدين

العثمانيّ والاستعماريّ لجملة من الاعتبارات، لذا وفي إطار الدّولة الوطنيّة واتهم الفرصة فانتهزوها، غير أنّ هذا لا يعني أنّ كلّهم يقدّرون هذا القطاع بنفس الطّريقة، بل هناك من يقترب تقييمه لهذا القطاع من تقييم التّلمسائيّين، فهو وإن كان يرى فيه قطاعا أساسيا لامتلاك زمام القرار السّلطويّ، إلاّ أنّه لا يخبّد الاشتغال فيه ولا يخبّد ذلك لبنيه أو أقراره، وخير دليل على ذلك بعض من الآراء التي استخلصناها من المقابلات، من بينها نورد ما ذكره لنا السيّد " بوعناني . ع " بقوله : " صحيح أنّ الذين لديهم رتب عسكريّة عالية لديهم تأثير ونفوذ كبير في المجتمع ... لديهم ممتلكات ... لكن يعيشون عيشة ترقّب وحيطة ... لدرجة الهوس أحيانا ... وأنا شخصيا لا أحبّ أن أعيش في توتر ... خصوصا أنّ بلادنا لا زالت مؤسّساتها هشّة ... نحن دولة ناشئة ... مثل هذه الدّول معرّضة كثيرا للهزّات ... لذا مثل هذه المناصب فيها تكون سببا للمشاكل أحيانا ... أنا لا أريد ذلك ... لا لي ولا لأولادي ... ولا لأقاربي ... من يدري ربّما تقع في مشاكل جزاء ذلك ... خصوصا أنّ مجتمعا لا تزال تحكّمه ذهنيّة وأنماط تفكيرية تقليديّة ... ماذا أقول؟ ... رجعيّة ... همجيّة ... متخلّفة "، وفي السّياق ذاته حدّثنا السيّد " رمضان . ن " قائلا: " أنا لا أحبّ العسكر ... ابني أراد أن يلتحق بصفة دائمة بالعسكر فقلت له أيّ بريء منه إن فعل ذلك ... إنّه يشتغل بالتّجارة ... عندما ينام ينام قرير العين ... عندما تكون في العسكر أو الأمن عموما تعيش في ضغط ... طبعا كل شخص له تقديره للأمر لكن أنا لا أحبّ هذا المجال ... الله هو الرزّاق " .

لكن رغم ذلك فهذا التّوجّه ليس عامّا بين النّدروميّين إذ هناك من يرى أنّ هذا القطاع سبب في الواجهة، وحتىّ إن لم يكن له أبناء أو أقارب فيه فهو يراه مصدرا للاعتبار الاجتماعيّ والهيبه، بل هناك من يفضّله على السّياسيّ، إذ في مقابلتنا مع السيّد " شقرون . ف " صرّح لنا قائلا : " في السّياسة تصبح مشهورا ... الكلّ يعرفك ... تصبح عرضة لكلّ شيء ... في المؤسّسة العسكريّة لا يعرفك أحد ... كلّ شيء محاط بالسّريّة ... هذا هو الفرق ... كلاهما فيه مقابل ماليّ معتبر ... لكن هناك فرق في تعامل النّاس معك ... العسكريّ يعامله النّاس بهيبة وحذر أكثر ... هذا إن كانوا يعرفونه ...

أما من يريد التكتّم فلا يعرفه أحد ... يعيش حياته لنفسه ... "

من خلال ما سبق إيرادهُ يتّضح لنا أنّ هناك تناقضات في الآراء حول الانتساب لهذا القطاع حتّى وإن كان هناك إجماع على أنّ المنتسبين إليه يحظون بمكانة اجتماعيّة معتبرة كونه قطاعا ذو عائدات ماديّة معتبرة، لكن هناك تفضيل واضح للقطاع الإداريّ عليه.

أما القطاع الدّينيّ فهناك ما يبرّر ترتيبه المتقدّم هذا، إذ ينظر إليه على أنّه مصدر مهمّ للإثراء - خصوصا مؤخّرا -، حيث نظرا للظّروف الاقتصاديّة الصّعبة في السّنوات الأخيرة أصبح ينظر لوظيفة الإمام أو حتّى مقدّم الزّاوية على أنّها وظائف مربحة، إذ يوفّر لهما السّكن سواء الوظيفيّ أو من قبل المحسنين، والمحسنون هؤلاء يتبرّعون على هذه الشّخصيّات بمنح بعضها معتبر، كما أنّ بعضهم أصبح مؤخّرا يستفيد من منح للخارج قد تصل لبضع سنين، خلالها يجمع هؤلاء أموالا معتبرة من منحة الدّولة، إضافة إلى ما يتبرّع لهم به المهاجرون وكلّ ذلك بالعملة الصّعبة، لذا استنادا لهذه الأمور يرى النّدروميّون أنّ هذا القطاع الذي كان حاملا وبالكاد دون اعتبار في السّبعينيّات والثمانينيّات إلى أواخر التسعينيّات قد تغيّرت نظرة الدّولة إليه، حيث في إطار سعيها لاحتوائه في نطاق استراتيجيّة سياسيّة مدروسة، أولته هذه الأخيرة اهتماما معتبرا صار معه قطاعا حسّاسا، ولم يعد ينظر بذلك للإمام أو المنتسب للزّاوية بتلك النّظرة الاستصغاريّة، بل صارت هذه المناصب مثار صراعات كبيرة حتّى بين العائلات الكبيرة والعريقة ليس في " ندرومة " وحسب، بل في كافّة أنحاء الوطن.

ثمّ يعقب هذه القطاعات الحرفيّ الذي يعيره النّدروميّون اهتماما كبيرا، رغم تأسّفهم عن الحالة التي آل إليها هذا القطاع بهذه المدينة، حيث اندثرت الكثير من الحرف التي كانت سببا في ثراء بعض العائلات، والتي روّجت لصورة " ندرومة "، ولم يبق منها سوى بعض الحرف الضّروريّة، حيث لا تزال حرفة النّجارة ذات أهميّة معتبرة لدى النّدروميّين، في حين اندثرت صناعة الزّرابي التّقليديّة والصّناعات الجلديّة التّطريزيّة التّقليديّة، وصناعة الفخّار التي تراجعت بشكل ملفت إلّا في بعض القرى

المجاورة لـ " ندرومة "، لذا يمكن القول أنّ النظرة لهذا القطاع هي نظرة متوارثة عن الآباء والأجداد أكثر من كونها نظرة شخصية، حتى أنّه من خلال المقابلات غالبا ما يتحدث الأشخاص عن هذا القطاع من خلال التّفاخر بماضيه أكثر من حديثهم عن واقعه الآنيّ، كونه واقعا متدهورا يثير في النفوس التّحسّر والحرقه عليه باعتباره المرآة التي كانت تعكس الطّابع المميّز لهذه المدينة ذات التّقاليد الحرفيّة التّليدة.

في حين أنّه فيما يتّصل بالقطاع التّجاريّ فنظرة النّدروميّين له مشابحة لحدّ بعيد نظرة التّلمسانيّين لهذا القطاع، إذ يرون فيه قطاع الإثراء بامتياز باعتبار أنّ " الرّزق فيه مطلق "، مع الإشارة إلى أنّ بعضا من أنواع التّجارات المربحة متعلّقة ببعض الحرف التي تمارسها بعض من العائلات النّدروميّة أبا عن جدّ مثلما عليه الحال بـ " تلمسان "، مثل تجارة الذهب المتعلّقة بحرفة الصّياعة وتجارة زيت الزّيتون المتعلّقة بالفلاحة وتقاليد المعصرة، وتجهيزات الأعراس المتعلّقة بحرفة النّجارة والحياكة، لذا نجد كبريات العائلات النّدروميّة التّجاريّة كانت في الأصل عائلات حرفيّة، ونتيجة تراكم رأس المال انتقلت من مرحلة التّصنيع إلى مرحلة التّوزيع، ومّا يلاحظ عموما أنّ النّدروميّين يقدّرون هذا القطاع تقديرا كبيرا نظرا لعائداته وأرباحه من جهة، ونظرا لكونه قطاعا يتمتّع أصحابه باستقلاليّة كبيرة على مستوى حياتهم الشّخصيّة، باعتبار أنّهم لا يرتبطون ارتباطا تبعيّة بمؤسّسات الدّولة، نظرا لكون التّجارة مهنة حرّة.

وهذه النّقطة هي الأخرى أشار إليها " جيلبر غرونغيوم " حين حديثه عن التّجارة بهذه المدينة، إذ أورد بهذا الصّدّد ما يلي: (في التّجارة، بعض مجالات الاستيراد كان حكرا على الدّولة، أي على المؤسّسات الوطنيّة، لكن معظم تجارة الجملة و نصف الجملة بقيت بيد الخواصّ، وهو قطاع مربح بامتياز. إنّ مغادرة الأوروبيّين سنة 1962 م / 1381 هـ أتاح وجود العديد من الأموال. من جهة أخرى فإنّ النّشاط التّجاريّ المكثّف خلال الحرب سمح للعديد من الجزائريّين بتجميع رؤوس أموال، والتي تمّ تخزينها بحذر خلال سنوات، والتي ستوظّف بعدها في التّجارة نظرا لاعتبار هذا القطاع قطاعا

"آمنا" لا تحوم حوله أي تهديدات بالتأميم (1).

أمّا القطاع السياسيّ فيرى النّدروميّون أنّه قطاع البروز النّدروميّ بامتياز، إذ منذ الاستقلال حاز فيه النّدروميّون على مناصب معتبرة نظرا لكفاءتهم، وأصبحت لدى بعض العائلات تقاليد راسخة في هذا المجال، إذ صارت ألقابها مرادفة للنشاط السياسيّ، غير أنّ تقديرهم للتّأج المترتبة عن ممارسته يختلف اختلافا كبيرا لدرجة التباين المطلق، إذ رغم أنّه قطاع مدرّ للأرباح بالإجماع إلاّ أنّ البعض يرى أنّه قطاع يبتذل فيه الإنسان كرامته حيث يصبح مثارا للنقد وحتىّ السّبب أحيانا، وبالتاليّ فالسياسيّ يجب أن يكون محنكا لمواجهة مثل هذه الحملات التي تستهدف شخصه وحتىّ عائلته في كثير من الأحيان، وبالتاليّ فعلى المستوى الشّعبيّ عموما يصبح السياسيّ حتما - شأنه شأن العسكريّ - ممثلا للخيانة وعدم النّزاهة، إلاّ في حالات نادرة، والنّدروميّون ما عادوا يستسيغون نظرة الآخرين لهم بسبب هذا الأمر، حيث عبّر لنا عن هذا الأمر السيّد "لزعر. ن" قائلا: "أينما تذهب تواجه نفس الخطاب ... وكثيرا ما يوجّه لك الخطاب مباشرة كأنتك من السّلك السياسيّ ... أنتم أصحاب الغرب ... أولاد "وجدة" ... "عصبة ندرومة" ... (يضحك قليلا) ... حطّتم البلد ... رغم أنّ السياسيّين من مناطق مختلفة من الجزائر ... لكنّ التّركيز منصبّ علينا ... هه ... علينا ... على النّدروميّين السياسيّين طبعاً ... أنا لست سياسيّاً ... لكنّ أشعر وكأنيّ في خانة الاتّهام ... لماذا أصحاب الغرب ... ولاية "تلمسان" دائما ... وكأنّ السياسيّين من هذه الولاية غير شرفاء ... ومن غيرها شرفاء ... تدري أنّ أحدهم قال لي ذات مرّة: "مثلكم مثل رقم ولايتكم" .

(1) Gilbert Granguillaume, « Nédroma : l'évolution d'une médina », Editions Brill: Leyde - pays - bas, 1976, pp 11.

أما إذا سعينا لقراءة الجدول استنادا للمستوى الثاني فسنلاحظ أنّ القطاع المتّسم بالتوازن من حيث طبيعة الاختيار ومساره هو " القطاع العلميّ "، أين يأخذ مسارا تنازليًا، ثمّ بعده " القطاع العسكريّ " الذي يأخذ في مجمله مسارا تصاعديًا، في حين أنّ سائر القطاعات الأخرى تأخذ مسارات متأرجحة بين الصّعود والهبوط آخذة منح غير متناسقة وغير مستقرّة، وهذا ما يعكس لنا إسقاطا ذو دلالة عميقة، إذ نرى من خلال هذا المستوى أنّ أكثر القطاعات استقراريّة هي القطاع العلميّ الذي يعتبر قطاعا قاعديًا ونظيره العسكريّ الذي يعتبر قطاعا فوقيًا، وهنا نلاحظ - رغم اختلاف القطاعات - تشابها مع ما أوردناه عن " تلمسان " باعتبار أنّ القطاعات المتوازنة من حيث تراتبية الاختيارات تنحصر في اثنين بكلّ منهما، أحدهما قاعديّ والآخر فوقيّ، وهذه التّرابيّة بـ " ندرومة " تحيلنا إلى الإشارة إلى ما سبق وأن أوردناه حين حديثنا عنها، حيث ذكرنا أنّه نظرا لطبيعة موقعها فقد كانت البنيات الاقتصاديّة بها هشة منذ العهد الاستعماريّ، لذا سعى النّدروميّون إلى تعليم أبنائهم رغبة في الحصول على مناصب ولو بسيطة في المؤسّسات الاستعماريّة، كونها كانت فرصة لهم لتحقيق مكاسب اقتصاديّة - اجتماعيّة، ثمّ حين اندلاع الثّورة التّحريريّة هاجرت العديد من العائلات النّدروميّة إلى المدن المغربيّة الحدوديّة، أين عمد بعضها إلى تعليم أبنائهم أملا في حصولهم على مناصب مهمّة عقب الاستقلال، في حين أنّه من جهة أخرى التحق البعض بصفوف الجبهة في إطار " جيش التّحرير الوطنيّ " أو في وظائف أخرى بالجبهة، وغداة الاستقلال دخلت هاتان التّختان الجزائر متحصّلة على مناصب مهمّة في مختلف أسلاك الدّولة، وما يلاحظ هنا أنّ التّناجج المستخلصة من الاستبيان فيما يتعلّق بالقطاع العسكريّ تختلف عن الصّورة المستخلصة عنه من المقابلات التي كنّا قد أوردنا بعضا منها سابقا، في حين أنّ القطاعات الأخرى غير متناغمة من حيث تراتبيّة اختياراتها، حيث على عكس العسكريّ يحتلّ القطاعين السّياسيّ والإداريّ أهميّة كبيرة بالنّسبة للنّدروميّين من خلال معطيات المقابلات، الأمر الذي لم نلاحظ انعكاسه فعليًا في معطيات الاستبيان، في حين أنّ القطاعات المتبقّيّة لا تحتلّ نفس مكانة القطاعات السّابقة نظرا لطبيعة المنطقة، إلّا أنّ القطاع الدّينيّ في الآونة الأخيرة عرف تغيّرا في وزنه على

ساحة الواقع نتيجة لارتباطاته بحسابات سياسية معيّنة لم تكن موجودة قبل العشريّة السّوداء.

هذا من حيث الحديث عن القطاعات وأهمّيتها التّراتبيّة، لكن ماذا عن إسقاطاتها على أرض الواقع ؟ بعبارة أخرى من خلال معطيات الاستبيان ما هي العائلات النّدروميّة التي تمثّل هذه القطاعات ؟

الإجابة عن هذا السّؤال تكمن في الأجوبة المتحصّل عليها من السّؤال الثّاني من الاستبيان، والتي عمدنا إلى تفرّيقها في الجدول التّالي (لاحظ الجدول)، متحصّلين على المعطيات الآتية :

جدول تكرار توزيع انتساب العائلات التلمسانية للقطاعات الاقتصادية من خلال معطيات الاستبيان

التكرار	العائلات	ق. الديني	ق. الإداري	ق. التجاري	ق. العلمي	ق. الحرفي	ق. العسكري	ق. السياسي
7	بغداد	7						
20	بگوش	20						
1	بناي		1					
7	بوتشيش			6		1		
4	بوري		2			2		
1	بوسنة						1	
1	بوعناني						1	
10	بوليلة			10				

	11						بن علي	11
		1	3				جبار	4
			4		1		جباري	5
		1					جنان	1
			4				حاكم	4
				2			حسناوي	2
				9			حقيقي	9
	1	1					حوزي	2
	1						خرپوش	1

		1					خَيَّاط	1
		2				4	دريسي	6
		3			4		ديندان	7
3			8	1	9		رَحَّال	21
		1					راشدي	1
				4			رمضاني	4
		2			4		زاوي	6
21			5		1		زرهوني	27
		1					زَعُودي	1

			5				ساكر	5
		1					سعيدى	1
	8	1	1		1		سّس	11
	1						سنوسى	1
						2	سى سليمان	2
					1		شاوش	1
			3				شراك	3
	2	1			3		شقرون	6
		1					شنيكة	1

	1	2		1	2	1	صمود	7
			8	7	1		صنهاجي	16
9							طمار	9
	1						عاون	1
			3			1	عدو	4
				1			عطار	1
					1	1	عمارة	2
	1						عماني	1
		1					غربي	1

		4					غرناطي	4
10							غزالي	10
		9					غفور	9
			1		9	1	غماري	11
		1					فروي	1
		1		2			فلاح	3
		2					قليل	2
					1		قندوز	1
2							لرعر	2

		2		1	2		معلم	5
		1		1	1		منقوشي	3
		1			6		ميدون	7
		1					ميري	1
5			5				نقاش	10
		2		4			نيار	6
						7	يعقوبي	7

ومثلما كان عليه الأمر فيما يتعلّق بمدينة " تلمسان " فإننا سنعطي التكرارات في هذا الجدول نفس الدلالة التصنيفية من خلال الألوان الثلاث، والتي نستخلص من خلالها قراءة أولية عن تموقع العائلات الندرومية اقتصاديًا واجتماعيًا في المخيال المحلي، أين سنركّز على العائلات في المستويين الأوّل (الأحمر) والثاني (الأزرق)، ثمّ نعرّج على المتبقية، لتتجلّى لنا استنادا لهذا التصنيف التراتبية التالية : زرهوني (27 مرّة) - رحّال (21 مرّة) - بگوش (20 مرّة) - صنهاجي (16 مرّة) - بن علي (11 مرّة) - سّلس (11 مرّة) - غماري (11 مرّة).

أمّا فيما يتعلّق بهذه العائلة فإننا كنّا قد تحدّثنا سابقا عن أصولها وذكرنا في معرض ذلك بعضا من أعلامها، ومن خلال الجدول نلاحظ أنّ الصّفة الغالبة عليها هي كونها عائلة سياسية، والأمر ليس راجعا فقط لكون " يزيد زرهوني " منها، بل كون الندروميين يؤكّدون أنّ العديد من أفراد هذه العائلة يحتلّون مناصب سياسية مهمّة، غير أنّنا حينما حاولنا استخلاص بعض الأسماء منهم قولنا بالإجابة الشائعة: " أنّ المناصب في الجزائر صارت وراثية وعلاقات "، ومن أمثلة ذلك ما قاله لنا السيّد " عمارة. م " : " عائلة " زرهوني " عائلة كبيرة ... كبيرة بتعدادها مقارنة بعائلات " ندرومة " الأخرى ... باستثناء ربّما عائلة " صمود " ... تعداد أفرادها كبير هي الأخرى ... و " زرهوني " هؤلاء معروفين بالسياسة ... والآباء خلّفوا أبنائهم في مناصب هامّة في مختلف قطاعات الدولة في مختلف المدن الكبرى ... " وهران " ... " عنابة " ... " الجزائر العاصمة " .

هل بإمكانك أن تذكر لنا بعض التّماذج عن ذلك ؟

بصراحة لا أعرف ... أين هم أبناء " زرهوني " اليوم بـ " ندرومة " ... غير موجودين ... كلّهم اليوم بالمدن الكبيرة ... رحلوا منذ أوائل الاستقلال تباعا ... " زرهوني " ... " رحّال " ... " صنهاجي " ... أين هم ؟ ... رحلوا للعمل ... النّاس تقول أنّهم يهيّئون الأجواء لاستخلاف أبنائهم مكّانهم أو في مناصب أخرى مهمّة ... أنا كما تراني قد تجاوزت الخامسة والخمسين من عمري ... لا

أعرف أيّ واحد من أبناء هذه العائلة شخصيًا ... كلّ ما نعرفه أنّ آبائهم وأقاربهم قد مركزوهم جيّدًا في وظائف معتبرة ... طبعًا ليس كلّهم ... هناك بعضهم ممّن درسوا ونالوا مناصب بمجهوداتهم ... لكن الشّيء المؤكّد أنّ جلّهم من ذوي المناصب المحترمة ... وهناك من هاجر خارج الوطن ... خصوصًا وقت الإرهاب ... إلى " أمريكا " ... " كندا " ... " أستراليا " ... " قطر " و " الإمارات " ... لو لم يكن لهم رصيد علميّ أو ... أو حتّى رصيد ماليّ معتبر ... من يدري ... ما كانوا ليستطيعوا مغادرة الجزائر ."

أمّا بخصوص عائلة " رحّال " فقد توزّعت على أربع قطاعات، غير أنّ القطاعين اللذان احتلّ الصّدارة في هذا التّوزيع كانا " الإداريّ " بالدّرجة الأولى متبوعًا بـ " العلميّ "، وهذا يدفعنا إلى القول أنّ سبب ذلك هو التّقاليد الرّاسخة بهذه العائلة والموروثة عن العهد الفرنسيّ منذ أوّلياته، والتي من خلالها كوّنّت هذه العائلة صورة نمطيّة لنفسها انعكست ملاحظها في الخطاب العاميّ النّدروميّ، فما إن تذكر اسم هذه العائلة بهذه المدينة حتّى تسمع عبارات تعقيب من قبيل " كامل قارين " ، " ناس علم "، " أولاد الإدارة "، " ما كانش خير منهم في التّسيير "، وقد لاحظنا ذلك في عموم المقابلات التي أجريناها، إذ في هذا السّياق أورد لنا السيّد " جنّان . م " : " من العائلات العريقة بهذه المدينة ... الثّريّة ... المثقّفة ... لا تجد أحدا من " الرّحاحلة " حلاقًا أو حدّادا ... أو غير ذلك ... إنهم معروفون ... بالعلم والإدارة ... الإدارة في أرقى مستوياتها ... إنهم على قدر عال من الثّريّة ... أعرف منهم جيّدًا السيّد " أبو بكر " ... كان في منصب هامّ في وزارة السّياحة ... يجيد العربيّة والفرنسيّة بإتقان كبير ... وأي ثقافة ؟ ... هيبه ... ثقافة عالية ... وإخوته كذلك وأبناء عمومته ... باختصار عندما تقول " رحّال " فإنّك ترمز وتشير مباشرة إلى " ندرومة "، " ندرومة " بنخبته وأصالتها ...واليوم ... إيبه ... أين هم؟ ... الكبار فقط بقوا أو عادوا... أبناءهم خارج " ندرومة " ."

ثم تأتي من حيث عدد التكرارات بعد هاتين العائلتين عائلة " بگوش "، والتي تعتبر عائلة دينية بامتياز، حيث أنّ كلّ الإجابات المتحصّل عليها في الاستبيان كانت كلّها تذكرها في خانة العائلات الدينية، وعند بحثنا عن سبب ذلك اتّضح لنا أنّ إمام مسجد " ندرومة " العتيق ينتمي لهذه العائلة، وهو السيّد " بگوش حسين سليمان " الذي أُحيل إلى التقاعد منذ حوالي سنتين (2016 م / 1437 هـ)، وبالتالي فإنّ الأمر يندرج هنا فيما سبق وأن تطرّقنا إليه من كون شهرة أحد أفراد العائلة قد تكون سببا في رسم صورة لها، إلا أنّ هذه الصورة لا تعبّر بالضرورة عن واقعها الفعليّ في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وإلاّ فإنّه من خلال المقابلات اتّضح لنا أنّ العائلات التي تعتبر دينية بهذه المدينة هي " يعقوي " و " بن عمّار " أصحاب " زاوية سيدي بن عمر " و " بغدادي "، إلى جانب عائلة " دريسي ".

أمّا عائلة " صنهاجي " فهي استنادا للاختيارات المطروحة بالاستبيان من العائلات العلميّة والتجاريّة، ولو أنّ الجانب الأوّل هو الغالب عليها كون الصورة التي نأخذها عنها من خلال المقابلات تدعم ذلك، حيث حدّثنا في هذا السّيّاق السيّد " صمود. ب " قائلا : " هذه العائلة عائلة أطباء ... أطباء لامعين ... منهم الطّبيب الباحث في علم المناعة المشهور " كمال " ... عائلة علم ... مهندسين ... محامين ... في " ندرومة " عندما يقال العائلات العلميّة تتبادر إلى الذّهن ألقاب عائلات معيّنة منها " صنهاجي " كذلك ... " جبار "، " غماري "، " سلّس ".

أمّا كونها ذكرت ضمن العائلات التجاريّة فمرّد ذلك أنّ أبنائها من جيل التسعينات ليومنا هذا توجّه الكثير منهم لهذا القطاع، خاصّة نقل البضائع وتجارة مستلزمات البناء أو التّجهيزات المنزليّة، ليس في " ندرومة " بل في مختلف مناطق الغرب والوسط الجزائريّ خصوصا، وبعضهم توجّه إلى هذا القطاع عقب إطلاق الحكومة مشروع ENSEJ.

تجدر الإشارة في سياق الحديث عن هذه العائلة أنّ " جيلبر غرونغويوم " أورد بشأنها - في سبعينيات القرن الماضي - أنّه: (في القطاع الخاصّ، قد تمّ بناء 55 منزلا في " ملك صنهاجي "، وأنّ هذا المالك يبيع أحيانا الأراضي وأحيانا يقوم ببناء مجمّعات سكنيّة بها ويقوم بعدها ببيعها) (1)، ممّا يدلّ على دخول هذه العائلة مجال المقاولاتيّة مبكّرا، لكن نظرا لأنّه لم يحدّد بالضبط أيّ من أبناء " صنهاجي " هذا المقاول فإنّنا لا نستطيع معرفة ما هم عليه أبنائه أو حتّى أحفاده اليوم، وفي أيّ قطاع يشتغلون حاليا.

أمّا عائلة " بن علي " فيمكن أن نقول عنها ما قلناه عن عائلة " بكوّش " سابقا، حيث اتّضح لنا أنّ سبب تخصيصها بالقطاع العسكريّ هو معرفة النّدروميّين للعديد من أفراد هذه العائلة ممّن يشتغلون بهذا القطاع، وقد لاحظنا من خلال بحثنا عن هذه العائلة محليّا أنّها تنتسب لسلالة " عبد المؤمن بن علي " مؤسس الدّولة الموحدية، وهنا نلاحظ تأثير الرّاسمال التاريخيّ لها في توجيه خيارات أبنائها، إذ اتّضح لنا من خلال المقابلات أنّ العديد من أفراد هذه العائلة ينتسبون للمؤسّسات الأمنيّة أو للمؤسّسات السياسيّة، وهي مؤسّسات فوقيّة كما سبق وأن تكلمنا عنها، حيث ذكر لنا في هذا السّيّاق السّيّد " بن عبد المومن . س " أنّ : " عائلة " بن علي " في الشّجرة أولاد عمّنا ... فرنسا قسّمنا ... هم توطنوا بـ " ندرومة " وحوزها ونحن سكننا منطقة " جباله " ... هم يعرفون هذا ... عندما نلتقي نتخاطب بعبارة " ولد عمّي " ... نحن جلّنا فلاّحين أو تجّار ... هم أيضا فلاّحين أو حرفيّين ... لكن أعرف الكثير منهم في العسكر ... الدّرك ... الشّرطة ... هناك من التحق بصفة نهائيّة بالجيش أثناء الثّورة ... وعقب الثّورة التحق العديد منهم بالدّرك والشّرطة ... المخابرات ... ومن تعلّم منهم التحق بالإدارة ... وبعضهم لسبب من الأسباب عيّنوا في المؤسّسات السياسيّة الكبيرة

(1) Gilbert Granguillaume, « Nédroma : l'évolution d'une médina », Editions Brill: Leyde - pays - bas, 1976, pp 24.

... وزارة الداخلية خصوصا ..."، لنجد هنا أنّ الصورة المستخلصة من الاستبيان ولو أنّها ترتبط بشخص واحد إلا أنّها تتقاطع مع الصورة المستخلصة من المقابلة التي تشير إلى كون العديد من أفراد هذه العائلة يميلون إلى الانتساب إلى القطاع العسكري.

أمّا عائلة " سلس " فالغالب عليها من خلال الاستبيان هو الطابع العسكري، وعند محاولتنا معرفة سبب هذا لم نعثر على إجابات واضحة ومقنعة، بل على العكس من ذلك بينت لنا المقابلات أنّ هذه العائلة عائلية حرفية وأنّه عقب الاستقلال توجه بعض أفرادها للقطاع العلمي خصوصا، لتكون بذلك معطيات المقابلات معاكسة لما ورد في الاستبيان، حيث حدّثنا في هذا السياق السيّد " سلس . م " قائلا: " ما أعرفه عن عائلتنا هو أنّ أجدادنا كانوا في العهد الفرنسيّ حرفيين ... معظمهم ... مثل العديد من العائلات في " ندرومة " ... في أواخر العهد الفرنسيّ تدرس بعض من أفراد العائلة في المدرسة الفرنسيّة وحين الاستقلال تحصّلوا على مناصب إداريّة بسيطة أو في المدارس ... لأنّه ... لأنّه ... كان هناك فراغ في مؤسّسات الدّولة المستقلّة ... كانوا بمستوى السّنة السادسة يوظّفون الإداريين والمعلّمين ... وبعد ذلك تعلّم العديد من أولاد " سلس " واليوم تجد منهم الطّبيب ... المعلّم ... الأستاذ الجامعيّ ... أنا ولدي أستاذ جامعيّ بجامعة " تلمسان " في قسم البيولوجيا ... هناك من صار محاميا ... وهذا ما حدث مع بعض من العائلات النّدروميّة الأخرى مثل " غماري " ... " بوري " ... " جبار " ... " صمود " ... العائلة النّدروميّة الوحيدة التي كان أفرادها متعلّمين منذ القديم هي عائلة " رحال " .

وفيما يتعلّق بعائلة " غماري " فالغالب عليها من خلال معطيات الاستبيان هو كونها عائلة " إداريّة "، وهذا ما أكّده لنا معطيات المقابلات حيث ذكر لنا العديد ممّن قابلناهم هذا، إذ صرّح لنا في هذا السياق السيّد " فروي . ن " قائلا: " ... " غماري " عائلة من أقدم العائلات بـ " ندرومة " ... متديّنين ... وأهل علم ... أقول لك هناك تنافس بين العائلات النّدروميّة ... في إطار هذا

التنافس سعت هذه العائلات لتدريس أبنائها ... من بينهم " غماري " ... واليوم العديد منهم يحتلون مناصب في الإدارة ... البلديات ... البنوك ... قطاع الري والمياه ... أعرف أخوين من هذه العائلة إداريين بالخطوط الجوية الجزائرية في " تلمسان " ... " سيدي محمد " محاسب ... وأخوه " مصطفى " متخصص في البرمجيات ... طبعا هناك آخرون ... هناك من يعمل لحسابه الخاص ... شركة صغيرة يديرها ... أهل " ندرومة " يعرفون أنّ هذه العائلة مشهورة بالإداريين ... هي وعائلات أخرى .

وهنا تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة وهي أنّ القطاع الإداري لا ينفصل عن العلمي، حيث لكي يتمكن أحدهم من الحصول على منصب لا بدّ أن يكون متحصّلا على شهادة علمية، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أنّ العائلات الإدارية هي في الأصل عائلات علمية، والعكس غير صحيح.

أمّا عائلات المستوى الثاني فهي كالتالي: بغداداي (07 مرّات)، بوتشيش (07 مرّات)، بوليلة (10 مرّات)، حقيقي (09 مرّات)، دريسي (06 مرّات)، ديندان (07 مرّات)، زاوي (06 مرّات)، شقرون (06 مرّات)، صمود (07 مرّات)، طمار (09 مرّات)، غزالي (10 مرّات)، غفور (09 مرّات)، ميدون (07 مرّات)، نقاش (10 مرّات)، نيار (06 مرّات)، يعقوبي (07 مرّات).

ما يلفت الانتباه فيما يتعلّق بهذه العائلات هو أنّ بعضها من خلال الإجابات عائلات دينية محضة، وأخرى تجارية وغيرها سياسية حصرا، وأخرى يغلب عليها الطابع الإداري، إلا ما كان من عائلة " صمود " التي توزعت الإجابات عنها في قطاعات متعدّدة دون ترجيح لقطاع مهيمن على حساب غيره، ولم نشهد في هذا المستوى وجود عائلة توزعت الإجابات عنها في القطاعات السبع مثلما لاحظنا ذلك على مستوى عائلة " صاري " التلمسانية.

أمّا العائلات الدّينيّة فهي كلّ من عائليّ " بغدادي " و " يعقوبي "، وقد كُنّا أشرنا إليهما سابقا في معرض الحديث عن أصولهما، وكذلك من خلال بعض المقاطع المجتزئة من المقابلات حيث أكّد لنا هذه النّقطة العديد ممّن أجرينا معهم المقابلات، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الكثير من أفراد هاتين العائليّتين متّصلين بهذا القطاع بطريقة أو بأخرى، وذلك عكس عائلة " بگوش " السّالفة الذّكر، والأفراد المنتسبين لهاتين العائليّتين وحتّى أشخاص آخرون يذهبون إلى القول أنّ هاتين العائليّتين من " الشّرفة " الأمر اللّذين يرون فيه مبرّرا للتّوجّهات الدّينيّة لهما، أمّا عائلة " دريسي " فقد تأرجحت بين القطاعين الدّيني والحرفيّ وإن كانت الأغليبيّة راجحة لحساب ما هو دينيّ.

أمّا العائلات الّتي يغلب عليها الطّابع الإداريّ فهي كلّ من عائلة " دیندان " و " زاوي " و " شقرون " و " ميدون "، ولأوّل وهلة نلاحظ أنّ هذه العائلات مجتمعة أصولها أندلسيّة، والقطاع الثّاني الغالب عليها هو الحرفيّ، وكثيرة هي الكتابات الّتي أشارت إلى هذه الخاصيّة الأندلسيّة باعتبار أنّ الأندلسيّين لما وفدوا الدّيار المغربيّة كانوا إمّا حرفيّين أو إداريّين وسنشير هذه المسألة بتفصيل أكثر في الفصل اللاحق.

أمّا العائلات التّجاريّة في هذا المستوى فهي كلّ من عائلة " بوتشيش "، " بوليلة "، " حقيقي " و " نيار "، وعلى مستوى هذه العائلات نلاحظ أنّ بعضها تجاريّ بامتياز لتظافر كلّ الإجابات على وصف العائلة بتلك الخاصيّة، وعلى هذا الصّعيد لدينا عائليّتين هما " بوليلة " و " حقيقي "، والملاحظ عليهما أنّهما عائليّتين صناعيّتين - تجاريّتين، حيث أنّهما صنعا اسما تجاريّا من خلال الصّناعة الاستهلاكيّة، الأولى منهما فيما يرتبط بتحميص وطحن القهوة، والأخرى بالصّناعة التّحويليّة لزيت الرّيتون.

أمّا كلّ من عائليّ " بوتشيش " و " نيار " فقد توزّعت الإجابات حولهما بين قطاعي التّجارة والحرفة، غير أنّ النّسبة الأكبر كانت للتّجاريّ، وهذا يدلّ على أنّهما كانت في الأصل عائليّتين حرفيّتين

ثمّ توجّه أفرادها لمزاولة التجارة، وربّما نفس الأمر ينطبق على العائلات التجاريّة وحتىّ الغير تجاريّة الأخرى، غير أنّ تاريخ هذا التحوّل من قطاع لآخر كان أقدم لدى بعض العائلات لذا صار اسمها أرسخ في مجال ما مقارنة بغيرها، وفي هذا السّياق نستحضر ما قاله لنا السيّد " حمزاوي. ج ": " هنا في مدينة " ندرومة " العائلات التجاريّة الكبرى التي صنعت لنفسها اسما ... منذ مدّة ... ربّما قبل الاستقلال حتىّ ... المهمّ مؤكّد بعد الاستقلال ... لدينا عائلة " بوليلة " ... منذ أن وعيت وأنا أعرف أنّهم يشتغلون في القهوة ... عائلات أخرى ... لا ... عائلة " بوتشيش " كانوا حرفيين بسطاء ... ثمّ امتنّوا التجارة ... نجحوا ... ربّي أعطاهم ... لكن لا يمكن وضع هاتين العائلتين في كفة واحدة ... الأقدميّة تلعب دورا ... لو أنّ " بوتشيش " توجّهوا لنفس النّشاط التجاريّ الذي يمارسه أولاد " بوليلة " ربّما ما كانوا لينجحوا ... القدم يلعب دورا ... فيها الخبرة وأمور كثيرة " .

أمّا في القطاع العلميّ فلدينا عائلة " نقاش "، وهذه العائلة نموذج مميّز للعلاقة القائمة بين العلم والسياسة، حيث أنّ الإجابات حولها كانت متساوية للقطاعين العلميّ والسياسيّ، وهي الحالة الوحيدة التي عرفت هذا التّوازن في التّوزيع، وهذا قد يؤشّر على رسوخها في كلا القطاعين لما بينهما من علاقة وطيدة، خصوصا وأنّ لها باعا في هذا الأخير كّنّا قد أشرنا إليه سلفا في معرض تطرّقنا لتاريخ مدينة " ندرومة " .

وفيما يتعلّق بالقطاع الحرفيّ فقد ذكرت لنا عدّة عائلات، غير أنّها كلّها عائلات يغلب عليها قطاع معيّن يردفه القطاع الحرفيّ بدرجة أقلّ ممّا يعكس لنا تحوّلا في توجّهاتها الاقتصاديّة، إلّا ما كان من عائلة " غفّور "، حيث أجمعت كلّ الإجابات على إيرادها في خانة العائلات الحرفيّة، الأمر الذي يعكس حضورا قويّا لها في هذا المجال، وهنا يمكن القول أنّه رغم اندثار بعض الحرف القديمة إلّا أنّ ذلك لم يجل دون تحوّل بعضها أو ظهور أخرى جديدة، وربّما انتقل أفراد هذه العائلة من حرفهم السّابقة إلى حرف أخرى أو بقوا في تلك التي شهدت تطوّرا، غير أنّ هذا لا يعني أنّ كلّهم حرفيين بقدر ما يعني

أنّ الحرفة هي القطاع المستقطب لأكبر عدد منهم، وفي هذا السياق نورد ما ذكره لنا السيّد " غفّور .
ن " قائلا: " عائلة " غفّور " في الأصل تعدادها صغير إذا ما قورنت بعائلات ندروميّة أخرى ...
أجدادنا كانوا حرفيين ... الزّراي ... الدّراز ... البورابح ... اليوم ماتت هذه الحرفة ... الكثير منهم
انتقل لحرف أخرى ... خاصّة النّجارة ... طبعا البعض تجّار ... تجّار صغار ... فينا من درس وتعلّم
... أصبحوا إداريين ... معلّمين ... لكنّهم قليلون ... كما سبق وأن قلت لك تعداد عائلتنا قليل ...
لذا عندما تقارن من بين أبناء " غفّور " حرفيين ومن منهم غير ذلك تجد أنّ ... أنّ ... جلّهم
حرفيين "

أمّا السّياسيّ فلدينا عائلتين في هذا المستوى هما كلّ من عائلة " طمّار " و " غزالي " ، حيث أنّ
كلّ الإجابات قد حصرتهما في هذا القطاع، وتكرار الإجابات على مستواهما فيما يتعلّق بهذا القطاع
مرتفع، إذ تأتي عائلة " غزالي " في الرّتبة الثّانية بعد عائلة " زرهوني " ، ثمّ تأتي بعدهما عائلة " طمّار " ،
وهنا نلاحظ أنّه رغم كونهما وردتا في المستوى الثّاني إلّا أنّهما تفوّقتا على عائلات المستوى الأوّل في
هذا القطاع، ولسنا ندري إذا ما كان رواد هاتين العائلتين الأوائل في هذا القطاع ممّن نالوا المناصب إنّما
نالوها نظرا لمؤهّلاتهم العلميّة أو نظرا لنشاطهم النّضالي في صفوف حزب جبهة التّحرير .

أمّا القطاع العسكريّ في هذا المستوى فلم يرد إلّا مرتّين على مستوى عائلة " شقرون " ، التي غلب
عليها استنادا للاختيارات القطاع الإداريّ، وهو من خلال معطيات الجدول عامّة من القطاعات التي
لا يميل إلى التّوجّه إليها النّدروميّون، وأنّ العائلة الوحيدة الاستثنائيّة فيما يتعلّق بالميلول له هي عائلة
" بن علي " ، وفي الأخير لدينا عائلة " صمّود " التي توزّعت بين قطاعات متعدّدة وذلك راجع حسبنا
لكون تعداد أفراد هذه العائلة مرتفع، لذا تجد أفرادا منتمين لها في مجالات متعدّدة، وكونها معروفة بـ
" ندرومة " فقد جاءت الإجابة عنها على هذا النّحو استنادا لمن يعرفه المحبون عن الاستبيان من أبناء
هذه العائلة، عكس ما لاحظناه حول بعض العائلات ممّن هي معروفة بالشّهرة أكثر من المعيشة .

وكما هو الحال فيما يتعلّق بالعائلات التلمسانية فإنّ الخيارات المتعلّقة بالعائلات الندروميّة المتبقية مبنية هي الأخرى على تقديرات ظرفيّة كون من يختار يعرف شخصا من تلك العائلات أو غيرها، وهي في مجملها انعكاس لنجاح شخصي من عائلة ما وليس كلّ أفراد العائلة، وفيما يتعلّق بمدينة " ندرومة " فقد لمسنا أنّها قاعدة غير موجودة بكلّ العائلات الواردة بالجدول، إذ على العكس ممّا هو موجود على الصعيد التلمساني فإنّ العديد من العائلات الندروميّة نسبة النجاح فيها في مجال ما ذات تواتر كبير، وبالتالي يتيح لنا ذلك إدراج العديد من العائلات في قطاع محدّد دون تحرّج.

ومّا يمكن ملاحظته بسهولة هو أنّ هناك نقاط تشابه كبيرة بين محطّات التاريخ الاقتصاديّ لكلتا المدينتين، الأمر الذي يسفر عن وجود عناصر تقاطع بين مسارات التقلّبات الاقتصادية للعديد من العائلات بهما، لكن هذا لا يعني بالضرورة تطابقا في ملامح الصّورة النهائيّة لواقع هذه العائلات في كلتا المدينتين، من هنا فإنّنا سنعقد الفصل الموالي لربط الصّورة المستخلصة لهذه العائلات من خلال المعطيات الميدانيّة بإطار التفسير النظريّ المستند لكتابات المتخصّصين الاقتصاديّين والاجتماعيّين حول تطوّر هذين المركزين الاقتصاديّين، لنستخلص بذلك في نهاية المطاف صورة عمليّة لجذور التحوّلات الاقتصادية وانعكاساتها على العائلات اجتماعيّا، وكيف أنّ بعضها منها قد استطاع التفاعل بفعاليّة مع هذه التحوّلات محقّقا بذلك مكاسب ماديّة ورمزيّة معتبرة، في حين أنّ غيرها لم يستطع تحقيق ذلك التفاعل لينعكس كلّ ذلك عليها بالتراجع، تراجع المكاسب بمختلف أشكالها، وبالتالي تراجع المكانة الاجتماعيّة لها.

الفصل السّادس

تحليل المعطيات الميدانيّة

في هذا الفصل سنعمد إلى تحليل المعطيات التي جمعناها من خلال المقابلات والاستبيانات في كلٍّ من " تلمسان " و " ندرومة "، محاولين ربط الصّورة المستخلصة منهما بإطار نظريّ يتيح لنا فهم التّحوّلات الاقتصاديّة بما واستشفاف أسباب هذه التّحوّلات وتأثيراتها على العائلات بكلٍّ منهما.

1/ مميزات التّحوّلات الاقتصاديّة للعائلات التلمسانية ميدانياً :

من خلال ما أوردناه في الفصل الرابع حول التّطور الاقتصاديّ للعائلات التلمسانية اتّضح لنا أنّ هذا التّطور قد أخذ أبعاداً مختلفة باختلاف طبيعة الوضع السياسيّ القائم، حيث أنّ طبيعة أداء المؤسّسة السلطويّة الفوقيّة أثر مباشرة وبعمق في النشاط الاقتصاديّ، وهذه الأبعاد تمثّلت في النقاط التالية:

أ- ارتكاز وجاهة العائلات التلمسانية على " الملكية " أواخر العهد العثمانيّ بأطراف المدينة خصوصاً.
ب- الهجرة المبكّرة للعديد من العائلات التلمسانية عقب دخول فرنسا وانتقال ملكيّاتها جزّاء ذلك لأطراف أخرى.

ت- مناوأة الأمير " عبد القادر " بسبب سياسته التي أضرت بمصالح العديد من العائلات.

ث- استقطاب السّلطات الفرنسيّة لبعض العائلات التي ناوت الأمير، أو العائلات ذات الوجاهة من خلال عدم المساس بمرتكزات امتيازاتها المتمثلة أساساً في " الملكية ".

د- تضرّر بعض العائلات جزّاء السياسة الاستعماريّة - بعد توطّد دعائمه - المتعلقة بتغيير جغرافيّة الملكية.

ذ- تراجع مكانة بعض العائلات بسبب ظروف اجتماعيّة ما، والتي أدّت لانتقال ملكيّاتها لفائدة غيرها، خصوصاً مع استمراريّة عدم الثّقة في المؤسّسات الفرنسيّة والاحتكام للتّعاملات العرفيّة الغير معترف بها قانونياً.

ر- استغلال البعض الثورة التحريرية من خلال اللجوء إلى دعايات كاذبة الغاية من ورائها الاستيلاء على ممتلكات الآخرين.

ز- مساندة الثورة كانت سببا في فقدان بعض من العائلات لممتلكاتها، وبالتالي تراجعها في سلم التصنيف الاجتماعي.

س- هجرة بعض العائلات إلى المناطق الحدودية واستغلال ذلك في سبيل تعليم أبنائهم تهيئة لهم لتوليهم مناصب عقب انتهاء الثورة.

ش- انتهاج سياسة التسيير الاشتراكي وانعكاسها سلبا على العديد من العائلات باعتبارها " طبقة بورجوازية ".

ص- لجوء العديد من العائلات إلى الاشتغال في أكثر من قطاع في آن واحد في سبيل الحفاظ على مكانتها الاجتماعية.

ض- ديمقراطية التعليم وأثر ذلك في عودة بعض العائلات إلى تبوأ مكانة معتبرة.

ط- تحكّم اقتصاد الربيع في توجيه نشاط هذه العائلات نحو قطاعات معينة، مؤديا بذلك إلى تحويل اهتمامها تدريجيا من القطاعين الفلاحي والحرفي أساسا إلى التجاري والإداري والعلمي، ثم الاهتمام بعد ذلك بالسياسي والديني حاليا.

ظ- اقتناء بعض من هذه العائلات مصانع الدولة بالدينار الرمزي جزاء أزمة أواخر الثمانينات.

ف- تغيير البنية الديمغرافية بالمدينة جزاء النزوح الريفي الذي بلغ ذروته خلال العشرية السوداء، وما نجم عنه من صراع على المناصب.

ق- تحولات سياسة التوظيف التي كانت في أوليات الاستعمار بالقرابة أو المصلحة، ثم الانتقال إلى التوظيف المؤسسيّ وفقا للنموذج الغربيّ، ثم عقب الاستقلال العودة إلى النموذج المحليّ القائم على أساس القرابة أو المصلحة في أحيان كثيرة.

هذه هي الخطوط العريضة لمسار التطور الاقتصاديّ الذي شهدته وتفاعلت معه بطرق مختلفة العائلات التلمسانية، وهي مستخلصة من النتائج المتحصّل عليها من الاستبيان والمقابلات، لكن إذا ما رجعنا للنصوص التوثيقية هل سنجدها تنحى في تقريرها لمسار التطور نفس منحى المعطيات الميدانية ؟ إجابة عن هذا السؤال فقد عمدنا إلى الرجوع إلى جملة من المصادر المعتمدة، والتي من خلال اطلاعنا على محتواها بتأنّ اتضح لنا أنّها لا تشدّ في تقريرها لتقلبات هذا المسار عن ما سبق استخلاصه من الدراسة الميدانية، حيث أنّه فيما يتعلّق بالنقطة الأولى لهذا التطور الاقتصاديّ، والمتعلّقة بالملكية الخاصة فقد شرح جوانبها بنوع من التفصيل الأستاذ " ناصر الدين سعيدوني "، إذ كتب في هذا السياق في معرض حديثه عن أملاك الحضرة ما يلي :

(تحكّمت العوامل الطبيعية إلى حدّ كبير في تحديد نوعية الملكيات الزراعيّة، في التأثير على القوانين المتصلة بملكية الأرض، وذلك لوقوع بلاد المغرب على حافة الصحراء الكبرى، وانفتاحها على سواحل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وتميّز سطحها بانتشار الكتل الجبلية لسلاسل جبال الأطلس من الغرب إلى الشرق لمسافة تزيد على ألفي كيلومتر، مع وجود السهول الساحلية الواسعة المحاذية للمحيط الأطلسي غربا أو المشرفة على البحر المتوسط شرقا، أو الضيقة والمتقطعة على السواحل الشماليّة، ويضاف إلى هذا التنوع في التضاريس وقوع الهضاب العليا ذات المناخ شبه القاريّ داخل البلاد مؤلّفة منطقة انتقال بين مناخ الصحراء الجافّ ومناخ البحر الأبيض المتوسط المعتدل الدافئ، وقد أدّى هذا الاختلاف في المناخ والتنوع في التضاريس إلى تغيير نمط الحياة وأسلوب العيش من منطقة إلى أخرى، وهذا ما نتج عنه اختلاف في طبيعة ملكية الأرض من إقليم إلى آخر، فتركزت الملكيات

الخاصة بجوار المدن أو الفحوص مثل " فاس " و " مكناس " و " تلمسان " و " الجزائر " و " قسنطينة " و " تونس " و " طرابلس الغرب "، وفي المناطق الجبلية الرطبة ذات الكثافة السكانية العالية كأقاليم " الرّيف " و " ترارة " و " جرجرة "، أو في بعض النّواحي ذات التّقاليد الفلاحية العريقة كجهات السّاحل والوطن القبلي بـ " تونس " و حوض " سبو " ومنطقة " السّوس " بـ " المغرب الأقصى " (1)، و (لم يبق من الأقاليم محتفظا بطابعه الزراعي متمسكا بتقاليده الفلاحية مع مجيء الأتراك العثمانيين إلى " الجزائر " و " تونس " و " طرابلس الغرب " واستيلاء السّعديين على " المغرب الأقصى " حسبما يستنتج من المصادر المعاصرة، سوى فحوص المدن الكبرى، والمناطق الجبلية الحصينة بـ " الأطلس الأوسط " و " الكبير " و " الرّيف " و " بلاد القبائل الصّغرى " و " الكبرى " بالإضافة إلى الجهات الساحلية الرطبة بـ " السّاحل التّونسي " و " حوض مجرّدة " و " الوطن القبلي " و شمال " قسنطينة " و " التّيطري " و " متيّجة " و " غريس " و " ترارة " و السّهول الشماليّة الغربيّة لـ " المغرب الأقصى " من " طنجة " إلى حوض نهر " أمّ الرّبيع " مع بعض الأودية بجبال " الأوراس " و " الونشريس " و " العيّاشي " و " الأطلس الصّغير " و " بني يزناسن " (2).

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ وضعيّة الملكيات عقب مقدم الأتراك لم تشهد تغييرا في أوضاعها التشريعيّة، و (لم تطرأ أيّ تغييرات جذريّة أو تحولات عميقة على وضعيّة الأراضي ببلاد المغرب طيلة العهد العثمانيّ، فقد دأب حكام إيالات " الجزائر " و " تونس " و " طرابلس الغرب " من الأتراك، وكذلك السّلاطين السّعديّون والعلويّون بالمغرب مع اختلاف أوضاعهم وتباين سياستهم على إبقاء وضعيّة الأرض كما كانت عليه في القرن العاشر الهجريّ، السّادس عشر الميلاديّ، فلم يقوموا

(1) د/ ناصر الدّين سعيدي، " دراسات في الملكيّة العقاريّة "، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب : الرّغاية - الجزائر، 1986 م، بدون طبعة، ص 12.

(2) المرجع السابق، ص 22.

بسبب تشريعات خاصة ولم يستحدثوا إصلاحات ذات شأن فيما يخص الملكيات الزراعية، ورغم التأثيرات العثمانية في مجال الإدارة والحكم إلا أنهم عملوا جاهدين على الاحتفاظ بالأوضاع السائدة، فأبقوا في غالب الأحيان ملاك الأراضي وأقرّوا العشائر المتعاملة معهم على الأراضي التي استحوذوا عليها، بغية الحصول على تأييد شيوخ القبائل ومساندة رؤساء الزوايا لهم (1)، لذا (يمكن القول أن الأوضاع القانونية التي كانت تخضع لها مختلف أنواع الملكيات، كانت تستمد أسسها من التشريعات الإسلامية، لا تخرج في أحكامها عن القوانين الفقهية مع مراعاتها الواقع المعاش وتجاوبها مع الظروف والأحداث التي عرفت بها بلاد المغرب قبل العهد العثماني وبعده، وتماشيا مع المفهوم الخاص بجيافة الأرض الذي أدخله الحكام الأتراك إلى بلاد المغرب وحاولوا تطبيقه في بعض الأحيان بتحويل أراضي شاسعة إلى ملكية الدولة باعتبار أن الأرض تعود ملكيتها إلى السلطان ما دام هذا الأخير له حق الرقبة على الشعوب الخاضعة له مما يحول له إقطاع الأرض ومنحها مؤقتا لمن يشاء من الجند والموظفين، حسبما اقتضته الظروف الحربية التي نشأت فيها الدولة العثمانية في شكل إمارة غزاة بـ " الأناضول " و " الروميلي "، وأقرته القوانين التي نشرت من طرف " محمد جلي " أثناء حكم السلطان " سليم " عام 973 هـ / 1566 م) (2).

مما سبق ذكره يتضح لنا أن السلطات العثمانية لم تتعرض للملكيات الخاصة، وإنما ألحقت الأملاك الشاغرة لسيطرتها وتصرفت فيها بما تقتضيه مصلحتها، من هنا فقد كانت تمنح بعض الإقطاعات للعاملين عندها سواء في الجيش أو الإدارة، فكان هذا سببا في صعود بعض العائلات على الصعيد الاقتصادي والمكانة الاجتماعية، وقد تطرقنا لهذه المسألة سابقا.

(1) د/ ناصر الدين سعيدوني، " دراسات في الملكية العقارية "، المؤسسة الوطنية للكتاب: الرغاية - الجزائر، 1986 م، بدون طبعة، ص 27 - 28.

(2) المرجع السابق، ص 26.

عرفت هذه العائلات في الكتابات باسم " الكراغلة "، والتي كانت ذات وجهة مستمدّة من مركزها في السّلطة - خصوصا أواخر العهد العثمانيّ - وممتلكاتها، والتي اضطرّ العديد منها إلى الهجرة خارج التّراب الجزائريّ عقب احتلال الفرنسيّين للجزائر العاصمة، وقد تحدّثنا عن هذا سابقا، ثمّ إنّ من بقي منهم بمدينة " تلمسان " قد دخلوا في صراع مع " الأمير عبد القادر " الذي كان يكره الأتراك لأسباب شخصيّة مردّها إلى موقف " الباي حسين " من والده حين اعتزاه الحجّ، ذلك لكون (تجمهر العرب الغريب والغير العادي حول والده قد أثار حفيظة " الباي حسين "، لقد كان يعلم ويكره الشّعبيّة الكبيرة التي يتمتّع بها المرابط، وكان يخشى أن تؤدّي به هذه الشّعبيّة إلى أن يصعد إلى مكان المنافس له على السّلطة، وكان متأكّدا أنّ أيّ حركة علنيّة معادية للرجل ستكون خطرا، إن لم تكن بلا طائل، ولكنّه الآن قد نجح، تحت ستار الصّداقة، أن يضع يده على نفس الرجل ويحضره تحت سلطته، وقد أظهرت تصرفاته التّالية حقيقة نواياه، فبمجرّد ما ذهب " محيي الدّين " و " عبد القادر " إلى مأواهما وضع حرس تركيّ حولهما، وأيضا حلاّ كان الجنود في رفقتهما، فكان الجنود يدخلون معهما منازل أصدقائهما، ويقفون بجانبهما في المساجد، فكانا حقّا سجينيّ الدّولة، وقد استمرّ هذا الوضع الشّاق دون وهن سنتين) (1)، لذا لا يستغرب موقف الأمير من بقايا السّلطة العثمانيّة في " الجزائر " بما في ذلك " الكراغلة " الذين كان يرى فيهم امتدادا لهذه السّلطة، حيث سيسعى عقب تولّي الإمارة إلى مناصبتهم العداء ومحاوله سلبهم ممتلكاتهم التي تعتبر مرتكز قوّتهم، الأمر الذي حملهم على معاداته، لتطفو بذلك على السّطح الحزازات الكامنة بين ساكنة المدينة والبدو، والتي تضرب بجذورها إلى ما قبل الوجود العثمانيّ بفترة طويلة، وهذا ما سيرتكز عليه الخطاب الإيديولوجيّ فيما بعد في إطار تبنّيه سياسة اقتصاديّة معيّنة، أين نجد ملامح هذا التّصوّر في نصوص " الميثاق الوطنيّ " لعام 1395 هـ / 1976 م،

(1) شارلز هنري تشرشل، " الأمير عبد القادر الجزائريّ "، تر: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة : الجزائر العاصمة - الجزائر، طبعة خاصة، 2009 م، ص 67 - 68 بتصرّف.

حيث ورد في إحدى فقراته على سبيل المثال:

(... وإذا كانت الصدمة الأولى قد قوّضت أركان أجهزة الدولة التي كانت قائمة في سنة 1245 هـ / 1830 م، فإن الجماهير الشعبىة هي التي هبت لأخذ زمام المبادرة، رفعت لواء الجهاد عاليا، والتفت حول الأمير عبد القادر، وهنا تمت، منذ الوهلة الأولى، عملية فرز بين الفئات المحافظة والإقطاعية المرتبطة بالمخزن، والعناصر الانتهازية من البورجوازية الكبرى في المدن، التي ربطت مصيرها بالمستعمر وطابت نفوسها بالعيش في كنفه، من جهة، وبين كل الفئات الاجتماعية الأخرى من صغار الفلاحين المستغلين، والمتعلمين، والحرفيين الصغار، من جهة ثانية، فمن هؤلاء تكوّنت الكتلة الكبرى لحركة المقاومة التي تحمّلت خلال أربعين عامًا كل أعباء حرب الإبادة والنهب والتخريب، وهكذا انصهر المحتوى الشعبى للحركة الوطنية الجزائرية، وازداد عمقا ورسوخا مع تصاعد ظلم الاستعمار واستبداده، أما البورجوازية الوطنية، بحكم ضعفها النسبي الذي تزايد بسبب نزوح الكثير من أفرادها إلى الخارج إبان الغزو الفرنسي، فقد تركت مكانها، في آخر المطاف، لطائفة جديدة من الأعيان الموالين للمستعمرين) (1).

أما ما يخص " استقطاب النخبة " فقد أشرنا إلى ذلك بذكرنا لنماذج فعلية استنادا للمادة الأرشيفية، ومما يجدر التنبيه عليه في هذه النقطة هو أنّ الدراسات - على حد علمنا - في هذا السياق نادرة حتى لا نقول منعدمة خصوصا المتعلقة بنطاقات جغرافية محدّدة، رغم أنّ هذا المجال البحثي مهم جدا كونه يرتبط بتطورات البلاد حتى في الحقبة التي أعقبت اضمحلال النفوذ الكولونيالي.

(1) الميثاق الوطني، الجزائر العاصمة - الجزائر، 1976 م، ص 09 - 10.

وفيما يتعلّق بوضعيّة الملكيات خلال العهد الكولونياليّ، خصوصا في أوّلياته، فقد كنّا أوردنا بعضا من ملاحظه حينذاك، والتي كانت سببا في تراجع بعض العائلات وصعود أخرى، ومما يلاحظ أنّ انعدام الثقة في المؤسسات الفرنسيّة باعتبارها مؤسّسات استعماريّة كان من بين أهمّ العوامل في ظهور العديد من التّجاوزات، التي استغلّها البعض للإثراء على حساب غيره، وإلاّ فإنّ الاككتاب لدى السّلطات آنذاك كان ضمانا وحماية للأملاك من مثل هذه التّجاوزات، وما يلاحظ هنا أنّ السّلطات القائمة آنذاك كانت دقيقة في ضبط هذه الأمور، لذا تدريجيّا نجد أنّ العديد من العائلات شرعت في تقنين أملاكها من خلال الاككتاب، وأحيانا كانت تقع أخطاء يتمّ تدراكها بتقديم طلب، فتعمد السّلطات لذلك ضمانا لحقوق أصحابها (لاحظ الملحق 12).

وحيث اندلاع الثّورة التّحريريّة وضعف عمل أجهزة الدّولة الاستعماريّة نجم عن ذلك حدوث نوع من الفوضى استغلّه البعض لصالحه، وطفّت على السّطح بعض الصّراعات الدّاخلية التي استغلّها البعض في تحقيق طموحات شخصيّة، حيث عمدوا إلى " الإشاعة " من أجل تحقيق مشاريعهم الخاصّة، ومما يلاحظ في هذا السّياق أنّه لا توجد كتابات تؤثّق لمثل هذه التّجاوزات التي حدثت باسم الثّورة، مثلها مثل التّجاوزات التي ستحدث فيما بعد باسم " الشّرعية الثّوريّة "، خصوصا وأنّ الأمر ليس عيّنات نادرة في أماكن محدودة، بل تتقاطع الرّوايات التي لا تزال شفويّة على تقرير حقيقة وجودها كظاهرة ذات وزن اجتماعيّ معتبر، بالمدينة و البادية على حدّ سواء، ومع اختلاف طبيعة منطلقاتها إلاّ أنّها كلّها تتقاطع في الغاية : الصّراع على المكانة الاجتماعيّة.

من ناحية أخرى دفعت الثّورة ببعض العائلات إلى الهجرة إلى الخارج واستغلال ذلك في صالح تكوين أبنائها، الأمر الذي سيّتيح لهم عقب انتهاء الثّورة وتأسيس الدّولة الوطنيّة التي كانت تعاني من نقص حادّ في الكوادر الحصول على مناصب مهمّة، ليكون ذلك سببا في بقاء أو حتّى في صعود بعض العائلات اقتصاديّا واجتماعيّا، على اعتبار أنّ الكثير من هذه العائلات المهاجرة كانت أصلا من ذوي

الثراء مقارنة بمستوى العائلات الجزائرية آنذاك، وعن هذا الأمر سينجم فيما بعد صراع بين الطرفين المهاجر أثناء الثورة وبين الطرف الداخلي من أعلى المستويات إلى أبسطها، بين الإطارات العلمية وإطارات الشرعية الثورية، والذي سيتولد عنه اختلاف في التوجهات حول السياسة التي يجب أن تدار بها الأمور، والذي هو انعكاس للصراعات الفوقية في السلطة، وسيكون لهذا صداه أيضا في نصوص "الميثاق الوطني"، حيث ورد فيه أنه:

" منذ اندلاع الحرب التحريرية كانت فكرة بناء مجتمع جديد لفائدة الجماهير الشعبية تتوسع وتعمق مع كل التجارب المكتسبة، ولقد ساهم في تعميق المحتوى الديمقراطي الشعبي للدولة الجزائرية المقبلة تأصيل الكفاح المسلح، والتضحيات الجسام التي بذلت من أجل انتصار القضية الوطنية، والالتحام الكامل في المعركة، طيلة سبع سنوات ونصف، بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني وصغار الأجراء والحرفيين وفقراء الفلاحين، كما ساهم كل ذلك في تقوية العزم وبذل الجهود وتسخيرها فيما بعد لكي لا يستفيد من التطور الذي تشهده البلاد أقلية من النفعيين والمحظوظين، بل يكون على العكس من ذلك لفائدة الجماهير الشعبية، وقد كان المجاهدون والمناضلون الواعون يعتبرون أن التفكير في تأسيس دولة بوجوازية مرادف لمناهضة الثورة" (1).

من هذا المنطلق وعقب ما سمي بـ "التصحيح الثوري" تبني النظام الجديد التوجه الاشتراكي في صورته الشعبوية، غير أنه لم يظهر على أرض الواقع بصورة عملية قوية إلا بعد "تأميم البترول" الذي أتاح للدولة التحكم في مفاصل النشاط الاقتصادي، حيث أن (تأميم الشركات البترولية كان العمل الرئيسي والأكثر رمزية لسيرورة تحرير الاقتصاد بعد الاستقلال، هذا الحدث يعتبر دون شك المحرك

(1) الميثاق الوطني، الجزائر العاصمة - الجزائر، 1976 م، ص 14 - 15.

الأساسي للتغيير الاجتماعي منذ الاستقلال، لقد كان السبب في التغيير الكبير في تنظيم وترتيب الاقتصاد، وأيضا في ظروف ومكانة الجزائريين الاجتماعيين، على المستوى الرمزي والمادي، في مخيالهم ومقاربتهم للظواهر الاقتصادية والسياسية (1)، وقد استطاعت الدولة عقب سياسة التأميم والواردات المتحصّل عليها جزاء ذلك من تطبيق تصوراتها لما ينبغي أن يكون عليه النشاط الاقتصادي، إذ أنّ (تأميم الشركات البترولية، عن طريق تأثيراته على الاستثمار، النمو الاقتصادي، المناصب وتوزيع العائدات، غير بعمق بنيات المجتمع الجزائري، لقد ساهم في صناعة " الجزائر " .

لقد كان سببا في ارتفاع الدخل، في إنشاء قطاع عمومي واسع وصعود طبقة تكنوقراطية أدارت الورشات. إنّ إطرارات القطاع العام، رغم الصعوبات والتناقضات، فرضت لوقت طويل رؤيتها لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع، وقد أمدها الرّيع البترولي بالوسائل اللازمة لذلك (2).

لقد أدّى تأميم البترول وسعي الدولة إلى أخذ زمام المبادرة والتحكّم في الاقتصاد إلى تقليص دور الرّاسمال الخاص المحلي والأجنبي في الحياة الاقتصادية، مؤدّيا بذلك إلى تراجع العديد من العائلات التي كانت تعتبر " بورجوازية " كون مجال نشاطها تمّ حدّه وتقليصه إلى حدّ بعيد، باعتبارها رأسمالية موالية للنشاط الإمبريالي، ونتيجة لتبني الدولة هذه السياسة فقد أصبح أفق المنافسة الخالقة للثروة بالكاد منعدما.

وفي سياق توجه الدولة الاقتصادي (ظهر تياران متعارضان في أروقة الإدارة العليا، في سياق الخطاب السياسي لتلك الحقبة، حول الخيارات الاقتصادية، ولكلّ منهما حججه.

(1) BENACHENHOU Abdellatif , « La fabrication de l'Algérie », Alpha design : Alger - Algérie, 2009, pp 30.

(2) Ibid, pp 53.

التيار الأول كان أنصار التصنيع الثقيل للقطاع العام، في حين أنّ أنصار التيار الآخر كان أنصار التصنيع المتوسط وتنويع القطاعات الاقتصادية (1)، وبعد مناقشة الطّرحين أخذت الدولة بالخيار الأول، وأوكلت التسيير للقاعدة العمالية من باب تطبيق القاعدة الاشتراكية أنّ " وسائل الإنتاج يجب أن يتحكّم فيها العمّال "، لذا فقد (أصبحت الوسائل الرئيسية للإنتاج بين أيدي الشعب، ومستثمرة لفائدة الجماهير الكادحة، وبمشاركتها في التسيير، وهذا بفضل التدابير الاشتراكية التي اتخذت منذ 19 جوان، والاستثمارات المنتجة التي حققتها الدولة، وما فتئ يتزايد وزن العمّال والفلاحين بوصفهم القاعدة الواعية التي تركز عليها التغيرات الاجتماعية الهائلة، ومن هنا أخذ المحتوى الديمقراطي الشعبي للدولة الجزائرية يتطوّر شيئاً فشيئاً إلى أن صار محتوى اشتراكياً، وهذا يعني أنّه قد استؤصلت شروط نموّ دولة من النوع البورجوازي، التي يسيطر عليها القطاع الخاصّ، المالك لوسائل الإنتاج، على حساب العمّال، ممّا مكّن الشعب وقيادته السياسية من إقامة دولة من نوع جديد، ألا وهي الدولة الاشتراكية (2).

من هنا فقد تمّ بقرارات فوقية وتشريعات قانونية تقليص حجم النشاط الخاص لأقصى حدّ، وارتكزت الدولة في تسيير مؤسّساتها الاقتصادية على العمّال الذين كانت تعتبرهم واعين، في حين أنّ الأمر كان عكس ذلك، كونهم لم يخضعوا لتكوين إيديولوجيّ يتيح لهم فهم أسس الاشتراكية ونتائجها التي تصبّ في صالحهم في حال نجاح المشروع، وقد أدّى غياب هذا النوع من التّأطير وظهور الأنماط التقليديّة للممارسات السّلطويّة إلى إصابة هذه المؤسّسات بالعجز، (الأمر الذي أدّى إلى الاستنجد

(1) BENACHENHOU Abdellatif, « La fabrication de l'Algérie », Alpha design : Alger - Algérie, 2009, pp 48-49.

(2) الميثاق الوطني، الجزائر العاصمة - الجزائر، 1976 م، ص 75.

بالخزينة العامّة من فترة لأخرى لتغطية الخسائر) (1)، هذه الخسائر التي ما فتئت تتراكم، الأمر الذي أدى إلى أنّه مباشرة بعد وفاة الرّئيس " هوّاري بومدين " وتسلم الرّئيس " الشاذلي بن جديد " الحكم تمّت عمليّة " إعادة الهيكلة "، التي اصطدمت بتراجع أسعار البترول في السّوق العالميّة، الأمر الذي أدى إلى تراجع مداخيل الخزينة العموميّة، هذه المداخيل التي كان معوّلا عليها في سبيل إنجاح مخطّط " إعادة الهيكلة "، ممّا دفع بالحكومة إلى فتح المجال للخصوصية، إلّا أنّ ذلك لم ينجح باعتبار أنّ قوّة الطبقة البورجوازيّة التّقليديّة ممثلة في العائلات الحضريّة بالجزائر عموما قد ضعفت رؤوس أموالها نتيجة سياسة الدّولة المنتهجة تجاهها من قبل، وبالتالي لم يكن لديها رؤوس الأموال الكافية للحلول محلّ الدّولة في تسيير مخلفات الحقبة السّابقة، الأمر الذي أتاح الفرصة لظهور نمط اقتصاديّ جديد سيتزعّمه أثرياء القطاع العسكريّ، والمتمثّل في فتح المجال للاستيراد بدل الإنتاج المحليّ المكلف مقارنة بالموادّ المستوردة، هذا النمط الاقتصاديّ الذي سيظهر بقوّة عقب أزمة " العشريّة السّوداء " التي كان من أهمّ بواعثها تبعات الأزمة الاقتصاديّة التي بدأت سنة 1406 هـ / 1986 م.

لقد أدّت هذه التّقلّبات الاقتصاديّة إلى تراجع قطاعات اقتصاديّة عديدة، وبالتالي تراجع عائلات قطاعيّة معيّنة من جهة، وظهور نمط تفكير اتّكاليّ يرى في الدّولة الحلّ للمشاكل الاقتصاديّة، في حين أنّ الدّولة بدأت تخطّط للانسحاب من المجال الاقتصاديّ لصالح الرّأس المال الخاصّ، لكنّ هذا الرّأس مال ضعيف جدّا بحيث لا يستطيع توفير قاعدة اقتصاديّة تسمح بخلق عدد مناسب من فرص العمل، بل حتّى العائلات الثريّة لم تعد تهتمّ بالنشاط الحرّ الذي ترى أنّه خاضع لتقلّبات الأهواء السّياسيّة، لذا أصبحت تميل إلى تدريس أبنائها قصد الحصول على مناصب لدى الدّولة أو بالخارج، بدل المجازفة ببذل الجهود في إطار الاستثمار الخاصّ، وطبعا هذا كان من التّبعات المترتبة عن السّياسة العدائيّة للسلطة

(1) BENACHENHOU Abdellatif , « La fabrication de l'Algérie », Alpha design : Alger - Algérie, 2009, pp 50.

سابقا للخواص، حيث من خلال سعي الدولة إلى التّحكّم في الاقتصاد خلقت " ذهنيّة الاتّكاليّة " لدى عموم أفراد الشعب بما في ذلك الخواصّ الذين لم يريدوا أن يمرّ أبنائهم بنفس تجاربهم، فضّلوا توجيههم لقطاعات أخرى ترتبط بمبدأ المقابل المضمون، أي العمل المستقرّ لدى الدولة مقابل الأجر، لتصبح الدولة مطالبة بتوفير مزيد من فرص العمل الأمر الذي صار يشكّل عبئا عليها.

وما عمّق من حدّة ذلك هو العشريّة السّوداء التي دمّرت الكثير من المنشآت الاقتصاديّة، وتفكيك البنيات المنتجة في الرّيف مساهمة بذلك في تعميق حدّة البطالة، ليصبح العبء أكبر على الدولة، خصوصا بعد أن فقد الخواص الثّقة في مؤسّساتها، أين أدّى كلّ هذا إلى تحوّل طبيعة الممارسة الاقتصاديّة من ممارسة إنتاجيّة إلى ممارسة استهلاكيّة خدميّة، وما عمّق من حدّة الأزمة أنّ المستثمرين في هذا المجال لا يستثمرون بأموالهم الخاصّة، بل جلّهم يلجأ إلى القروض البنكيّة، ثمّ إنّ الأرباح لا يعاد استثمارها في مشاريع أخرى، بل يتمّ نقلها بوسائل مختلفة إلى البنوك الأجنبيّة.

من هنا نلمس أنّ العائلات التلمسانيّة الثريّة لم تعد كذلك كون آليّة العمل الخاصّة بما باعتبارها رأسمال خاصّ قد عطّلت، وعليه فقد توجّهت هذه العائلات إلى مساندة أنشطة الاقتصاد الرّيعي، الذي سرعان ما تعمّم في شكله الخدميّ الاستهلاكيّ وبالتالي أدّى ذلك إلى دخولها سوق المتاجرة بالوساطة الذي أفقدها مقوّمات الإنتاج الدّاتي، فكان ذلك سببا في تراجع العديد منها اقتصاديا، وانتهاج أفرادها سياسات فرديّة خاصّة مرتكزة على التّمدرس أو التّجارة بصفة خاصّة، وقليلة هي العائلات التي تستثمر في الصّناعة، في حين أنّ عائلات أخرى توجّهت تبعا لمتطلّبات السّوق إلى النّشاط العقاريّ مثل عائلة " العشعاشي " و " صاري " و " بودغن اسطمبولي " .

من ناحية أخرى فإنّ الأزمات المتتالية التي مسّت استقرار النّشاط المؤسّساتيّ للدولة، قد دفعت بالكثيرين إلى الهجرة خارج البلاد منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، الذين من بينهم عائلات تلمسانية، هاجرت كلّها أو بعض من أفرادها إلى بلدان مختلفة، بل إنّ بعضهم قد انقطعت صلته نهائيّا بالجزائر،

وقد تَمَّت هذه الهجرات لأسباب مختلفة، ومما يجدر لفت الانتباه إليه فيما يتعلّق بالعائلات التلمسانية هو أنّ جلّ من هاجر منها إلى الخارج كانوا من المتعلّمين، ثمّ إنّ منهم من هاجر لمواصلة الدّراسة بماله الخاصّ ولم يعد، أمّا العائلات الثّرية منها فقد عمدت إلى تملك العقارات بدول أوروبية مختلفة من باب الحيلة، وهناك من هاجر لدواعٍ سياسية، وقد كانت الهجرة في البدء منصّبة على " فرنسا " باستثناء حالات قليلة، ثمّ مع بداية الثّمانينيات بدأت هذه العائلات في تنويع مجال هجرتها حيث هاجر البعض إلى " إنجلترا "، " الولايات المتّحدة الأمريكيّة "، " كندا " وغيرها، فكانت هذه الهجرة دفعا اقتصاديًّا لبعضهم باعتبار أنّ عملة تلك الدّول أرفع قيمة في سوق المبادلات من الدّينار، لذا فقد عمد بعضهم إلى اقتناء الأراضي وتركها تحت تصرّف أقاربهم، فصارت مصدر دخل مهمّ لهم، أو حتّى تركها دون استثمار من قبيل التملك الاحترازيّ، في حين أنّ هناك من استثمر في العقار راكبا موجة أزمة السّكن.

الاستثمارات الوحيدة التي قامت بها عائلات تلمسانية هي استثمارات متوسّطة الحجم متمثلة في الصّناعة التّحويليّة للمنتجات الفلاحيّة، حيث أنّ بعضا من العائلات التي حافظت على أراضيها بطريقة ما، قد عمدت إلى استغلال محاصيل تلك الأراضي وتحويلها إلى منتجات تصرّف في السّوق المحليّة عموما، وأهمّ هذه المحاصيل " الزّيتون " الذي يستغلّ في المعصرات.

ومن بين أهمّ العائلات التلمسانية التي عرفت صعودا في هذا المجال، مجال الصّناعة الغذائيّة، نجد عائلة " ديب " التي استثمرت في صناعة " زيت الزّيتون "، إلى جانب عائلة " بنديراد "، أمّا ما يتعلّق بالمطاحن فنجد كلاً من عائلي " قهواجي " و " بوشناق "، هذا إضافة إلى عائلة " باغلي " المشتهرة بإنتاج العسل وكذلك الحليب، وتعتبر في هذا المجال عائلة " رحمون " استثناء باعتبار أنّها استثمرت في هذا القطاع منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى غاية يومنا هذا، والمشهورة بعلامتها التجاريّة في المشروبات الغازيّة، وهي استثناء باعتبار أنّه رغم كون الدّولة قد ضيّقت على الخواصّ في العهد الاشتراكيّ إلاّ أنّها هذه المؤسّسة استمرّت في مواصلة الإنتاج وتحقيق الأرباح، ولما تخلّت الدّولة استثمرت

في هذا القطاع منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى غاية يومنا هذا، والمشهورة بعلامتها التجارية في المشروبات الغازية، وهي استثناء باعتبار أنه رغم كون الدولة قد ضيّقت على الخواص في العهد الاشتراكيّ إلا أنّها هذه المؤسسة استمرّت في مواصلة الإنتاج وتحقيق الأرباح، ولما تخلّت الدولة عن التوجّه الاشتراكيّ وبدأت بالانفتاح على السوق الحرّة، كانت هذه المؤسسة من المؤسسات الرائدة في هذه السوق الجديدة، حتّى أنّ منتجاتها كانت تسوّق خارج الوطن بكلّ من المغرب وأمريكا الشماليّة، وقد دخلت عائلة " بلقايد " في منافسة معها في هذا المجال لكنّها لم تنجح، حيث استمرّت في هذا القطاع منذ أواسط السبعينات إلى مفتتح القرن الواحد والعشرين أين اختفت نهائيًا من السوق، في حين أنّ عائلة " رحمون " لا تزال موجودة في ساحة المشروبات رغم المنافسة الحادّة التي تشهدها من طرف منتجات أخرى جديدة ومتنوّعة.

أمّا العائلات التلمسانية التي تراجعت اقتصاديًا سواء أثناء التواجد الفرنسيّ أو بعد الاستقلال فقد انتهجت سبيل التعلّم من أجل استعادة مكانتها، هذا التعلّم الذي جعلته الدولة الجزائرية إجباريًا ومجانبيًا قد أتاح للعديد من العائلات استعادة مكانتها من خلال حصول أبنائها على مناصب معتبرة، خصوصًا عقب الاستقلال لكون الدولة كانت بحاجة للإطارات كما سبق وأن ذكرنا، ولا زال هذا المجال رافدا مهمًا للتّموقع الجيّد اقتصاديًا واجتماعيًا، خصوصًا عندما يتعلّق الأمر ببعض الاختصاصات كالطبّ مثلاً، لذا في هذا السياق نجد صعودا لعائلات معيّنة كُنّا قد تطرّقنا لها في الفصول السابقة، والتي لا تزال حريصة على استمرارية أبنائها في الريادة في هذا المجال باعتباره مجالًا يفتح آفاقًا مختلفة لهم.

2/ مميّزات التحوّلات الاقتصادية للعائلات الندرومية ميدانيًا :

استنادًا لما سبق وأن أوردناه في الفصل الخامس حول تطوّر الحياة الاقتصادية للعائلات الندرومية، فإنّنا سنعمد إلى محاولة تفسير التحوّلات التي شهدتها أوضاع هذه العائلات عموماً من خلال الاعتماد

على مجموع النقاط المميّزة لهذا التطوّر والتي تمّ استخلاصها من خلال معطيات العمل الميدانيّ، والتي هي:

- أ- ارتكاز وجهة العائلات الندروميّة على " العمل المنتج " بمختلف أشكاله.
- ب- الهجرة المبكّرة للعديد من العائلات عقب دخول الاحتلال الفرنسيّ.
- ت- الوقوف مع الأمير " عبد القادر " وقوفا حذرا.
- ث- استقطاب الإدارة الاستعماريّة للنخبة بالمدينة.
- د- تكوين الندروميّين لبورجوازيّة حرفيّة بالمغرب الأقصى.
- ذ- تراجع المستوى الاقتصاديّ لمجمل العائلات الندروميّة باستثناء التي كانت تعمل لدى السلطات الفرنسيّة بالقطاعين الإداريّ.
- ر- الهجرة إلى " فرنسا " بحثا عن العمل.
- ز- تكوين " جماعة وجدة " عقب اندلاع الثّورة التي عملت بروح جماعيّة منسّقة.
- س- التّمدد خلال الثّورة بالمغرب والحصول على مناصب كإطارات في الدّولة الجزائريّة المستقلّة.
- ش- تضرّر العائلات الندروميّة التي بقيت بالداخل أثناء الثّورة، هذا علاوة على استغلال البعض الثّورة كغطاء لتصفية حسابات خاصّة.
- ص- ظهور عائلات ندروميّة ثريّة وأخرى بسيطة بعد انتهاء الثّورة.
- ض- ديمقراطية التّعليم وصعود عائلات قطاعيّة معيّنة.
- ط- مغادرة التّجار والحرفيّين لمدينة " ندرومة " بحثا عن آفاق عمل مربحة، ومساهمة الثّورة الصّناعيّة في

نزيف المدينة من اليد العاملة.

ظ - تسبب الإرهاب في انكماش اقتصاد المنطقة.

ف - تميز كبريات العائلات الندرومية بكونها عائلات إدارية وسياسية، ومؤخرا صعود بعض العائلات الدينية.

هذه النقاط التي ترسم لنا مسار التطور الاقتصادي بمدينة " ندرومة " قد استخلصناها من خلال المقابلات، ونفس التساؤل الذي كنا قد طرحناه حول مصداقية معطيات المقابلات فيما يتعلق بمدينة " تلمسان " نظرحه حول " ندرومة "، فهل هناك ما يدعم هذه المعطيات؟.

من خلال الرجوع إلى الكتابات والمصادر التوثيقية حول هذا الموضوع - رغم ندرتها - اتضح لنا أن المعطيات المستفادة من جملة المقابلات تتمتع بقدر كبير من المصداقية كونها تتقاطع في تقرير جملة من الحقائق مع نظيرتها المكتوبة، حيث أنه فيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن العديد من الكتابات تؤكد أن حلول العنصر الأندلسي بالشمال الإفريقي عموما كان له انعكاسات إيجابية على النمو الاقتصادي بالمنطقة، حيث أن الأندلسيين تميزوا بالبراعة في الصنائع والفلاحة وغيرها من المهن، ويكفي أن نستدل على هذا بما أورده " أبو القاسم سعد الله " عنهم، حيث قال : (هناك ثلاثة عوامل خارجية أثرت في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خلال العهد العثماني، الأول هجرة الأندلسيين التي بدأت خلال القرن التاسع وتقوت خلال العاشر، فقد حلّ بمعظم المدن الساحلية الجزائرية عدد كبير من المهاجرين الأندلسيين الفارين من اضطهاد الإسبان الذين استولوا على أملاكهم وديارهم وهددوهم في عقيدتهم ولغتهم، وأشهر المدن التي حلّوا بها هي: شرشال وتنس ومستغانم والجزائر ودلس وبجاية وعنابة، وكذلك تلمسان وندرومة والبليدة والقلعة، وقد وجد هؤلاء المهاجرون في الجزائر أرضا كأرضهم وأهلا كأهلهم فاستوطنوا وأسهموا في الحياة الاجتماعية بإدخال عنصرين رئيسيين، الأول مضاعفة الكفاح ضد الإسبان في البحر والتغور دفاعا عن النفس، والثاني نشر أنماط حضارتهم بين الجزائريين، وكانت الأندلس إلى

آخر عهدها، رغم ضعفها السياسي، هي المرحلة الرافقية من تطوّر الحضارة العربيّة الإسلاميّة، فارتقت بوجودهم في الجزائر العمارة وصناعة الطّب والموسيقى والزّراعة والصّنائع والحرف والتّجارة والتّعليم والخط والوراقة وصناعة الكتب، وقد كان على الأندلسيين في بادئ الأمر (وقد هاجروا بنسائهم وأطفالهم) أن يواجهوا مشاكل اجتماعيّة جمّة أهمّها الفقر، لذلك أنشأوا لهم أحباسا خاصّة تعرف بأوقاف الأندلس يستفيد منها فقراؤهم ويأوي إليها مهاجرهم الضّعيف والبائس والغريب والعاجز، ورصد أغنيائهم لهذه الأوقاف كثيرا من أموالهم، وهكذا أصبح الأندلسيون، على مرّ السنين، يشكّلون عنصرا بارزا مؤثرا من السّكان بحركتهم التّجاريّة وذكائهم وعلمهم وصناعاتهم ومهارتهم في البحر (1)، وعن إسهامهم في تطوير الحياة الاقتصاديّة بـ " الجزائر " يقول أيضا " ناصر الدّين سعيدوني " : (ومّا ساعد على استقرار الملكيات وازدهار الزّراعة في هذه الفترة التي تبتدئ بالقرن السّادس عشر الميلاديّ، وتنتهي في النّصف الأوّل من القرن السّابع عشر، حلول العنصر الأندلسيّ ببلاد المغرب واستقراره بالجهات السّاحليّة وبفحوص المدن الرّئيسيّة، وقد أدخلوا أنواعا جديدة من المزروعات واستحدثوا طرقا مبتكرة في الزّراعة وطوّروا شبكة الرّي) (2).

ومن خلال دراستنا الميدانيّة اتّضح لنا أنّ الوزن المعبر للنشاط الاقتصاديّ بمدينة " ندرومة " كان ولا يزال إلى حدّ بعيد بأيدي الأندلسيين الذين وفدوها، وكنا قد تكلمنا في الفصل الثالث عن هذا العنصر بهذه المدينة وأنّه العنصر الغالب بها، لذا فليس مستغربا أن نستشعر أثرهم بها لحدّ السّاعة رغم ما حلّ بها من تغيّرات، خصوصا في العقود الثلاثة الأخيرة، ومّا يلاحظ أنّ العديد من العائلات النّدروميّة ذات الأصول الأندلسيّة لها أقارب بالمملكة المغربيّة لذا لاحظنا أنّه بعد دخول الفرنسيين

(1) د/ أبو القاسم سعد الله، " تاريخ الجزائر الثقافي "، ج 1، دار البصائر : حسين داي - الجزائر، طبعة خاصّة، 2007 م، ص 148 - 149 بتصرّف.

(2) د/ ناصر الدّين سعيدوني، " دراسات في الملكيّة العقاريّة "، المؤسسة الوطنيّة للكتاب : الرّغاية - الجزائر، 1986 م، بدون طبعة، ص 27 - 28.

عمدت العديد منها إلى الهجرة عند أقاربهم وهناك كَوْنوا تكتُّلا صار نواة لطبقة بورجوازيَّة سيكون لها تأثير كبير فيما بعد على المشهد السِّياسي نتيجة تراكم المال، وما يلاحظ عن هذه الهجرة هو أنَّها كانت تتمَّ عند تأزُّم الأوضاع بشدَّة، وليس نتيجة أزمات عابرة، لذا فإنَّه عقب الهجرة الأولى المصاحبة لدخول الفرنسيين لم تحدث هجرة معتبرة إلى غاية سنة 1238 هـ / 1911 م و 1239 هـ / 1912 م، تماما مثلما حدث بـ " تلمسان " جرَّاء قانون التَّجنيد الإلجباريِّ التي سنَّته السُّلطات الفرنسيَّة، والذي قوبل برفض شعبيِّ حادِّ دفع حينها المفتين إلى الإفتاء بوجوب الخروج والهجرة، وبين هاتين الهجرةين حدثت بـ " ندرومة " مجموعة من الأحداث أثَّرت بعمق في الحياة الاقتصاديَّة للعائلات بها، أين كانت هذه الأحداث في صالح بعضها في حين كانت في غير صالح غيرها.

من بين هذه الأحداث المحوريَّة هو موقف أهالي " ندرومة " من مقاومة الأمير " عبد القادر "، حيث رفضوا في البداية الانصياع له، ثمَّ سرعان ما تحالفوا معه، وقد انعكس هذا الموقف على وضعيَّة بعض العائلات المؤيِّدة علنا للأمير عقب انهزامه، أين عمدت السُّلطات الفرنسيَّة إلى تقزيم حجمها الاجتماعيِّ، في حين أنَّ العائلات التي لم تعلن ظاهريًا مساندتها للأمير فقد حظيت بمكانة لدى السُّلطات الجديدة، ممَّا مكَّن بعضها من مناصب مهمَّة لديها مؤدِّيا بذلك إلى صعودها الاجتماعيِّ والاقتصاديِّ، وهذا ما وجدنا صداه في مجمل المقابلات علاوة على الكتابات التي من بينها ما أورده " محمَّد بن عمر جبَّاري "، إذ كتب في هذا السِّياق : (" منازل أكثر فخامة وجمالا وجدت بالتأكيد بـ " ندرومة " منذ قرون، وقد صارت ملكا للعائلات المثرات بممارسة التَّجارة أو من خلال وضعيَّات مريحة بالإدارة الكولونياليَّة ") (1)، ويواصل في هذا السِّياق حديثه عن هذه المنازل التي تعكس وضعيَّة

(1) Mohammed Benamar Djebbari, « Un parcours rude mais bien rempli », Editions ANEP, T1, 2004, PP 17.

هذه العائلات اقتصاديًا واجتماعيًا قائلًا : (" ثلاث أو أربع من بينها كانت ملكا لعائلة " رخال ") (1)، وكنا قد تحدّثنا عن هذه العائلة سابقا.

هذا في حين أنّ العائلات التي لم تستغ الوجود الفرنسيّ، أو التي رأت فيه تهديدا لمكاسبها عمدت منذ الوهلة الأولى أو حتّى عقب ذلك بقليل جزاء اضطراب الأمور أثناء المقاومة إلى الهجرة للمغرب، وهنا لعب الدور القرابيّ لها مع من استقرّ منها بالمغرب محرّكا لهذه الهجرة، ليس فقط خلال هذه الحقبة بل حتّى قبلها على اعتبار أنّ الكثير من العائلات النّدروميّة ذات أصول أندلسيّة نزحت بفروعها إلى المغرب الأقصى خصوصا لقربه الجغرافيّ من الجزء الغربيّ من الجزائر، وقد حافظت هذه العائلات على تواصلها القرابيّ وما يستتبعه من تعاملات ووسائط لفائدتها الاقتصادية والاجتماعيّة، لذا ففي مثل الظروف التي وصفناها كان الأقارب بالمغرب ملجأ يعتمد عليه، وعلى أساس هذه الهجرة تكوّن تكتّل " ندروميّ " بما لديه من خبرات حرفيّة وموارد ماليّة بالمغرب ليصبح بمرور الوقت عبارة عن بورجوازيّة لم تقطع علاقتها بالوطن الأمّ، هذه البورجوازيّة التي سيكون لها تأثير كبير في جزائر الثّورة وما بعدها.

ومع استتباب الأوضاع وتحكّم السّلطات الفرنسيّة في تسيير الأوضاع تسييرا ارتكز لصالح المعمرين ولصالح الاقتصاد الموجّه لخدمة اقتصاد فرنسا، الذي بموجبه أصبحت الجزائر محطة عبور فقط، عبور المواد الخام للمصانع بفرنسا وعبور السّلع الفرنسيّة للاستهلاك المحليّ من جهة أخرى، هذا الاستهلاك المخصّص في مجمله للكولون، تراجع بشكل ملحوظ وضع العائلات النّدروميّة، فصارت هي الأخرى - شأنها شأن نظيرتها التّلمسانيّة - تعيش عيشة الكفاف إن لم نقل أن بعضها عاش عيشة العوز، حيث وصف هذه الحالة " محمّد بن عمر جبّاري " بما يلي: (" كان (النّدروميّون)

(1) Mohammed Benamar Djebbari, « Un parcours rude mais bien rempli », Editions ANEP, T1, 2004, PP 18.

يشتغلون في القطاع الزراعي، فلا حين بسطاء، تجار متحوّلين أو عمّال أجراء بسطاء، يعيشون في ظروف متواضعة، غالبا تحت وطأة الحاجة، مستسلمين لقدرهم (1)، باستثناء عائلة " رّحال " لما سبق وأن تطرّقنا له بشأها، لذا كان هذا عاملا محفّزا مع مطلع القرن العشرين لظهور بوادر الهجرة ذات الباعث الاقتصادي، حيث هاجر العديد من النّدروميّين بصفة فردية أو عائلية لـ " فرنسا " سعيا إلى تحسين أوضاعهم الاقتصاديّة، غير أنّ معدّل الهجرة هذا كان قليلا، ثمّ إنّ أغلب المهاجرين كانوا من الحوز النّدروميّ، الأمر الذي سيترتب عنه انعكاسات على الواقع الدّيمغرافيّ - الاقتصاديّ لهذه المدينة فيما بعد.

لقد نجم عن السياسة الكولونيالية تفكير للشّعب عموما، وذلك لغاية اندلاع الثّورة التي تعتبر منعطفًا جديدًا سيدخله الشّعب، حيث ترتّب عنها نتائج ذات انعكاسات عميقة في وضع هذه العائلات، إذ سبق وأن قلنا أنّه مع اندلاع الثّورة كوّن جماعة من ثوار المنطقة الغربيّة خلف الحدود ما عرف بجماعة " وجدة "، هذه الجماعة التي لم توجد جرّاء اندلاع الثّورة وإنّما كانت دعائمها مرتكزة على البورجوازية الجزائريّة المتمثّلة في العائلات التي هاجرت الجزائر مع مطلع الاحتلال، والتي كانت تراقب عن كثب أوضاع البلاد، ولما اندلعت الثّورة وجدت فيها سبيلا للتّخلّص من النّظام الاستعماريّ، غير أنّ التّخلّص من هذا النّظام لا يجب أن يتمّ دون تحقيق مكاسب منه، هذه المكاسب التي تقابل ما تقدّمه لهذه الثّورة، وقد قلنا أنّ العديد من أقطابها كانوا من عائلات ندروميّة وتلمسانية خصوصا والغرب عموما، حيث أنّ هذه الجماعة كانت تستثمر في جبهتين، الأولى داخلية من خلال تمويل الثّورة وبالتالي التّحكّم بمصادرها الماليّة الضّامنة لاستمرارها التي أدّت إلى خلق مكانة معتبرة لهم في سلّم ما عرف فيما بعد باسم " الشّرعية الثّورية "، وما يرتبط بالتّخطيط لإنجاح مشاريعهم باسمها، والثّانية

(1) Mohammed Benamar Djebbari, « Un parcours rude mais bien rempli », Editions ANEP, T1, 2004, PP 17.

خارجية متمثلة في تدريس أبنائهم بالمدارس المغربية كونهم على دراية أنّ الدولة المستقلة ستكون بأمرس الحاجة للإطارات بمختلف التخصصات، غير أنّه كانت هناك إشكالات عويصة فيما يتعلق بتوجهات هؤلاء الطلبة، وهذا ما لَمَح إليه " أبو القاسم سعد الله " حين كتب ما يلي : (" إذا كان طلبة الجزائر في الجامعة والمعاهد العلميّة الفرنسيّة (الجزائر وفرنسا) ينتمون غالبا إلى أبناء الفئة الموظّفة في إدارة الاحتلال أو المتعاملة معها (القضاة والقياد والتّجار والبرجوازيّة الصّغيرة) فإنّ طلبة الجزائر في تونس والمغرب (ومن وصل منهم إلى المشرق) كانوا عادة من أبناء الفقراء، وهم أبناء أهل الزّوايا والفلاحين وبعض العائلات التّقليديّة. كان الصّنف الأوّل من الطلبة يدرسون لكي يتوظّفوا مكان آبائهم أو يدخلوا ميدان السياسة والإعلام والتّعليم الرّسمي والمهن الحرّة، أمّا زملاؤهم في تونس ومصر ومراكش فكانوا يدرسون غالبا وهم يعرفون أنّه لا مكان لهم داخل إدارة الاحتلال، وأنّ دراستهم كانت حبا للثقافة العربيّة الإسلاميّة لذاتها وتعبيرا عن الانتماء إليها، فكانت الدّراسة تعني لهم الهجرة والاعتراب " من أجل العلم " وليس من أجل الخبز، فإذا جاء الخبز مع الهجرة لم يرفضوه وإذا لم يأت لم يتأسّفوا عليه لأنّهم لم يهاجروا من أجله أصلا، هذه الرّؤيا العامّة هي التي كانت سائدة في الطلبة الجزائريّين عشية الثّورة : جناحان لطائر واحد ولكنّهما لا يلتقيان ولا يصفقان معا للوصول إلى غصن واحد ") (1).

وحقّي وإن لم نوافق الأستاذ " أبو القاسم سعد الله " في بعض النّقاط في الفقرة السّابقة، فإنّ حقيقة وجود طلبة يتمدرسون بالمغرب حقيقة غير قابلة للنّقاش، غير أنّه رغم اختلاف مشاربهم فلا يمكن القول أنّ بعضهم كان يدرس تحصيليا للعلم فقط، بل كلّهم كانوا يدرسون سعيا وراء مكاسب مادّية عقب انجلاء الثّورة، ولم يكن التّعليم بالمجان أو من غير كلفة حتّى يرتاده أبناء الفقراء بالصّورة التي أوردتها

(1) د/ أبو القاسم سعد الله، " تاريخ الجزائر الثّقافي "، ج 10، دار البصائر : حسين داي - الجزائر، طبعة خاصّة، 2007 م، ص 281 - 282.

" سعد الله "، لذا فإنّ جلّ المتدرسين بالمدراس المغربيّة - التي كانت خاضعة للرّقابة الفرنسيّة قبل بدء الثّورة وعقب بدئها بقليل - كانوا من العائلات الميسورة التي توطّنت المدن المغربيّة في الجبل، وكنا قد عرضنا لنماذج من ذلك سابقا، هذه النّماذج التي ستحظى بمناصب مهمّة في إطار الدّولة الجزائريّة المستقلّة حديثا، والتي جلّها فيما يتعلّق بالمناصب المفتاحيّة ممّن درس تخصّصات لا تمتّ بصلة للدراسات العربيّة الإسلاميّة، علاوة على ذلك فقد كنا ألحنا للزّوايا ومكانتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة بالمجتمع الجزائريّ، وبالتالي فإنّ من تتعهد الزّاوية دراساتهم لم يكونوا فقراء كما يرى الأستاذ " سعد الله "، بل هم من البورجوازيّة بشكل من الأشكال، وبالتالي فإنّ فكرة العفويّة والتلقائيّة التي يراها " سعد الله " لا سند لها، حيث من خلال مجمل المقابلات اتّضح لنا أنّ كلّ شيء كان مخطّطا له مسبقا سواء بشكل فرديّ أو عائليّ.

مقابل ذلك فإنّ العائلات التّدروميّة - شأنها شأن سائر العائلات الجزائريّة - التي بقيت بالدّخل خلال الثّورة تضرّرت كثيرا جرّاء الحرب، التي انعكست انعكاسا سلبيا من النّاحية الاقتصاديّة عليها باعتبارها أزمة، حيث أنّ مواردها الماليّة تراجعت بسبب أوضاع الحرب كما أنّ العديد من الممتلكات تعرّضت للتّلف حينها، ونجد صدى لذلك في العبارة التّالية : (" ... كنا جدّ مسرورين برجعنا منتصرين إلى بلدنا، بعودتنا لمساكننا، لأقاربنا، لأصدقائنا ولممتلكاتنا التي هجرناها قسرا هروبا من ويلات الحرب (أو ما تبقى منها). ترى ما الذي آل إليه المنزل الذي تطلّب منّي أربع سنوات من الجهود، الاهتمام، الإتيان والذي لم أهنأ بسكناه؟ ") (1). هذه العبارة تعكس صورة الواقع الذي عاشته الكثير من العائلات إبّان حرب التّحرير، وحتما جلّ ما خلفوه ورائهم لم يبق على حاله، بل الكثير ممّا خلفوه ضاع واندثر أو تدهورت حاله وبالتالي كان هذا سببا في تراجع المستوى الاقتصاديّ

(1) Mohammed Benamar Djebbari, « Un parcours rude mais bien rempli », Editions ANEP, T3, 2004, PP 15

للعديد من العائلات الندروميّة جرّاء ذلك.

وقد ساهم في تعميق حدّة هذه الأوضاع استغلال البعض للثورة من أجل تحقيق مآرب شخصيّة، فقد كانت الثورة غطاء للتّنفيس عن العداوات المستحكمة من قبل، ولو أنّ العديد من النّدروميّين أقرّوا لنا بحدوث مثل هذه الأمور غير أنّهم لم يفصحوا عن حالات محدّدة، حيث أنّ التّكتم كان الصّفة الغالبة عليهم حين حديثهم عن مثل هذه المواضيع، لكنّ العديد ممّن قابلناهم أكّدوا لنا أنّ بعضا ممّن أثروا حقّقوا ذلك " على ظهر الثورة " حسب تعبيرهم العامّي، وبعض تلك السّبل تمثّلت في تصفيّة المتّهمين - زورا - ومن ثمّ الاستحواذ على أملاكهم بحجّة من الحجج.

أمّا عقب انتهاء الثورة فقد كان الغالب على سكّان " ندرومة " بساطة أوضاعهم الاقتصاديّة، غير أنّ هناك عددا من العائلات كان ثريّا، وجلّ هذه العائلات ممّن كانوا بالمملكة المغربيّة إبّان الثورة، ولما انتهت الثورة وعادوا للوطن وجدوا المجال الاقتصاديّ خاليا من المنافسة فاستثمروا رؤوس أموالهم في نشاطات اقتصاديّة درّت عليهم أرباحا كبيرة، خصوصا وأنّ الدّولة الفتية لم تكن قد شرعت في سعيها للتّحكّم في الحياة الاقتصاديّة، وجلّ هذه العائلات كانت عائلات تجاريّة، لكن مع تعاظم سيطرة الدّولة على مجريات الحياة الاقتصاديّة بدأت هذه العائلات بالانكماش وتغيير استراتيجيّة تعاملها مع الوضع الجديد.

ثمّ إنّ هناك عاملا كان له تأثير عميق على البنيات الاقتصاديّة في البلاد كلّها، باعتبار أنّه كان مرتركز التّنافس على الوظائف كمصدر للتّراكم الماليّ، والمتمثّل في " ديمقطة التّعليم "، إذ أتاح لأبناء العائلات البسيطة الولوج لسوق العمل والارتقاء في سلّم المناصب، حيث أنّ (الجيل الذي ولد في الحرّيّة، أصبحت لديه إمكانيّة التّعلّم متاحة، وغدت متابعة الدّراسة مستقلّة عن وضعيّة الآباء

الاقتصادية، وهذا مؤشّر ذو دلالة هامة (1)، حيث أتاحت هذه السياسة التّربويّة لأبناء العائلات البسيطة في " ندرومة " فرصة تدارك تدينيّ أوضاعها الاقتصادية بتعليم أبنائها لتتاح لهم الفرص في الحصول على مناصب محترمة، خصوصا وأنّ معالم مؤسّسات الدّولة الحديثة كانت مرتكزة على التّحكّم في مفاصل النّشاط الاقتصاديّ بمختلف أشكاله، وبالتالي أصبح الاندماج في تيار رؤية الدّولة الاقتصاديّ عاملا للصدّوع الاجتماعيّ، الأمر الذي أدّى إلى التّضييق على الخواصّ، وعليه غدا التّعليم أفضل وسيلة للاستفادة من التّراكم الماليّ المحصور بدرجة كبيرة في إطار هياكل الدّولة، إلّا أنّه هنا تجدر الإشارة إلى نقطة على قدر كبير من الأهميّة متمثلة في كون العائلات التي كان أفرادها قد تعلّموا أثناء الفترة الاستعماريّة سواء بالجزائر أو خارجها، قد عمدوا إلى التّركيز على تعليم أبنائهم علما منهم بمجريات الواقع كونهم كانوا في مناصب حسّاسة بالدّولة، ورأوا أنّه لا مستقبل للقطاع الخاصّ على المستوى القريب على أقلّ تقدير، مشكّكين بذلك أنتليجنسيا بيروقراطيّة ذات رأس مال رمزيّ وماليّ مهمّ أتاح لأجيال منها التّموقع جيّدا في خريطة البناء الاجتماعيّ - الاقتصاديّ الجديد، لكن رغم ذلك فهذا الواقع الجديد لم يكن محاييا لفئة على حساب أخرى وإن تخلّلتها ثغرات، ذلك أنّه أتاح الفرصة أمام شرائح واسعة للوصول إلى مناصب مهمّة، وبالتالي صار باب المنافسة مفتوحا للجميع وبالتّساوي رغم وجود بعض التّجاوزات أحيانا النّاجمة عن تداخله مع قيم الدّهنيّات القديمة المتعلّقة بالجهويّة والقبليّة وغيرها من أشكال التّفكير التقليديّ.

هذه الاستراتيجية الجديدة التي تبنتها العائلات النّدروميّة كانت الرّافد لظهور التّوجّه الذي اشتهرت به " ندرومة " من كونها مدينة الإطارات، الإداريّة والسّياسيّة، والتي صارت علامة مميّزة لبعض العائلات بها، والتي كانت عاملا في رحيل العديد من العائلات كون المناصب التي يشغلها أفرادها موجودة بالمدن

(1) Paul Balta et Claudine Rulleau, « La stratégie de Boumediène », Sindbad : Paris - France, 1978, pp 218.

الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى أنّ عناصر أخرى حلّت محلّها مولّدة بهذه المدينة صراعا ملحوظا بها بين من بقي بها من العائلات العريقة ومن حلّ بها من الرّيف المجاور أو غيره.

وكما سبق وأنّ أشرنا فإنّ سعي الدولة إلى التّحكّم في تسيير الشؤون الاقتصادية للبلاد، وتركيزها على التّصنيع في سبيل تحقيق التّمو الاقتصاديّ الذي كان متمكّزا في المدن أو على أطرافها، لم تحظى منه " ندرومة " على شيء، لذا فعلاوة على تضعف بنياتها الاقتصادية الفلاحية جرّاء الحرب وافتقارها للمرافق الصناعيّة المستقطبة لليد العاملة أصبحت بؤرة طرد، الأمر الذي انعكس سلبا على الحرف بها وبالتّبعيّة على التّجارة، حيث صار العمل مقابل عوض ماليّ شهريّ وضمن اجتماعيّ أكثر جذبا للناس وهذا لم يكن متوقّرا بهذه المدينة المتوسطة إلّا في نطاق جدّ محدود، لذا هاجر الكثير من سكّانها إلى المدن بحثا عن فرص العمل وتخلّى الكثيرون منهم عن حرفهم الأصليّة، ثمّ إنّ التّعليم خصوصا في المستويات العالية لم يكن متوقّرا سوى بالمدن الكبرى لذا كان لزاما على الكثيرين من أفرادها سعي وراء إتمام دراساتهم مغادرتها، وعقب مغادرتها وإتمام الدّراسة يتمّ الحصول على مناصب في أماكن مختلفة، خصوصا في المدن الكبيرة بالنّسبة للطّامحين لمناصب معتبرة، لذا فإنّ العديد من هذه الشّريحة الاجتماعيّة لم تعد إليها منذ مغادرتها، الأمر الذي انعكس سلبا على النّشاط الاقتصاديّ بها، وقد كنّا ذكرنا أنّ البعض غادرها إلى خارج الوطن ولم يعد، فكلّ هذا سبّب بها نزيفا لليد العاملة والعقول المؤهّلة، ولم يبق بها سوى بعض صغار التّجار والفلاحين والحرفيين.

وجزّاء توالي الأزمات التي ضربت البنيات الاقتصادية متسبّبة في مراجعات لم تكن في مستوى تطلّعات عاقمة الشّعب، فقد صار الوضع قابلا للانفجار، وهذا ما حدث فعلا وعرف تحت مسمّى العشريّة السّوداء، حيث أنّ الفوضى التي شهدتها البلاد حينذاك عمّقت من الأضرار الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد، فانكمش النّشاط والحراك الاقتصاديّ بالمدن نتيجة كون المصانع باعتبارها مؤسّسات الدولة والممثّلة لسيادتها صارت مستهدفة من طرف العمليّات الإرهابيّة، علاوة على كون

هذه العمليّات طالت الفلّاحين والرّعاة الّذين سلب الكثيرون منهم أملاكهم، فعانت البلاد عامّة والمناطق الجبليّة خاصّة من تأثيرات هذه الأعمال، ولا غرو أنّ " ندرومة " كونها منطقة جبليّة عانت من هذه الأوضاع، لذا كان ذلك سببا في تراجع مكانة العديد من العائلات الكبيرة الّتي كانت بها، والّتي اضطرّ العديد منها حينها لمغادرتها في عجالة متخلّين عن أملاكهم، الأمر الّذي أضربّ بهم ماديا، لكن تلك الأوضاع كانت في صالح آخرين - وإن كانوا قلة -، خصوصا التّجار منهم الّذين كانوا يغامرون أحيانا من أجل جلب البضائع الأساسيّة الّتي يحتاجها النّاس، والّتي كانوا يضاربون في أثمانها مكوّنين بذلك تراكما ماليا جعل منهم أثرياء عقب انتهاء هذه العشريّة، هذا إلى جانب من استولى على أملاك الغير بعد تخليهم عنها من عقارات وأراض، والّتي عاد بعضها لأصحابها نتيجة نفوذهم، في حين لم يعد البعض الآخر لكون من استولوا عليها أصبحوا متنفّذين لدى السّلطات، أين استغلّوا ذلك في تثبيت حيازتهم لما استولوا عليه، وقد عرضت لنا مثل هذه الحالات وإن لم يتمّ ذكرها لنا بالاسم.

إضافة إلى ذلك فهناك صنف آخر ممّن استفاد خصوصا من نتائج تلك الفوضى، ذلك لأنّ الدّولة في إطار انفتاحها على اقتصاد السّوق الرّأسماليّ عمدت إلى بيع المصانع والورشات الصّناعيّة عقب انتهاء العشريّة السّوداء لأصحاب رؤوس الأموال، حينها عمد بعض الأثرياء من أبناء كبريات العائلات " النّدروميّة " إلى اقتناء بعضها خصوصا بالعاصمة وما جاورها من المدن، وقد اقتنوها بأثمان رمزيّة، واندرجوا ضمن أصحاب رؤوس الأموال الحاليّين، ولكلّ حالة منهم مسارها الخاصّ الّذي يمكن أن يكون موضوعا للدراسة.

من خلال هذا المسار التّاريخيّ ونظرا لاعتبارات سياسيّة، فقد صاغت كبريات العائلات النّدروميّة توجّهاها فيما يتعلّق بمستقبلها استنادا لقراءة القرارات الفوقيّة وانعكاساتها على القاعدة، لذا فقد ركّزت هذه العائلات على اندراج أفرادها قدر المستطاع في إطار القطاعات الفوقيّة ممثلة في الإدارة ودواليب السّياسة، ذلك لأنّ ضمان المكانة مرهون باحتلال مناصب قراريّة وليس البقاء في البنيات القاعدية

المتلقية والمتقلبة حسب ظروف ومزاج المنظومة السياسية وأدائها الإدارية البيروقراطية، لذا نجد نماذج " ندرومية " معينة غدت متوجهة بصفة تكاد تكون حصرية إلى الإدارة والسياسة، مثل عائلي " زرهوني " و " طمار " مثلا، وصارت هذه التوجهات موروثا فيها كون الجزائر لا تزال خاضعة في سوق العمل ومتطلباته لقواعد تقليدية تستند إلى الرأسمال الرمزي الجهوي أو العشائري أو غيرها من ضروب العلاقات المصلحية المرتكزة على ذهنية المجتمع الذي لا زال غير قادر على تجسيد مفهوم الأداء المؤسسي بعيدا عن مثل هذه الاعتبارات، لهذا فإننا في هذا السياق نجد في " الجزائر " جدلية مستعصية متمثلة في طبيعة التأثيرات الفعلية المتبادلة بين البنيات القاعدية والبنيات الفوقية، ذلك لأنه في النموذج الغربي هناك مسار واحد لتوجه القرار، حيث أنه يتوجه انطلاقا من البنيات الفوقية ويتجسد تطبيقيا على مستوى الأداء بالبنيات القاعدية، لكن في حالة " الجزائر " فإنه وإن كان الظاهر يبدو مثلما هو عليه الحال في النموذج الغربي، إلا أنه في الواقع يأخذ مسار معاكسا باعتبار أن البنيات الفوقية تخضع في قواعد لعبها في أحيان عديدة لإملاءات البنيات القاعدية متمثلة في النظم والاعتبارات الذهنية التي سبقت الإشارة إليها، وهنا تجدر الإشارة إلى نقطة حاسمة فيما يتعلق بتوجهات هذه العائلات، حيث أن العديد منها - خصوصا بعد تسلّم الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة " الحكم -، ونظرا لاعتبارات سياسية، صار يتخذ المؤسسة الدينية ممثلة خصوصا في الزوايا وسيطا من أجل بلوغ مناصب سياسية مهمة، رغم أنها تعدّ من البنيات القاعدية، لذا فقد عرف هذا القطاع انتعاشا كبيرا بعد العشرية السوداء باعتباره عاملا من عوامل الاستقطاب الشعبي، لذا فكلمّا كانت الزاوية التي ينتمي إليها الفرد قوية بمواردها ومتنفذة في أوساط الشعب وذات علاقات واسعة، كلما سهل عليه ولوج دواليب البنيات الفوقية، من هنا فلا عجب أن نرى العائلات المتنفذة دينيا ذات مصاهرات كبيرة مع عائلات سياسية وإدارية وحتى عسكرية، وكمثال على ذلك نورد عائلة " يعقوبي " التي لها مصاهرات خاصة في " ندرومة " مع العائلة ذات الباع الإداري والسياسي " جبّاري "، وهذا الجانب يعدّ جدّ مهمّ في رسم خريطة توزيع السلطة إذا ما تمّت دراسته بعمق، غير أن دارسه حتما سيجد صعوبات أهمّها

استعصاء معرفة آليات أداء الرّوايا وتكتمها على الجوانب المتعلقة بتراتبيتها وأساليب تسيير علاقاتها مع المحيط الخارجي بمختلف هيئاته.

هناك عامل آخر في كلتا المدينتين ساهم بشكل كبير في رسم ملامح تطوّر هذه العائلات، حيث أنّ إلزاميّة التعليم ومجانّيته، مكّنت البنات من الاستفادة منه مثلنّ مثل الذكور، إلّا أنّ نسبة النّجاح فيه مرتفعة لديهنّ، الأمر الذي فتح لهنّ أبواب سوق العمل ومكّنهنّ من شغل مناصب نوعيّة، ليصبحن بذلك رأسمال كبير فيما يتعلّق بطبيعة المصاهرات المعقودة، وهذه المسألة تعتبر في حدّ ذاتها موضوعا للبحث مهمّا يوسّع حتما أفق الرّؤية للواقع الاقتصاديّ لهذه العائلات وبالتالي يمكن اعتباره رصيذا معرفيّا إضافيّا يزيد من وضوح معالم قراءة تموقع هذه العائلات في سلّم التّصنيف الاجتماعيّ خصوصا في فترة ما بعد الاستقلال.

من كلّ ما سبق إيرادُه يتّضح لنا أنّ التّموقع الاجتماعيّ في الجزائر ارتبط بشكل أو بآخر بما يسمّى بـ " معادلة التّخلّف "، التي وضع أسسها الاستعمار وعمّق حدّتها الخيارات السياسيّة والاقتصاديّة التي تبنتها الدّولة عقب الاستقلال، إذ أنّ الجزائر باعتبارها مستعمرة وجدت (نفسها مجبرة على التّخلّي عن بنياتها الاجتماعيّة التقليديّة، منذ بداية العمليّة الاستعماريّة، بفعل التّأثيرات المختلفة للسلطة الاستعماريّة القادمة إليها، من أجل أن تقوم عمليّة التبدّل الاجتماعيّ الجديد، بتقديم قوّة العمل الرّخيصة والمناسبة لعمليّة التّراكم الرّأسماليّ الأوّل، عن طريق سلخ قوّة العمل هذه من بنيتها التي كانت مندجّة فيها ضمن الأسرة والعشيرة، ولكنّ السلطة الاستعماريّة لم تكمل متابعة هدم البنيات التقليديّة من أجل إعادة بناء هياكل اجتماعيّة جديدة وإنضاجها في مستعمراتها - بما فيها الجزائر - على النّحو الذي سارت عليه في البلد الأمّ، لأنّها لو سمحت بإنضاج العمليّة وإعادة تركيب جديد للمجتمعات على ركام الماضي، ومتابعة تطوّر طبيعيّ للتشكيلات الاجتماعيّة التّالية على النّسق الأوروبيّ المعهود، فإنّها لو فعلت ذلك لكانت مضت إلى حتفها دون مبرر، أي أنّها تخلق بؤرة القضاء على جملة

وباختصار فإنّ خلق تطوّر طبيعيّ في بيئات المستعمرات بما فيها الجزائر، كان سيعني نشوء شرائح اجتماعيّة ستعي دورها، وتحمل مسؤوليّة الدّفاع عن مصالحها وهي مصالح تتناقض مع مصالح السّلطة الاستعماريّة وتتعارض معها (1)، ذلك لأنّ (العملية الاستعماريّة الحديثة التي تعتبر ظاهرة اجتماعيّة - اقتصادية عبّر عنها إيديولوجيا الفكر الاستعماريّ، الذي هو مذهب يحاول تبرير التّوسّع الاستعماريّ الموجّه بدوافع اقتصادية واجتماعيّة مرتبطة باحتياجات التطوير بالعواصم الاستعماريّة (الميتربوليت)، إضافة إلى نظيرتها الأخلاقيّة المتمثلة في نقل النموذج الحضاريّ الغربيّ (الرّاقى) إلى المجتمعات المهمّجية المتخلفة) (2)، وهذا التطوير لا بدّ أن يتّسم بالاستمراريّة التي لا يمكن أن تسمح إلاّ بخلق شرائح اجتماعيّة مرتبطة بتحقيق مصالح تلك العواصم، لتظلّ بذلك البلاد المستعمرة تابعة لها من خلال استنزاف مواردها من جهة، وسوقا لتصريف فائضها الإنتاجيّ الضّامن لعمليّة تراكم التّطوّر، هذه الشّرائح التي فسّرت لأسباب غير منطقيّة بـ " البورجوازيّة "، التي اعتبرت وليدة النّظام الاستعماريّ وبالتالي فإنّ القرارات السياسيّة عقب الاستقلال عمدت لضرب مصالح هذه الطّبقة على أساس أنّه ضرب لمصالح القوى الإمبرياليّة الجديدة، وكان ذلك من خلال تبنيّ النموذج الاقتصاديّ الاشتراكيّ الذي ارتكز في تحقيق تصوّراته الإيديولوجيّة على جملة من الممارسات والسياسات التي طبّقت في ظروف غير مناسبة موروثه عن الحقبة الاستعماريّة، كان على رأسها مشكل الانفجار السكّانيّ، إذ أنّ (تزايد السكّان في العالم يحدث في معظمه على أرض البلدان الفقيرة، حيث أشار الديمغرافيون إلى أنّ سكّان

(1) صموئيل عبّود، " خمس مشكلات أساسيّة لعالم متخلف "، ديوان المطبوعات الجامعيّة: بن عكنون - الجزائر، بدون طبعة، 1986 م، ص 60 - 61 بتصرف.

(2) « Dictionnaire du passé de l'Algérie de la préhistoire à 1962 », ouvrage collectif sous la direction de Hassan Remaoun, CRASC : ENAG : Réghaia-Algérie, 2015, pp 134.

العالم سيتضاعفون عند بداية هذا القرن، وأنّ هذه الزيادة ستحتاج إلى زيادة الاستثمارات وزيادة المرافق بأكثر من هذا المعدل، أي أنّه يجب مضاعفة جميع الاستثمارات الإنتاجية الموجودة آنذاك فقط للإبقاء على مستوى المعيشة الحالي وهو مستوى ضعيف، والمسألة هي كيف ينبغي في مثل ظروف وشروط ممارسة علاقات التبادل الدولي غير المتكافئة، أن نجعل الهياكل الموجودة في البلدان السائرة بطريق النّمّو، من مستشفيات ومدارس وطرق ومصانع وكذلك فرص عمل أن تتضاعف أعدادها لتلبية مقتضيات تلك الزيادة السكانية والمحافظة على مستوى معيشتها مقبولاً ؟ (1).

لذا فإنّه في الجزائر عمدت السّلطات إلى ما سمي بالثورات الثلاث التي أهمّها الثورة الزراعيّة باعتبار أنّ تعداد السكّان الأكبر تمثّل في شريحة الفلاحين، وذلك في سبيل تحقيق تنمية مستدامة، إلاّ أنّ هذه الثورات عموماً وعلى رأسها الزراعيّة لم تحقّق ما كان مرجّواً منها بسبب (ضعف القوى المناهية بالاختيار الاشتراكيّ ضمن هذه المراكز (دول انتشار الخيار الاشتراكيّ)، وانقسامها الفكريّ وعدم وضوح أهدافها، بل ولعدم مقدرتها على الإقناع بأفكارها نتيجة بعد الشقّة بين الأهداف المعلنة والنتائج المتحصّلة عليها وسوء الممارسة) (2)، حيث تمّ الإخفاق (في مسألة دمج سكّان الأرياف في عمليّة التّنميّة، ليتحوّل بسبب ذلك سكّان الأرياف إلى عبء على سكّان المدن بعد تزايد هجرة الرّيف إلى المدينة إثر خيبة أمل الفلاحين بالمستقبل الذي وعدوا به، واضطرارهم تحت ضغط الحياة اليوميّة وقحط المحاصيل وتخلّف الأدوات الزراعيّة وضعف الإنتاجيّة في مقابل الجهد الذي يبذلونه في الأعمال الزراعيّة، كلّ ذلك أدّى إلى أن يصبحوا عالة على سكّان المدن بعد أن أحيطت معظمها بتجمّعات البيوت

(1) صموئيل عبّود، " خمس مشكلات أساسيّة لعالم متخلّف "، ديوان المطبوعات الجامعيّة: بن عكنون - الجزائر، بدون طبعة، 1986 م، ص 20 - 21 بتصرّف.

(2) المرجع السابق، ص 6 - 7.

الطبيّية والقصديريّة وخروج العديد من النّازحين من المساهمة الفعلية في عملية التّميّة (1).

أمّا سبب تراكم هذه الإخفاقات التّسييرية فمرّده ما أطلعنا عليه السيّد " بغدادلي. ن " حين قابلناه، إذ حينما سألناه عن سبب إخفاق التّسيير الاشتراكيّ للقطاع الاقتصاديّ قام وتوجّه إلى خزانة بمكتبه، وأحضر لنا كتابا مغلفا بجلد أحمر وفتحه ويدها ترتعشان، ثمّ قدّمه لي قائلاً اقرأ هذه الصّفحة وستعرف لماذا، وها هنا نقل حريّ لما ورد فيها، وهو كالآتي: (قرأ بعض النّاس بعض الكتب الماركسيّة وظنّوا أنّهم أصبحوا علماء، إلّا أنّ ما قرأوه لم يتغلغل في عقولهم ولم يتأصل فيها، ولهذا لا يعرفون كيف يستخدمونه فبقيت مشاعرهم الطّبيّة هي نفس مشاعرهم القديمة، وهناك آخرون مغرورون إلى أبعد الحدود، حفظوا بعض تعبيرات الكتب فاستكبروا وشمخوا بأنوفهم حتّى كادت تنطح السّحاب، إلّا أنّهم كلّما هبّت عاصفة اتّخذوا موقفاً مختلفاً يختلف باختلاف بيئنا عن موقف العمّال وأغلبية الفلاحين الكادحين، فهم متردّدون بينما الأخيرون ثابتون، وموقفهم غامض مبهم، بينما موقف الأخيرين صريح جليّ) (2)، مؤكّداً لنا في هذا السّياق أنّ حلّ الذين كانوا ينادون بالخيار الاشتراكيّ لم يكونوا واعين برهاناته ولم يعملوا بإخلاص لمبادئه، وإمّا أيّدوه من باب ركوب الموجة وليس عن قناعة، بل إنّ بعضهم استغلّ له صالحه.

لقد نجم عن كلّ ذلك ظاهرتان انعكستا على المدى المتوسّط والبعيد على التّموقع الاجتماعيّ للعائلات بكلتا المدينتين، إذ أنّ إخفاق السّياسة الاقتصاديّة للدّولة فيما يتعلّق بتطوير الرّيف أدّى كما سبقّت الإشارة إلى نزوح سكّانه للمدن، الأمر الذي خلق صراعاً على المناصب بين سكّان المدينة

(1) صموئيل عبّود، " خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف "، ديوان المطبوعات الجامعية: بن عكنون - الجزائر، بدون طبعة، 1986 م، ص 20 - 21 بتصرف.

(2) " مقتطفات من أقوال الرّئيس ماو تسي تونغ "، دار النّشر باللّغات الأجنبيّة: بكين - جمهورية الصّين الشّعبية، الطبعة الأولى، 1967 م، ص 331.

والوافدين الجدد، وهو صراع إيديولوجي بين نمطين من التفكير قبل أن يكون صراعا ماديا، وهو ظاهرة قديمة نظر لها بعمق " ابن خلدون " حين حديثه عن العصبية وآليات عملها، وكنا قد عرضنا له سابقا، أما الظاهرة الثانية والتي لا تقل في تأثيراتها عن السابقة فتتمثل في " الهجرة "، والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين هما " هجرة الأدمغة "، و " هجرة العمال ".

ففيما يتعلق بالنوع الأول منها، فإن (بعض الدراسات تعلق أسباب الهجرة بأنها تعود أساسا إلى إنتاج زائد من مهارات غير مناسبة، أي أنّ هناك إنتاجا لمهارات غير مناسبة للاحتياجات المحليّة، الأمر الذي يدفع بأصحاب هذه الكفاءات للبحث عن مواطن أخرى لاستغلال كفاءاتهم على نحو يرضيهم ويرضي طموحاتهم المادّية والمعنويّة قبل كلّ شيء).

وقد تبدأ هجرة الأدمغة بدافع ذاتي من أجل تطوير الذات، وسرعان ما يؤدي الأمر بصاحب الكفاءة في النتيجة إلى الانخراط في ثقافة البلد المضيف، وينتهي الحال به مع الزمن إلى إضعاف جذور صاحب الكفاءة داخل ثقافته الأصليّة ذاتها، وكلّما كانت الثقافة الأصليّة واقعة تحت ضغوط اجتماعيّة وتقليديّة تفرض عليها الانغلاق بقدر ما يسرّع هذا الواقع وما يحمله من قيود في خلق القطيعة النهائيّة بين صاحب الكفاءة العلميّة وثقافته (1)، وهذا ما لاحظناه فيما يتعلّق بالعديد من كفاءات هاتين المدينتين، إذ أنّ بعضهم لم يعد حتى لزيارتها منذ غادر، ولم يعد إليهما إلاّ محمولا على التّعب، أمّا أبنائه فلا رابطة وجدانيّة تربطهم بها، وهناك أسباب عديدة تحمل الكفاءات عموما على مغادرة بلدانها منها عوامل الجذب المتمثلة بالإغراءات المقدّمة من البلدان الرّاسميّة المتطوّرة لأصحاب الكفاءات

(1) صموئيل عبّود، " خمس مشكلات أساسيّة لعالم متخلّف "، ديوان المطبوعات الجامعيّة: بن عكنون - الجزائر، بدون طبعة، 1986 م، ص 172 - 173 بتصرف.

العلمية، من حيث ارتفاع مستوى المعيشة أو التّقدّم الحضاريّ، وكلّها عناصر تجتذب هذه الكفاءات، يضاف إلى ذلك أنّ إمكانيّة تكيف الكفاءات القادمة من البلدان السّائرة في طريق النّموّ تتمّ بصور أسرع في البلدان المتطوّرة من إمكانيّة تكيف كفاءات هذه البلدان المتطوّرة في البلدان المتخلفة، فظروف الحياة الأفضل وشكل تنظيمها في البلدان المتطوّرة يهيئ إمكانيّة التّأقلم للقدام من بيئة أسوأ على نحو أسهل، والنّقيض أصعب، وبقدر ما تشكّل العوامل الاجتماعيّة والسياسيّة عناصر طرد غير ملائمة لعمل الكفاءات ضمن أوطانها فإنّ إيجابيّة تلك العوامل تمثّل عناصر جذب للخارج بالنّسبة للكفاءات.

كما أنّ ارتقاء شريحة من الموظّفين في الحقبة الأولى من استقلال هذا البلد أو ذاك ملء الفراغ الحاصل بعد رحيل السّلطة الاستعماريّة، وكذلك ارتقاء شرائح جديدة عقب التّبدلات السياسيّة البطيئة والمفاجئة التي تحصل هنا وهناك، تدفع بشريحة الموظّفين المتسلّقين العمل بشقّي السّبل للحفاظ على مصالحهم المكتسبة، وللوصول إلى هدفها تلجأ لكلّ الطّرق الممكنة، ومن ضمنها الادّعاء بضعف نوعيّة خريجي المؤسسات التعليميّة الوطنيّة، أو عدم إتاحة الفرصة لأصحاب الكفاءات الجيّدة بما فيهم من درسوا خارج بلادهم بذرائع مختلفة، بما في ذلك الاحتماء بأسباب سياسيّة لا تخطر على بال أصحاب الكفاءات، فتمنعهم من الوصول إلى مناصب تتناسب وإمكانيّاتهم، وهو أمر يؤدّي بأصحاب الكفاءات إلى الشّعور بالإحباط بسبب هذا الإبعاد، الأمر الذي يؤدّي بهذه الكفاءات إلى الانسحاب من العمل واللّجوء إلى الهجرة، وفي أحيان كثيرة تلجأ بعض شرائح الموظّفين حرصاً على مصالحها إلى استيراد خبرات متطوّرة أجنبيّة بذريعة خاصيّة خبرة معيّنة لا تجد شبيها لها في البلد، حتّى وإن كانت مثيلات هذه الخبرة الوطنيّة قد أجبرت سابقاً على الهجرة نتيجة لتصرّفات نفس هذه الشّرائح من الموظّفين

وبفعل منها (1).

هذا الواقع تعاني منه البلدان المتخلفة التي سبق وأن قلنا أنّها لا تزال محكومة بروح التقاليد العشائرية أو الجهوية أو غيرها من التقاليد دون القانون، لذا فإنّ هجرة الكفاءات تدخل في سياق غياب تكافؤ الفرص والشعور بـ " الحقرة "، ذلك لأنّ الحصول على منصب يليق بمستوى الكفاءة أصبح صعبا خصوصا مع كون الجيل الذي استحوذ عليها عقب الاستقلال لم يتوقّف عند ذلك الحدّ بل سعى ويسعى لتوريثها، وتغلب ذهنيّة التوريث هذه على أهل البادية أكثر من أهل المدن، ذلك لأنّ أهل المدن بحكم تعاملهم مع الفرنسيين قد تشبّعوا بالفكر المؤسّساتي المناقض تماما للفكر العروشيّ المجلوب للحواضر جرّاء التّزوح الرّيفي، الأمر الذي لم يجعل من المناصب مجالا لتنافس الكفاءات كما كان في أوّلّيات الاستقلال إلى غاية أوائل السبعينيّات من القرن الماضي، بل مجالا للصراع المرتكز على العصبيّة والقرابة ولو على حساب الكفاءة، لأنّ فكرة بناء دولة لم تحتمر في ذهن الأغلبية، من هذا المنطلق فقد هاجرت العديد من الكفاءات من المدينتين المدروستين لهذه الاعتبارات من بين اعتبارات أخرى.

هذا من ناحية الحديث عن هذا النوع من الهجرة استنادا للذهنيّات، أمّا حين معالجتها من منظور الأداء السياسيّ لمؤسّسات الدولة، فإنّ (الإفراط في خلق فئات ذات ثقافة عالية بحيث تعجز الحكومة عن التّحكّم أو السّيطرة على هذا التّوسّع الثقافيّ، أو تخريج دفعات جامعيّة بمعدّلات تتجاوز إمكانيّة تشغيلهم يكون دافعا للهجرة بحثا عن العمل) (1)، وقد تفاقم ذلك بعد فشل سياسة الدولة اقتصاديا وتعميق حدّة هذا الفشل بالدمار الذي لحق ما تبقى من مؤسّسات صناعيّة أو فلاحيّة خلال العشريّة السّوداء، علاوة على إخفاق مخطّطات تسيير القطاع العامّ الذي أصبح القطاع المستقطب لأكبر عدد من الموظّفين المؤهّلين نتيجة أسباب عديدة، يأتي على رأسها عدم تناغم عدد المناصب الممكنة مع

(1) صموئيل عبّود، " خمس مشكلات أساسيّة لعالم متخلف "، ديوان المطبوعات الجامعيّة: بن عكنون - الجزائر، بدون طبعة، 1986 م، ص 175 بتصرف.

تعداد خريجيّ الجامعات والمعاهد ومختلف مؤسّسات التّكوين، لذا يلجأ الكثيرون منهم إلى محاولة الهجرة كحلّ لأزمة البطالة التي يعانون منها، وهناك العديد من العائلات التّلمسانيّة والنّدروميّة التي تدعم توجّهات أبنائها في هذا المجال كونه أنسب حلّ ممكن لهم، وإذا كانت الهجرة قبل التسعينات من القرن الماضي منصّبة إلى حدّ بعيد على فرنسا، فإنّها اليوم اتّسعت لتشمل آفاقاً جغرافيّة أخرى ليس في أوروبا فحسب بل حتّى في مناطق أخرى تتمتّع بالرّخاء الاقتصاديّ مثل أمريكا الشماليّة أو دول الخليج.

علاوة على كلّ ما سبق هناك أسباب أخرى تدفع هذه الكفاءات للهجرة منها (ضعف إمكانيّة البحث العلميّ، وقلة الحوافز الماديّة المتاحة للكفاءات، وكلّها عناصر ناجمة عن إعطاء البحث العلميّ اهتماماً أقلّ ممّا ينبغي، في حين يجري التّعاقد مع مكاتب الدّراسات الأجنبيّة وما يسمّى ببيوت الخبرة بدون تحفّظ بحدود الدّفع، إضافة إلى أنّ بعض القوالب الثقافيّة التي تتعمّد بعض القوى فرضها تؤدّي إلى قمع كافّة الأفكار التي بوسعها أن تدفع إلى التّطوّر، وبسبب الخشية من بطش السّلطة أو بعض التّقاليد أو من قسوة الأحكام الاجتماعيّة فإنّ أصحاب الكفاءات يعمدون إلى الانسحاب من مثل هذه البيئات، وأفضل سبيل للانسحاب هو الهجرة) (1)، ذلك لأنّ (الاضطهاد بسبب موقف من فكرة تبنيها السّلطة أو تبنيها مسؤول ولا يأخذ بها صاحب الكفاءة تؤوّل إلى انتهاء العلاقة بين الطرفين إلى الخصام، وغالبا ما يخضع صاحب الكفاءة في مثل هذه الحالة إلى معاملة متعسّفة بشكل واضح، إذ أنّ مسألة الديمقراطيّة من المسائل الرئيسيّة لخلق مناخ عمل للكفاءات) (2)، وهناك حالات كثيرة عرضت لنا خلال مقابلاتنا التي أجريناها، وبكلتا المدينتين لعلّ أهمّها حالة المهندس التّلمسانيّ الذي طلب منه دراسة طبيعة الأرض التي ستقام عليها المنطقة الصّناعيّة بـ " شتوان "، أين كتب في

(1) صموئيل عبّود، " خمس مشكلات أساسيّة لعالم متخلّف "، ديوان المطبوعات الجامعيّة: بن عكنون - الجزائر، بدون طبعة، 1986 م، ص 175 بتصرّف.

(2) المرجع السابق، ص 175 - 176 بتصرّف.

تقريره عدم صلاحيتها لمثل هذا النوع من المنشآت كونها أرض طينية مشبعة بالمياه، فتمّ رفض تقريره ومحاولة إجباره على تعديله بما يتناسب مع مقررات وزارة الصناعة التي في دواليها كان لا بدّ للمشروع أن ينجر بتلك المنطقة، فرفض ذلك وتعرّض لمضايقات دفعته إلى الهجرة لـ " كندا " آنذاك.

أمّا النوع الثاني من الهجرة، أي هجرة العمّال فقد بدأت بوادرها مع أوائل القرن العشرين، وكانت البواعث الاقتصادية الدافع الأساسي لها، وقد احتلّ الغرب الجزائريّ المركز الثاني بعد بلاد القبائل من حيث تعداد المهاجرين، وفي هذا الصّدّد كتب " عبد الحميد زوزو " أنّ : (أكبر مراكز الهجرة وأهمّها في ولاية " قسنطينة " هي " بجاية " و " سطيف " و " معديد "، وأهمّها في ولاية " وهران " : " مغنيّة " و " ندرومة ") (1)، التي كان (عدد المهاجرين منها 1886 خلال سنة 1923 م / 1341 هـ، وكان لمنطقة " مغنية " النصيب الأوفر إذ ساهمت بعدد 1019 مهاجر، أي أكثر من نصف العدد الكلّي، وتليها " ندرومة بعدد 480) (2)، وقد عرض " جيلبر غرونغيوم " لهذه المسألة مؤكّدا على أنّها كانت ملحوظة لدى سكّان الرّيف أكثر منها لدى سكّان المدينة، إذ عبّر عن ذلك بقوله: (وليس الأمر كذلك (الهجرة خارج الوطن) بالمدينة، أين كانت شبه منعدمة، وربّما يمكن أن نعزو هذا لأسباب إيديولوجيّة: ارتباط أعمق للحضريّ بمحيطه، ووعي " حضريّ وإسلامي " أكثر قوّة ...) (3)، ونفس الأمر حدث بمدينة " تلمسان "، حيث أنّه من خلال استقراء الواقع يلاحظ أنّ الهجرة العمّاليّة بها كانت لدى سكّان الأرياف المحيط بها أكثر منها لدى الحضّر، مع الإشارة إلى أنّ

(1) عبد الحميد زوزو، " الهجرة ودورها في الحركة الوطنيّة الجزائريّة بين الحربين: 1919 - 1939 "، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب: الجزائر العاصمة - الجزائر، الطّبعة الثّانية، 1985 م، ص 24.

(2) المرجع السابق، ص 27 بتصرّف.

(3) Gilbert Granguillaume, « Nédroma : l'évolution d'une médina », Editions Brill: Leyde - pays - bas, 1976, pp 10.

الفرق شاسع بين تعداد المهاجرين العمّال بكلتا المدينتين والذين جلّهم من الرّيف، وهجرة الأدمغة بهما كذلك والذين جلّهم من حضر المدينتين.

وكما أنّ هجرة الأدمغة لها بواعث متعدّدة، فكذلك هجرة العمّال هي الأخرى تحكمها جملة من البواعث، وإن كان الغالب عليها الباعث الاقتصاديّ، وفي هذا السّياق يورد " صموئيل عبّود " أنّه (تكمن وراء هجرة قوّة العمل أسباب كثيرة جدّا، إلّا أنّه بالوسع تصنيفها جميعا ضمن ثلاثة أسباب أو عوامل هي:

1- الأسباب الاقتصادية: وهي الأسباب الجوهرية والرئيسية عموما الدافعة للهجرة خارج البلاد، ويمكن إرجاع هذه الدوافع الاقتصادية بدورها إلى عناصر مختلفة مثل:

أ/ ضعف المداخل المحقّقة من العمل داخل وطن المهاجر، وتدنيّ الأجور أصلا (فيما لو توقّرت فرصة العمل بحدّ ذاتها)، وثقل المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها حالة التضامن الأسريّ من أجل الإعالة، وغلاء وسائل الحياة الرئيسية (السّكن، اللباس، الدّواء ... إلخ).

ب/ بسبب حالة التّخلف الاقتصاديّ التي لم يتمّ تحطيمها بعد، والخروج منها إلى تنمية متكاملة، وبسبب محاولات التّنمية المترافقة بنشاط محدود للتّأهيل لا الذي لا يجد فرصته في قطاعات الاقتصاد المختلفة، انعكس الأمر بسعي قوّة العمل المؤهّلة وحتىّ غير المؤهّلة إلى الهرب خارج البلاد للبحث عن فرصة عمل لم تجدها في وطنها بسبب ضعف التّنمية.

ج/ بسبب ارتفاع معدّلات الرّيادة السّكانية وعدم إيجاد فرصة عمل نتيجة هذه الرّيادة الطّارئة على قوّة العمل، فإنّ الأمر دفع بالبعض إلى البحث عن فرصته خارج بلاده نتيجة للبطالة العامّة الشّائعة في وطنه.

2- الأسباب الاجتماعية والسياسية: متمثلة هي الأخرى في جملة من العوامل التي من أهمّها:

أ/ نظرة المجتمع المحترمة لأصحاب بعض المهن من الحرفيين والفنيين أو بعض العاملين في مجالات عمل لا تحتاج لأيّ تدريب أو لتدريب بسيط مثل: عمّال الوسائل الصّحيّة، عمّال البناء، الطّباخين، عمّال المقاهي، عمّال النّظافة... إلخ. (وهنا نشير إلى أنّه حتّى هذه المهن التي لم تكن تحتاج لتدريب وتأهيل سابقا صارت اليوم تحتاج لذلك كون مؤشّرات ومعطيات ومتطلّبات سوق العمل تغيّرت تغيّرا عميقا عما كانت عليه منذ عشرين سنة فقط).

ب/ ظهور ممارسات لأشكال من التّمييز ضمن هذه المجتمعات نتيجة لقدم قوى جديدة إلى السّلطة تمنح للمتحالفين معها مزايا تحجب عن الآخرين على أساس الانتماء العائليّ أو القبليّ أو العشائريّ، أو على أساس الانتماء الحزبيّ أو الدّينيّ.

ج/ أسباب ناجمة عن عدم الاستقرار السّياسيّ وعوائق حرّيّة القول والعمل وما يتولّد عنه من غياب للاستقرار النّفسيّ عموما.

3- الاعتبارات والعوامل الشّخصيّة: وهي اعتبارات تخضع لعوامل لا يمكن تعميمها بسبب انطلاقها أساسا من طريقة تفكير ونفسيّة الفرد الذي يتّخذ قرار الهجرة (وجود أقرباء ومعارف سبقوه إلى البلد الأجنبيّ، الرّغبة في تبديل نمط الحياة، حبّ المغامرة... إلخ) (1).

إنّ الهجرة بنوعها لها علاقة وثيقة بالتموقع الاجتماعيّ باعتبار أنّ الذين لجأوا إليها عرفوا تغيّرا في مستواهم الاقتصاديّ ومنه في مكانتهم الاجتماعيّة، حيث أنّ التّصنيف الاجتماعيّ يتركز على جملة من المؤشّرات يعتبر المؤشّر الاقتصاديّ أهمّها، فالصّعود والهبوط الاجتماعيّ يتمّ تقديره اقتصاديّا بالمقام

(1) صموئيل عبّود، " خمس مشكلات أساسيّة لعالم متخلّف "، ديوان المطبوعات الجامعيّة: بن عكنون - الجزائر، بدون طبعة، 1986 م، ص 189 - 191 بتصرّف.

الأول، أي أنّ الرّأس المال الرّمزيّ المتراكم لعائلة ما هو وليد تراكم رأس مالها الماديّ، من هنا فإنّ الهجرة كانت سبيلا لبعض العائلات للرجوع لمكانتها السابقة وسبيلا لصعود بعضها، كون مستوى الدّخل لأفرادها بالبلدان الأجنبيةّ مرتفع بأضعاف عن نظيره في البلد الأصليّ، الأمر الذي يتيح لها بيسر وسهولة اقتناء الأراضي والعقارات التي تعكس النّجاح الاجتماعيّ، وتكون مدخلا لخلق صورة عن المكانة الاجتماعيّة، وقد انعكس هذا أيضا على واقع النّسيج الدّيمغرافيّ - العمرانيّ للمدينتين المدروستين، حيث أنّه ارتبط في الدّهنيّات تصوّر مفاده أنّه كلّما كان منزلك أقرب إلى وسط المدينة كلّما ذلّ ذلك على وجاهتك، والمهاجرين كذلك لديهم هذا التّصوّر، أين يحاول بعضهم من باب التّعويض النّفسيّ تجسيد هذا النّمط من التّفكير على أرض الواقع، إذ في الحين الذي صار فيه البعض غير قادر على شراء منزل بالمدينة لاجئا إلى ذلك في أطرافها أو حتّى في قرى بعيدة عنها، صار المهاجر الذي كان في الأصل عموما من سكّان الأطراف أو تلك القرى بما جناه من مال بالعمل الصّعبة قادرا على اقتناء منزل بوسط المدينة، لتبدأ هنا معالم رسم أفق خريطة اجتماعيّة جديدة، وصار البعض يسعى لاقتناء الدّور بالأحياء الرّاقية التي تسكنها كبريات العائلات سواء التّلمسانيّة أو النّدروميّة سعيا منه إلى الاندماج في نسيجها الاجتماعيّ بواسطة المجاورة كخطوة أولى والمصاهرة كخطوة لاحقة إن أتيحت له الفرصة.

من ناحية أخرى يلجأ بعض هؤلاء المهاجرين في حالات ما إلى محاولة استغلال تراكم رأس مالهم الاقتصاديّ في رسم تموقع اجتماعيّ جديد، معتمدين على مقايضة مكتسباتهم الماديّة بمكتسبات رمزيّة لعائلات عريقة أو فروع منها عرفت هبوطا اجتماعيّاً، حيث يسعون لعقد مصاهرات معها قد تتقبّلها تلك العائلات في سبيل تحقيق رجوع لها على ساحة التّصنيف الاجتماعيّ المعتر، ليكون كلا الطرفين مستفيدا من ذلك، وعيّنات عديدة على أرض الواقع تؤشّر لذلك حامله معها بذور التّغيّرات الاجتماعيّة المستقبلية لما سبق وأنّ أسميناه بخريطة الانتماء.

هناك عامل آخر في كلتا المدينتين ساهم بشكل كبير في رسم ملامح تطوّر هذه العائلات،

حيث أنّ إلزاميّة التّعليم ومجانّيته، مكّنت البنات من الاستفادة منه مثلهنّ مثل الذّكور، إلّا أنّ نسبة النّجاح فيه مرتفعة لديهنّ، الأمر الذي فتح لهنّ أبواب سوق العمل ومكّنهنّ من شغل مناصب نوعيّة، ليصبحن بذلك رأسمال كبير فيما يتعلّق بطبيعة المصاهرات المعقودة، وهذه المسألة تعتبر في حدّ ذاتها موضوعا للبحث مهمّا يوسّع حتما أفق الرّؤية للواقع الاقتصاديّ لهذه العائلات وبالتالي يمكن اعتباره رصيذا معرفيّا إضافيّا يزيد من وضوح معالم قراءة تموقع هذه العائلات في سلّم التّصنيف الاجتماعيّ خصوصا في فترة ما بعد الاستقلال.

خاتمة

لقد استطعنا من خلال هذه الدراسة بعد تحديد مجالها البشريّ متمثلاً في كبريات العائلات التلمسانية والندروميّة، رسم ملامح الخطوط العريضة لمسار تطوّرها الاقتصاديّ وانعكاسه على مستوى التّصنيف الاجتماعيّ سواء أخذ الأمر منحى تصاعدياً أو تنازلياً، وقد تمكّنا من فعل ذلك استناداً إلى مقارنة المعطيات الميدانيّة بالنصوص التوثيقية، وقد لاحظنا أنّ العديد من العائلات بكلتا المدينتين عرفتا تسامياً في التّصنيف وزحزحة فيه تبعاً للظروف السياسيّة التي عاشت بها، وأنّ هذا التّأرجح بين المستويين أدّى إلى تراجع بعضها لفترة طويلة في حين أنّ بعضها كانت تعود إلى الصّعود بسرعة مقارنة بغيرها، كما أنّ هناك من تراجعت تصنيفياً ولم تستطع تدارك ذلك.

كما لاحظنا من خلال المعطيات المتحصّل عليها أنّ طبيعة القطاع الذي تتبنّاه عائلة ما في ظرف ما قد يكون سبباً في تساميتها تصنيفياً وصعودها على المستويين الاقتصاديّ والاجتماعيّ، في حين أنّ تبنيها إياه في ظروف أخرى يكون سبباً في تزحزحها ونكوصها في سلّم التّصنيف الاقتصاديّ والاجتماعيّ، غير أنّ بعضاً من هذه العائلات في مثل هذه الظروف تستثمر في رأسمالها الرّمزيّ متحسّداً في امتدادها ووزنها التاريخيّ، أين تعتمد ارتكازاً عليه في عقد مصاهرات تتيح لها أحياناً الرّجوع وتدارك تقهقرها في سلّم التّصنيف.

علاوة على ذلك فمن خلال تعمّقنا في البحث عن جذور هذا التّصنيف لاحظنا أنّ بعضاً من العائلات المعتبرة أو بعضاً من فروعها على أقلّ تقدير لم تشهد تسامياً في تصنيفها إلاّ لكونها انتهجت أساليب غير شرعيّة ومخالفة للقانون استطاعت بموجبها الاستحواذ على أملاك غيرها، وهذه الخطوة التي كانت في صالحها أضرت بمصالح عائلات أخرى مؤدّية إلى زحزحتها عن مكانتها، وأنّ مثل ذلك حدث خصوصاً في العهد الفرنسيّ وقد غضّت عنه السّلطات الفرنسيّة الطّرف في إطار سياسة احتوائيّة وانتقائيّة اتّبعتها من أجل توطيد حكمها بالمنطقة.

من ناحية أخرى تمّ التّوصّل إلى أنّ مكانة هذه العائلات كان مرتبطا بملكيّة الأراضي، لذا فقد كان التّصنيف الاجتماعيّ مرتكزا على حجم الأراضي الذي تملكها تلك العائلات، خصوصا حينما كان الاقتصاد مرتكزا على الإنتاج الزراعيّ وما يستتبعه من تراكم رأس المال التجاريّ أثناء العهد العثمانيّ وحتّى خلال العهد الاستعماريّ، غير أنّ المعادلة تعيّرت بعد الاستقلال نظرا لكون الجزائر دخلت في إطار سياسة اقتصاديّة مغايرة تماما للنّمطين السّابقين اللّذان كانا يتيحان حرّيّة كبيرة فيما يتعلّق بالملكيّة وتسييرها والاستفادة من عائداتها، إذ سعت الدّولة إلى التّحكّم قدر المستطاع في تسيير وسائل الإنتاج وصرف عائداته، قاضية جّزاء ذلك على الرّوح التنافسيّة وبناء نمط شخصيّة اتّكاليّة ترسّخت مع ظهور خزينة الرّيع البتروليّ التي خلقت اقتصادا استهلاكيّا، هذا الاقتصاد الذي أدّى لتراجع مكانة هذه العائلات عموما كون موارده مسيّرة من قبل من يتحكّمون بزمام القرارات في أروقة البنيات الفوقيّة، لذا فإنّ حالات خاصّة من هذه العائلات فقط هي التي استفادت من الخريطة الاقتصاديّة الجديدة، ممثّلة في العائلات التي التحق أفرادها بوظائف في إطار البنيات الفوقيّة ممثّلة بكبرى المؤسّسات السياسيّة والإداريّة والعسكريّة.

غير أنّ التّغيّر العميق الذي شهدته الجزائر تمثّل في تعيّر مكانة وتقدير التّعلم اقتصاديّا، إذ أنّه لم يكن يتيح فرصا مهمّة في العهد العثمانيّ كونه كان محصورا في التّعليم الدّينيّ غالبا وما يستتبع ذلك من الحصول على مناصب بسيطة، وقد أصبح خلال العهد الاستعماريّ عاملا من عوامل تسامي التّصنيف ليس من خلال المناصب المترتبة عليه، بل جّزاء النّفوذ النّاجم عن شغل تلك المناصب، هذا النّفوذ الذي كانت السّلطات الفرنسيّة تغدّيه لاعتبارات استراتيجيّة، وقد بقيت الصّورة التي حظي بها التّعليم أثناء العهد الفرنسيّ سائدة حتّى عقب الاستقلال ولغاية يومنا هذا، باعتبار أنّ التّعليم يتيح للفرد الحصول على منصب لدى الدّولة، وفي حال ما إذا كان هذا المنصب مهمّا فإنّه سيّتيح لشاغله تساميا اجتماعيّا، غير أنّ الإشكال الحاصل على هذا المستوى هو أنّ مثل هذه المناصب صارت تنال بالوساطات أو حتّى بالتّوريث أحيانا نظرا لكون العمل المؤسّساتي في الجزائر غير خاضع للاعتبارات

القانونية بقدر ما هو خاضع للعلاقات المصلحية المستندة على مقولات البنيات التقليدية المستحكمة أكثر في الأوساط البدوية أكثر منها في الأوساط الحضريّة، لذا فإنّ ذلك كان له انعكاسات سلبية غالبا على معظم العائلات التلمسانية والندروميّة، إذ صار التنافس على الوظائف المتمركزة جلّها في المدن يخضع لاستراتيجيات العصبية التي رسخها توافد العناصر البشرية البدوية التي استفادت أكثر من سياسات الدولة خصوصا في العهد الاشتراكيّ، والتي رسخت نفوذها في المدن بانتهاج سياسة التوظيف بالمحسوبية الأمر الذي خلق صراعا على المناصب التي قلّت تدريجيا، خصوصا بعض أن انكمش دور هذه العائلات جزاء السياسة الاقتصادية الاشتراكية، والتي بعد فشلها دخلت البلاد في سياسة السوق المفتوحة المرتكزة على الاستيراد بتكلفة أقلّ، وتراجع الإنتاج المحليّ جزاء تضرر القطاع الحرفيّ خصوصا نتيجة ما عرف باسم الثورة الصناعيّة، حيث أصبح الاقتصاد معتمدا على اقتصاد الكفاف فيما يتعلّق بالجانب الحرفيّ، لذا فإنّ عددا قليلا من هذه العائلات بالمدينتين استطاع تجاوز تبعات هذه السياسة، في حين أنّ جلّها تراجعت اقتصاديا، وحتى التي تداركت ذلك الآن تداركنه بالتجارة، غير أنّ هذه التجارة تغيّرت معالمها باعتبارها صارت تجارة تبعية للمنتوج الخارجيّ الذي صارت تتحكّم فيه عائلات محدودة جلّها ممّن يشغلون مناصب راقية في البنيات الفوقية، هذه العائلات المحدودة قليل منها تلمسانية وندروميّة.

وعلى المدى المتوسط على أقلّ تقدير فإنّ العديد من العائلات التلمسانية والندروميّة ستشهد مجددا زحزحة في تصنيفها الاجتماعيّ كونها نظرا لاعتبارات تتعلّق بطبيعة التداولات في السوق باتت تعمد إلى بيع أراضيها لتمويل مشاريعها الخاصة، وهذه المشاريع في حقيقة الأمر غير مضمونة الربح باستمرار، وإنما تخضع لتقلبات السوق أو حتى تقلبات قرارات البنيات الفوقية، لذا فمن الممكن أنّه بعد عقد أو أكثر ستصبح هذه العائلات التي يشار إليها بالثراء متراجعة في سلم التصنيف الاجتماعيّ.

الملاحق

الملحق (01) : جدول ألقاب العائلات التلمسانية

ألقاب العائلات							حروف الأبجدية
أبو بكر	أبو عياد	أبي عياد	آغا	آغمير	أفندي	آشاهير	حرف الألف
الشريف	الشريف بن موسى	آمغار	الوشدي	آيت سليمان	أوجاباش	أوشار	
أوفرحة	إينال						
بابا أحمد	بادسي	بارودي	باغلي	بالي	باي عمر	بجاوي	حرف الباء
بختوش	بجوشة	بخشي	بدران	بربار	بريكسي	بسطاوي	
بغادلي	بلاسكا	بلحريبط	بلخوجة	بلقايد	بلورقة	بن السيد	
بن العليج	بن قبيل	بن باجي	بن تشك	بن حبيب	بن حجي	بن حميدات	
بندي جلول	بن داودي	بن دحمان	بن درة	بنديمراد	بندي ويس	بن زاغو	

بن سمايل	بن سليمان	بن زثلي	بن رثي	بن رثير	بن زرجب	بن زحزوح		
بن عصمان	بن طاع الله	بن طاجي	بن شيبوب	بن شنهو	بن شعبان	بن سنان		
بن مرزوف	بن قلفاط	بن قلة	بن قطيطة	بن قرط	بن غريبط	بن عمّار		
بوو	بوبلتزة	بن يلس	بن يارو	بن موسات	بن منصور	بن مسايب		
بوشعور	بوشامة	بورصالي	بودغن إسطمبولي	بودالية	بوحامد	بوجقجي		
بوكلي	بوعيداد دباغ	بوعيداد آغا	بوعلي	بوعطيّة	بوعبد الله	بوشناق		
					بيلم	بيرم		
تشيعلبي	تشوار	تشنار	تريكي	تركيّة دردره	تركي حساين	تركي		حرف التاء
						ثابت		حرف التاء
						جابر		حرف الجيم

حبوشي	حاجيات	حاج قاسم	حاج عمارة	حاج علاّل	حاج سليان	حاج الدين	حرف الحاء
حمزاوي	حلفاوي	حقيقي	حقّاف	حصّار	حساين	حجاج	
					حميدو	حمزة الشّريف	
			خليل	خريص	خزوي	خدم	حرف الحاء
				ديب	دمرجي	دالي	حرف الدّال
							حرف الدّال
					رسلطان	رحمون	حرف الرّاء
زلّام	زرّوقي	زرّوق	زرّنة	زرّقة	زبنطوط	زازوة	حرف الزّاي
				زيّاني	زنافي	زميرلي	
سليان	سلكة	سلعاجي	سقال	سجلماسي	ستّوتي	سبيّع	حرف السّين
						سايب	
		شيبوب	شوكشو	شلي	شاوي	شاوش رمضان	حرف السّين
		صّبّان	صبايحي	صافي بن سليان	صاري	صارمشيق	حرف الصّاد

							حرف الضاد
					طالب بن دياب	طالب	حرف الطاء
							حرف الظاء
علي شاوش	عكري	عقباني	عطار	عشعاشي	عزوني	عبورة	حرف العين
				غمري	غماري	غرناوط	حرف الغين
قرط الشريف	قرموني	قرمالة	قرباص	قراجة	قايد سليمان	قارة	حرف الفاء
قهواجي	قهار	قليل	قلوش	قلايجي	قرطي	قاضي	
				قيسي	قورصو	قوار	
	كلوغي	كلاش	كريد	كراوتي	كاهية	كازي	حرف الكاف
			لوهيي	لمداني	لاممشة	لانصاري	حرف اللام

مراح	مرابط	مدلسي	محبوب	مامي	مالطي	ماغار	حرف الميم
ملمان	مغيلي	مصلي	مصالي	مزيان	مزاري	مرزوف	
مختار	مهاجي	منداسي	مماش	ملياني	ملوك	ملوكة	
		مولاي مصطفى	مولاي سليمان	مول السّهول	موطاس	مورو	
							حرف التون
						هدّام	حرف الهاء
							حرف الواو
					يوشكار	يادي	حرف الياء

الملحق (02) : استبيان لاستخلاص ألقاب العائلات التدروميّة

الاسم :	السّن :
اللقب :	المهنة :
الجنس :	

إملء الجدول الآتي بألقاب العائلات التدروميّة العريقة :

الملحق (03) : استبيان العائلات والقطاعات المنتشرة بها (يطرح استنادا للمدينة المراد

دراستها).

الاسم :	السن :
اللقب :	المهنة :
الجنس :	

1- رتب القطاعات الاقتصادية التالية حسب أهميتها بالنسبة إليك :

- | | | | | | |
|--------------------------|----------------|--------------------------|----------------|--------------------------|----------------|
| <input type="checkbox"/> | القطاع الإداري | <input type="checkbox"/> | القطاع السياسي | <input type="checkbox"/> | القطاع العسكري |
| <input type="checkbox"/> | القطاع الحرفي | <input type="checkbox"/> | القطاع التجاري | <input type="checkbox"/> | القطاع العلمي |
| <input type="checkbox"/> | القطاع الديني | | | | |

" مشهورتين في كل قطاع منها :

2- أذكر عائلتين "

- | | |
|----|--------------------|
| -1 | - القطاع الإداري : |
| -1 | - القطاع السياسي : |
| -1 | - القطاع العسكري : |
| -1 | - القطاع الحرفي : |
| -1 | - القطاع التجاري : |
| -1 | - القطاع العلمي : |
| -1 | - القطاع الديني : |

الملحق (04) : جدول ألقاب العائلات التدرومية

ألقاب العائلات						حروف الأبجدية
						حرف الألف
بَري	بَرَّحو	بَرَّاج	بَراهمي	بديار	بجري	حرف الباء
بلعربي	بلطرش	بلال	بكوّش	بغداي	بطيّب	
بن علي	بن حوزي	بن حمّاد	بن جبّور	بلقندوز	بلقايد	
بوحفص	بوتشيش	بّتاي	بن منصور	بن لزعر	بن عيسى	
بونخالة	بوليلة	بوعناني	بوسّة	بوري	بوخاري	
				بوهمّي	بونخلة	
						حرف التاء
						حرف التاء
جّتان	جّئاس	جلطي	جّزار	جّباري	جّبار	حرف الجيم
					جّيار	
حساني	حدبون	حجّام	حبار	حاكم	حاجّي	حرف الحاء
حمّومي	حمّو	حقيقي	حسني	حسناوي	حساين	

				حوزي	حمي	
		خيال	خيّاط	خربوش	خدّام	حرف الخاء
درقاوي	دربوش	درّاس	درّار	دخيسي	داودي	حرف الدال
			ديدي	ديندان	دريسي	
رحموني	رحمون	رحماني	راشدي	رّحالي	رّحال	حرف الزاء
	رويّقب	رمين	رمعون	رمضاني	رگاب	
زقّاي	زغّودي	زغدودي	زعيبي	زرهوني	زاوي	حرف الزاي
			زيّاني	زيّان	زمري	
سردون	ستّاوي	سبايبي	سايج	ساهل	ساكر	حرف السين
سنوساوي	سمّاش	سلياني	سلّس	سكّاك	سعيدي	
			سّي سليمان	سّي راج	سنوسي	
شريفني	شرقي	شراك	شايب	شاوش	شاكر	حرف الشين
شيخ	شلي	شوّال	شنيكة	شكيب	شقرون	
		صنهاجي	صمود	صمصار	صدّيني	حرف الصّاد
						حرف الصّاد
طهور	طّمّار	طرّاش	طرّاح	طاني	طالب	حرف الطّاء

					طويل	
						حرف الطاء
عثاني	عتيقي	عبدلي	عاون	عامر	عاشور	حرف العين
عسلي	عزي	عزوز	عزار	عزاب	عدو	
عنصر	عمور	عماني	عمارة	عطار	عطاب	
			عياد	عويمر	عنيوس	
غفور	غزالي	غريبي	غرناطي	غراس	غربي	حرف الغين
				غنيم	غماري	
	فولاني	فلاحي	فلاح	فروي	فردى	حرف الفاء
قدار	قجار	قايد	قاشور	قادم	قادري	حرف القاف
قليل	قلعي	قرموش	قريش	قرماد	قدور	
		قهاجي	قناد	قندوز	قلا	
				كروش	كتاب	حرف الكاف

لصاصي	لعور	لعرج	لزعر	لخضري	لحسن ناصر	حرف اللّام
				ليام	لماني	
محمودي	مجدوب	مجاهد	متيني	مبرك	مالكي	حرف الميم
معلم	مطولو	مسعودي	مرزوقي	مديوني	مختاري	
منصوري	منقوشي	ملوكي	ملوك	ملاح	معمّر	
		ميري	مير	ميدون	مئيش	
نقاش	نعّاس	ندير	نّجار	ناصر	ناصر	
				نّيار	نّهاض	حرف النّون
					هّني	حرف الهاء
				وجداوي	وافي	حرف الواو
				يعقوبي	يحي	حرف الياء



Louange à Dieu l'unique!

Numéro 223.

Au sein du prétoire judiciaire, séance
en la ville de Nedromah, vingt deuxième circonscription,
Province d'Oran, par devant son Cadi, le jurisconsulte
le sieur Rahal Boumediene ben Hanzza, assisté de ses
afesseurs.

L'homme d'âge mûr Mohamed ben
Hmaïl (nom patronymique Aggouz) originaire de
Fidrighe, domicilié au village des Ouled Hamou,
tribu des Sonahlia, Commune mixte de Nedromah,
remplissant les fonctions d'aux (Huissier) près
la Mahakma de M. Lirda, a acheté de sa vendeuse
la dame Fathma bent Omar ben Hazzane, originaire
de Beghaoum, tribu des Sonahlia, n'ayant plus
encore reçu de Carte d'identité, avec l'assentiment
et l'adhésion de son fils Oth ben Mohammed (nom
patronymique Hamsouri), originaire des Ouled
Hamou et y demeurant, tribu des Sonahlia, exerçant
la profession de cultivateur.

Le dit fils a d'ailleurs reconnu
avoir consenti la dite vente, comme cela résulte
de la déclaration des témoins qui sont 1. le juris-
consulte si El Kalub ben El Hadj Oth (nom patrony-
mique Bakkhouche) de Gient - 2. l'homme d'âge

الملحق (06) : دليل المقابلة (يطرح استنادا للمدينة المدروسة مع إمكانية إضافة أسئلة أخرى)

الاسم :	السّن :
اللقب :	المهنة :
الجنس :	

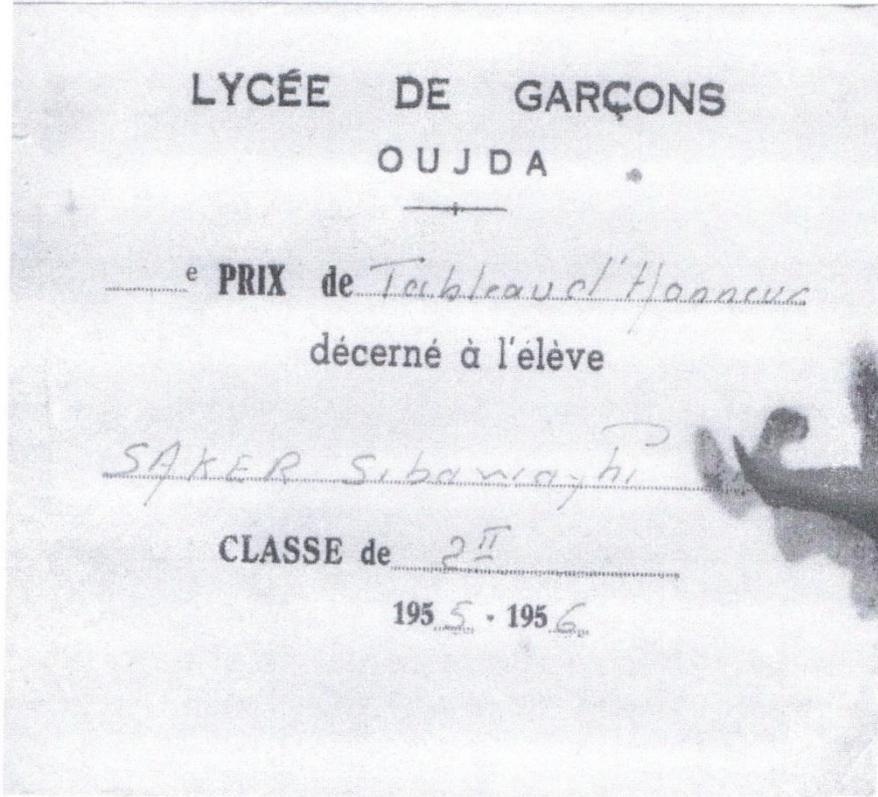
أسئلة المقابلة :

- 1- هل يمكن أن تذكر لنا بعضا من العائلات الكبيرة والعريقة بمدينة " ؟
- 2- برأيك ما هو سبب شهرة هذه العائلات ؟
- 3- هل يعتبر العامل الاقتصاديّ أحد هذه الأسباب ؟
- 4- فيما يتمثل ويتجسد هذه العامل حسبك ؟
- 5- ما هي مصادر ثراء هذه العائلات برأيك ؟
- 6- هل صحيح أنّ مستوى هذه العائلات تراجع في العهد الاستعماريّ ؟
- 7- ما هي عوامل تراجع مستواها حينذاك ؟
- 8- هل تراجع مستوى هذه العائلات كلّها أم بعضها ؟
- 9- ما هو سبب حفاظ بعضها على مكانتها خلال الحقبة الاستعماريّة ؟
- 10- هل بإمكانك أن تذكر لنا نماذج منها ؟
- 11- يقال أنّ الحدث الثوريّ أثر في مكانة هذه العائلات، هل هذا صحيح ؟ وكيف ذلك ؟

- 12- كيف تمكّنت خلال ذلك بعض العائلات من المحافظة على مكانتها اقتصاديًا واجتماعيًا؟.
- 13- كيف كانت أوضاع هذه العائلات إجمالاً عقب الثّورة؟
- 14- ما هي الوسائل والأساليب التي انتهجتها هذه العائلات للحفاظ على مكانتها غداة الاستقلال؟.
- 15- هل صحيح أنّ السياسة الاقتصادية للدولة بعد الاستقلال أضرت بمصالح هذه العائلات؟. وكيف ذلك؟.
- 16- يقال أنّ سياسة " إعادة الهيكلة الاقتصادية " مكّنت بعضها منها من الرّجوع بقوة إلى ساحة النّشاط الاقتصاديّ، هل هذا صحيح؟ وكيف ذلك؟.
- 17- هل تضرّرت هذه العائلات ممّا عرف باسم " العشريّة السوداء "؟ كيف ذلك؟.
- 18- هل هناك عائلات استفادت من الأوضاع خلال تلك العشريّة؟.
- 19- هل يمكنك أن تورّد لنا نماذج فعلية لذلك؟.
- 20- ما هي النّتائج التي أفرزتها تلك العشريّة على مستوى التّصنيف الاقتصاديّ - الاجتماعيّ لهذه العائلات؟.
- 21- بعد استتباب الأوضاع سياسيًا هل عرفت هذه العائلات انتعاشاً اقتصادياً أم انحساراً فيه؟.
- 22- كيف تقيّم ما آلت إليه هذه العائلات الآن؟
- 23- كيف تستشرف وضعها في المستقبل القريب على أقلّ تقدير؟.



الملحق (11) : وثيقة تـمدرس بالمملكة المغربية للسيد " ساكر سيـبويه "



وثيقة إثبات دراسة أحد أفراد عائلة " ساكر " بمدينة " وجدة " المغربية خلال الثورة

الملحق (12) : وثيقة تصحيح عقد ميلاد أحد أفراد عائلة " باي عمر " .

Algérie. Département d'Oran.
Commune de: TLEMCCEN
Rectification d'un acte de Naissance.
République Française. Au nom du peuple français:
N° 550.
Rectification
de l'acte de
Naissance
de Bey Omar
Abdelkader

Extrait des minutes du greffe du tribunal
civil de Tlemcen, arrondissement du dit département d'Oran (al-
gérie). L'an mil neuf vingt quatre le trois Avril Monsieur
le Président du dit tribunal a rendu une ordonnance dont la teneur
suit. Ordonnons que l'acte de naissance du nommé KOTMI Kada
dressé par M^l l'officier de l'Etat Civil de la commune de Tlemcen le
vingt mai mil huit cent soixante quinze sera rectifié en ce sens que
l'enfant sera prénommé Abdelkader ben Mohammed au lieu de
Kada et comme étant né de Bey Omar Mohammed ben Boumediene
et de Bey Omar Zohra; Et sous que mention des dites rectifications
sera faite en marge de l'acte réformé, tant sur le double déposé en la
mairie de Tlemcen pour l'année mil huit cent soixante quinze que sur
celui déposé au greffe du tribunal du siège ainsi que sur les tables cor-
respondantes et ce conformément à la loi. Tlemcen le trois Avril mil
neuf cent vingt quatre. Pour grosse conforme. Pour le greffier en chef:
signé. Bourrel. Transcrit à Tlemcen le vingt trois Avril mil neuf
cent vingt quatre par nous adjoint au Maire de Tlemcen; signé Prehner.
Délivré à Tlemcen, le dix huit Novembre mil neuf cent vingt neuf.
Pour extrait certifié conforme.
L'officier de l'Etat Civil.



المصادر والمراجع

باللغة العربية:

أ/ المصادر:

- 1- أبي جعفر، أحمد بن الزبير، " صلة الصلّة "، المطبعة الاقتصادية، المملكة المغربية، 1938 م.
- 2- تشرشل، شارل هنري، " الأمير عبد القادر الجزائري "، تر: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، طبعة خاصّة، 2009 م.
- 3- خوجة، حمدان بن عثمان، " المرأة "، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 1982 م.
- 4- زروق، أحمد، " عدّة المريد الصادق "، دار ابن حزم للطباعة والنشر، لبنان، ط 1، 2006 م.
- 5- المغيلي، محمد بن عبد الكريم، " مصباح الأرواح في أصول الفلاح "، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1968 م.

ب/ المراجع:

- 1- الأطرش، أحمد الشريف السنوسي، " تاريخ الجزائر في خمسة قرون "، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ج 2، 2013 م.
- 2- أمين، أحمد، " حياتي "، موفم للنشر، الجزائر.
- 3- أمين، سمير، " علاقة التاريخ الرّاسميّ بالفكر الإيديولوجيّ العربيّ "، دار الحداثة، لبنان، ط 1، 1983 م.
- 4- بوهليلة، إدريس، " الجزائريّون في " تطوان " خلال القرن 13 هـ / 19 م : مساهمة في التاريخ

- الاجتماعي المغربي "، مطبعة الهداية، المملكة المغربية، ط 1، 2012 م.
- 5- جولدنر، ألفن، " الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي "، تر: علي ليلي، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط 1، 2004 م.
- 6- زوزو، عبد الحميد، " الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين : 1919 - 1939 "، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط 2، 1985 م.
- 7- سعد الله، أبو القاسم، " تاريخ الجزائر الثقافي من القرن 10 هـ إلى 14 هـ / 16 م إلى 20 م "، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ج 2، ط 2، 1985 م.
- 8- سعد الله، أبو القاسم، " تاريخ الجزائر الثقافي "، دار البصائر، الجزائر، ج 1، طبعة خاصة، 2007 م.
- 9- سعد الله، أبو القاسم، " تاريخ الجزائر الثقافي "، دار البصائر، الجزائر، ج 10، طبعة خاصة، 2007 م.
- 10- سعيدوني، ناصر الدين، " دراسات في الملكية العقارية "، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986 م.
- 11- سعيدوني، ناصر الدين، " ورقات جزائرية: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني "، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 2009 م.
- 12- الشبّاني الإدريسي، أحمد، " مصابيح البشرية في أبناء خير البرية "، مكتبة دار الأمان، المملكة المغربية، ط 1، 1987 م.
- 13- الطّمّار، محمد، " تلمسان عبر العصور: دورها في سياسة وحضارة الجزائر "، ديوان المطبوعات

الجامعيّة، الجزائر، 2007 م.

14- عبّود، صموئيل، " خمس مشكلات أساسيّة لعالم متخلف "، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، 1986 م.

15- القطب، سمير عبد الرزّاق، " أنساب العرب "، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، ط 1، 1968 م.

16- الكتّاني، عبد الكبير بن هاشم، " زهر الآس في بيوتات أهل فاس "، منشورات مطبعة النّجاح الجديدة، المملكة المغربيّة، ج 1، ط 1، 2002 م.

17- لاروك، بيار، " الطبّقات الاجتماعيّة "، تر: جوزف عبّود كبّه، منشورات عويدات، لبنان، ط 2، 1980 م.

18- لوميل، يانيك، " الطبّقات الاجتماعيّة "، تر: جورجيت حدّاد، دار الكتاب الجديد المتّحدة، لبنان، ط 1، 2008 م.

19- محرز، أمين، " الجزائر في عهد الآغوات (1659 م - 1971 م)، دار البصائر للنّشر والتّوزيع، الجزائر.

20- مجموعة من الأساتذة والمؤرّخين، " مآثر " تلمسان " ماضيا وحاضرا "، القافلة للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2011 م.

باللّغة الفرنسيّة:

1- BALI, Bellahcène, « Mémoires d'un jeune combattant de l' A.L.N à Tlmeccen et sa région : 1956 – 1958 », Al-Achraf , Liban, 1999.

- 2- BALTA, Paul et RULLEAU, Claudine, « La stratégie de Boumediène », éditions Sindbad, France, 1978.
- 3- BENACHENHOU, Abdellatif, « La fabrication de l'Algérie », Alpha design, Algérie, 2009.
- 4- DJEBBARI, Mohammed Benamar, « Un parcours rude mais bien rempli », éditions ANEP, T 1 et T3, 2004.
- 5- GRANGUILLAUME, Gilbert, « Nédroma : l'évolution d'une médina », éditions Brill, Pays-bas, 1976.
- 6- EL HAMMAMY, Ali, « Idris », Entreprise Nationale du Livre, Algérie, 2 édition, 1988.
- 7- POULANTZAS, Nicos, « Les classes sociales dans le capitalisme aujourd'hui », éditions du Seuil, France, 1974.
- 8- SARI, Djilali, « Les villes précoloniales de l'Algérie occidentale : Nédroma, Mazouna, Kalaa », SNED, 1970.

ج/ المعاجم والموسوعات:

باللغة العربيّة:

- 1- حلاق، حسان و صباغ، عباس، " المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبيّة والمملوكيّة والعثمانيّة ذات الأصول العربيّة والفارسيّة والتركيّة: المصطلحات الإداريّة والعسكريّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والعائليّة "، دار العلم للملايين، لبنان، ط 1، 1999 م.
- 2- شوفالييه، ستيفان و شوفيري، كريستيان، " معجم بورديو "، تر: الزهرة إبراهيم، دار الجزائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2013 م.

- 3- نويهض، عادل، " معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحديث "، مؤسّسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، ط 2، 1980 م .
- 4- "دائرة المعارف الإسلامية"، دار المعرفة، لبنان، المجلد 5، بدون طبعة، بدون تاريخ.
- 5- " المعرفة "، شركة ترادكسيم، سويسرا، ج 13، بدون طبعة، 1985 م.
- 6- " المنجد في الأعلام "، دار المشرق (المطبعة الكاثوليكية)، لبنان، ط 2، 1969 م.

باللغة الفرنسية:

- 1- « Dictionnaire du passé de l'Algérie de la préhistoire à 1962 », sous-direction de REMAOUN Hassan, CRASC, ENAG, Algérie, 2015.
- 2- « Histoire générale de l'Afrique », sous-direction de BOAHEN Adu, UNESCO, Tome VIII, 1 édition, 1987.
- 3- « Les 100 mots de la sociologie », sous-direction de PAUGAM Serge, PUF, France, 2016.

د/المجلات والدوريات:

باللغة العربية:

- 1- بالحميسي، مولاي، " نهاية دولة بني زيان " مجلة " الأصالة "، مطبعة البعث، الجزائر، السنة الرابعة، العدد 26، 1975 م.
- 2- بوعزيز، يحي، " المراحل والأدوار التاريخية لدولة بني عبد الواد الزيانية 1236 م - 1554 م "، مجلة " الأصالة "، مطبعة البعث، الجزائر، السنة الرابعة، العدد 26، 1975 م.

3- زرهوني، طاهر، " معارك ندرومة ونواحيها قبل وأثناء الثورة التحريرية المجيدة "، مجلّة " الذّاكرة "، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، العدد 8، 2007 م.

4- " الميثاق الوطني "، الجزائر، 1976 م.

5- " ندرومة عبر التاريخ "، منشورات جمعية الموحدية، الجزائر، بدون طبعة، بدون تاريخ.

اللغة الفرنسية:

1- de SARDAN, Jean-Pierre Olivier, « L'anthropologie du changement social et du développement comme ambition théorique », Bulletin de l'A.P.A.D, N°1, 1991.

2- « La mesure du déclassement », centre d'analyse stratégique, France, N°20, 2009.

3- « Nédroma : ville d'art et d'histoire », publications d'association « El Mouahidia », sans édition, sans date.

4- « Révolution agraire », imprimerie officielle, Algérie, sans date.

ه / الأطروحات:

باللغة الفرنسية:

1- PEUGNY, Camille, « La mobilité sociale descendante : l'épreuve du déclassement », thèse de doctorat soutenue le 23 Novembre 2007.

و / المواقع الإلكترونية:

1- www.habous.gov.ma/daouat-alhaq/item/4359

- 2- <https://al-maktaba.org/book/34174/123>
- 3- www.wikipedia.com
- 4- <http://andalus.dbzworld.org/t1304-topic>
- 5- www.altahrironline.com/ara/?p=33094
- 6- www.infoajour.com
- 7- http://fr.wikipedia.org/wiki/Clan_d%27Oujda

الفهرس

- مقَدِّمة أ

الفصل الأول: مدخل إلى مقومات البحث المنهجية

- إشكالية الدراسة 05

- فرضيات الدراسة 06

- أسباب اختيار الموضوع 07

- أهداف اختيار الموضوع 08

- المقاربة المنهجية للموضوع وأدوات البحث الميداني 08

- المعجم الاصطلاحي للدراسة الميدانية 10

- الدراسات السابقة حول الموضوع 19

الفصل الثاني: تاريخية التصنيف الاجتماعي للعائلات التلمسانية الكبيرة: دلالة اللقب وتراكمية

التموقع

- دلالة اللقب ومواقعية الانتساب 33

- دلالة ألقاب العائلات التلمسانية 33

- العنصر البربري 33

- العنصر العربي 37

- 39 - العنصر الأندلسي
- 42 - العنصر التركي
- 46 - التحوّلات السّوسيو - اقتصادية لتموقع العائلات التلمسانية الاجتماعية

الفصل الثالث: تاريخية التصنيف الاجتماعي للعائلات الندرومية الكبيرة: دلالة اللقب وتراكمية

التموقع

- 59 - دلالة ألقاب العائلات الندرومية
- 60 - العنصر البربري
- 60 - العنصر العربي
- 61 - العنصر الأندلسي
- 63 - العنصر التركي

الفصل الرابع: الحراك الاجتماعي التصاعدي والتنازلي بمدينة " تلمسان ": الآليات

والانعكاسات

- 69 - وضع العائلات التلمسانية في أوليات العهد الاستعماري وخلال
- 78 - وضع العائلات التلمسانية إبان الثورة التحريرية
- 83 - العائلات التلمسانية بعد الثورة إلى غاية ما بعد العشريّة السوداء

الفصل الخامس: الحراك الاجتماعيّ التصاعديّ والتنازليّ بمدينة " ندرومة " : الآليات

والانعكاسات

- وضع العائلات الندروميّة في أوّليات العهد الاستعماريّ وخلال له 128
- وضع العائلات الندروميّة إبّان الثّورة التّحريريّة 138
- العائلات الندروميّة بعد الثّورة إلى غاية ما بعد العشريّة السّوداء 146

الفصل السّادس: تحليل المعطيات الميدانيّة

- مميّزات التّحوّلات الاقتصاديّة للعائلات التّلمسانيّة ميدانيّا 181
- مميّزات التّحوّلات الاقتصاديّة للعائلات الندروميّة ميدانيّا 195
- خاتمة 222
- الملاحق 226
- المصادر والمراجع 246
- الفهرس 353

تمت الأطروحة

«Classement social, déclassement et reclassement des grandes familles à l'ouest Algérien: Tlemcen et Nédroma dès la fin de l'époque coloniale à nos jours »

Résumé :

Notre étude sur le trajet socio-économique des grandes familles de Tlemcen et de Nédroma, est un travail basé sur la mémoire collective communément rependue lorsqu'il s'agit un passé lointain, mais sur des faits objectifs pour ce qui est récent. Le classement social ancestral est appréhendé sur des données matérielles et immatérielles bien ancrées dans les esprits des familles notables tel un héritage social. Le processus évolutif social de ces familles a été engendré par une politique agressive beaucoup plus matérielle, résultat de la colonisation qui a bouleversé les mœurs et les traditions des autochtones. A l'indépendance, les autorités plus enclin à favoriser le prolétaire et l'ouvrier agricole, ont marginalisé, sinon ont combattu le bourgeois qui de ce fait va subir un déclin social.

Mots clés : grandes familles, classement social, déclassement social, reclassement social.

«Social classification, downgrading and reclassification of large families in the west of Algeria: Tlemcen and Nédroma from the end of the colonial period to the present day »

Abstract:

Our study on the socio-economic journey of the large families of Tlemcen and Nédroma, is a work based on the collective memory commonly held when it is a distant past, but on objective facts for what is recent. The ancestral social classification is apprehended on material and immaterial data well anchored in the minds of notable families such as a social heritage. The social evolutionary process of these families was engendered by a much more material aggressive policy, the result of colonization which overturned the mores and traditions of the natives. At independence, the authorities, more inclined to favor the proletarian and the agricultural worker, marginalized, if not fought against the bourgeois, who would therefore suffer social decline.

Key words: large families, social classification, social downgrading, social reclassification.

"التصنيف الاجتماعي، زحرة التصنيف وإعادة التصنيف لكبريات العائلات في مدن الغرب الجزائري": تلمسان " و " ندرومة " من نهاية الفترة الاستعمارية إلى يومنا هذا نموذجا "

المخلص:

سعت هذه الدراسة إلى تحديد العائلات الكبيرة بالمفهوم السوسيو-اقتصادي استنادا للمخيل الجمعي بكل من مدينتي " تلمسان " و " ندرومة "، وبناء على ذلك، وفي إطار معرفة أسباب حفاظها على مكانتها الاجتماعية المرتكزة على رأسها المادّي والرمزيّ، أو فقدانها إياها، عمدت الدراسة إلى تتبع مسار التقلبات التي واجهتها في سياق تفاعلها مع مختلف المؤسسات الفاعلة التي لها دور في الحفاظ أو إعادة هيكلة التراتبية الاقتصادية منذ الحقبة الاستعمارية التي ضعفت البنيات المتوارثة لهذه العائلات، مروراً بما بعد الاستقلال وما نجم عن تبني السياسيين للاشتراكية وتداعياتها على هذه العائلات باعتبارها برجوازية، الأمر الذي أدى لتراجعها، وصولاً إلى واقعها اليوم.

كلمات مفتاحية: العائلات الكبيرة، التصنيف الاجتماعي، زحرة التصنيف، إعادة التصنيف.